GOIC
منظمة الخليج للاستشارات الصناعية
Gulf Organization For Industrial Consulting

القمة العالمية للطاقة النظيفة والاستدامة نوفمبر 2016 في الدوحة

التعاون الصناعي في الخليج العربي

العدد 115 مارس 2016

برعاية رئيس مجلس الوزراء القطري
"جويك" و EPC تعقدان "منتدى السلامة الخليجي"

الاقتصادات الخليجية.. نمو مستمر رغم تحديات انخفاض أسعار النفط

ريادة الأعمال في دول مجلس التعاون الخليجي

TCD

التحليل المالي الأساسي للمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة
24 - 26 / 4 / 2016
4000 ريال قطري

الجوانب النظامية والاقتصادية لمكافحة الإغراق (كيف تحمي منشأتك من الإغراق)
15 - 17 / 5 / 2016
5000 ريال قطري

قانون (نظام) التنظيم الصناعي الموحد لدول مجلس التعاون الخليجي
25 - 27 / 9 / 2016
5000 ريال قطري

إدارة الإنتاج ومراقبة الجودة في المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة
16 - 18 / 10 / 2016
4000 ريال قطري

التصانيف الصناعية
23 - 25 / 10 / 2016
4000 ريال قطري

كتابة وإعداد التقارير الإحصائية باستخدام برنامج (SPSS)
8 - 10 / 11 / 2016
5000 ريال قطري

جميع الدورات التدريبية سوف تعقد في الدوحة - دولة قطر

لمزيد من المعلومات الاتصال على الأرقام التالية:
808 / 791 / 888 858 44 (974+) - فاكس: 723 831 44 (974+)
ص. ب. 5114 الدوحة / دولة قطر - بريد إلكتروني tcd@goic.org.qa
الموقع الإلكتروني www.goic.org.qa

التعاون الصناعي

في الخليج العربي

دورية ربع سنوية تصدرها "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك)، تعنى بنشر أخبار وتقارير ولقاءات في قطاع الصناعة، إضافة إلى مقالات حول التوجهات الصناعية والاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي واليمن وتطبيقات التقنية الحديثة في هذا القطاع.

كل ما ينشر من آراء يعبر عن وجهة نظر كاتبيها ولا يعبر عن رأي المنظمة، ويتحمل الكاتب المسؤولية وفق قوانين حقوق النشر.

ص . ب 5114 الدوحة - قطر

هاتف : 888 858 44 974 +

فاكس : 465 831 44 974 +

البريد الإلكتروني

goic@goic.org.qa

الموقع على الإنترنت

www.goic.org.qa

العدد 115 مارس 2016

دورية صناعية ربع سنوية

تصدرها

GOIC

منظمة الخليج للاستشارات الصناعية

Gulf Organization For Industrial Consulting

المشرف العام

الأمين العام للمنظمة

عبد العزيز بن حمد العقيل

رئيسة التحرير

عبير عادل جابر

الإخراج الفني والتصوير

حسن أحمد حسن

التدقيق اللغوي

عز الدين علي مهاود

للمراسلة والاستعلام

هاتف:

+ 974 44 858 717

+ 974 44 858 888

بريد إلكتروني:

aajaber@goic.org.qa

التعاون الصناعي في الخليج العربي

العدد 115 مارس 2016

المحتويات

الاقتصادات الخليجية.. نمو مستمر رغم تحديات انخفاض أسعار النفط 6

56 علي بهزاد : التجارة الإلكترونية بدول التعاون .. معوقات وآفاق النمو

5 كلمة سعادة الأمين العام: " جويك " تدعم مشاريع التنمية الصناعية الخليجية

32 "جويك" تشارك في ندوة الفرص الاستثمارية بسلطنة عمان

36 د. نواز الهيتي : قراءة تحليلية لريادة الأعمال في دول مجلس التعاون الخليجي

GMF
المنتدى الخليجي الأول للمترولوجيا
The First Gulf Metrology Forum
Doha: December 14 - 15, 2015

16 "جويك" تعلن توصيات المنتدى الخليجي الأول للمترولوجيا

64 عبير جابر:
"جويك".. مسيرة متواصلة للنهوض بالقطاع الصناعي الخليجي

30 "جويك" تعقد منتدى مصنعي الحواسيب والمنتجات الإلكترونية بالخليج مايو المقبل

31 مركز الجزيرة الإعلامي للتدريب يكرم "جويك"

52 بشير الكحلوت:
الموازنة بين تنويع مصادر الدخل وضبط النمو السكاني

مواضيع أخرى

22 منتدى السلامة الخليجية ينعقد في الدوحة برعاية رئيس مجلس الوزراء القطري

23 القمة العالمية للطاقة النظيفة والاستدامة نوفمبر 2016 في الدوحة

50 "جويك" تنظم دورات للنهوض بالقطاع الصناعي

36 ريادة الأعمال في دول مجلس التعاون الخليجي

46 أخبار "جويك"

42 ملخص فرصة استثمار صناعي

59 فعاليات صناعية

60 أخبار الصناعة

Gulf Organization for Industrial Consulting

GOIC

منظمة الخليج للاستشارات الصناعية

www.kknowledge.goic.org.qa

جويك

بيت الخبرة الخليجي الأول في مجال الاستشارات الصناعية

www.goic.org.qa

برنامج فرص الاستثمار الصناعي MIOP

برنامج المناولة والشراكة الصناعية GSPX

البوابة التفاعلية المطورة لمعلومات الأسواق الصناعية IMI

برنامج الدراسات والسياسات الصناعية ISP

برنامج التدريب وبناء القدرات TCD

برنامج المعونة الفنية الصناعية ITA

Gulf Industrial Knowledge Center

GOIC The First Gulf House of Experience in Industrial Consulting

منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ص. ب. 5114 الدوحة – قطر

فاكس : 44831465 (974+) هاتف : 44858888 (974+)

البريد الإلكتروني: goic@goic.org.qa الموقع على الانترنت: www.goic.org.qa

"جويك" تدعم مشاريع التنمية الصناعية الخليجية

مع بداية العام الجديد، باشرت "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) السنة الخامسة والأخيرة من إستراتيجيتها وخطتها الخمسية (2012 - 2016)، والتي بلورت رؤيتها بأنها "بيت خبرة ذو سمعة عالمية تنافسي ومتميز في مجال تقديم الخدمات الاستشارية الصناعية". وذلك انطلاقاً من رسالتها الواضحة في "تقديم خدمات استشارية عالية الجودة في مجالات التنمية الصناعية، والمعلومات الاقتصادية، ومتطلبات السوق، من خلال كفاءات وخبرات متميزة وتعاون إستراتيجي إقليمي ودولي".

وقد عملت المنظمة خلال السنوات الأربع الماضية على تحقيق خطوات متقدمة في الأهداف الإستراتيجية التي وضعتها، والتي تقوم على رفع الكفاءة التشغيلية، وتطوير الأداء، وتحقيق نمو مستمر في الإيرادات التشغيلية للمنظمة، ودعم أنشطة القطاعات الصناعية المستهدفة مستقبلاً للدول الأعضاء، وطرح الفرص الاستثمارية الصناعية، وتقديم المعلومات والتقارير المحدثة في مجال الصناعة والاقتصاد الصناعي وتسويقها. وذلك بما ينسجم مع احتياجات الدول الأعضاء في مجال إستراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية، كما سعت "جويك" لتلبية احتياجات القطاع الصناعي الخاص، باعتباره القطاع الواعد لتنمية الصناعة في الدول الأعضاء، وذلك وفق الممارسات العالمية الناجحة لتعزيز التنمية الصناعية في الدول الأعضاء.

وكانت "جويك" حريصة في إستراتيجيتها على مراعاة القيم الرئيسية المتمثلة في "التميز والكفاءة، والشفافية والأمانة المهنية، وسرعة وفعالية الإنجاز، ورضا العملاء والعمل بروح الفريق الواحد، والمساواة والاحترام".

وعملت "جويك" خلال العام 2015 وفق خطة عمل هدفت لدعم مشاريع التنمية الصناعية، من خلال تطويرها لقواعد البيانات الخاصة بالدول الأعضاء، وإنجاز العديد من الدراسات للقطاعات الصناعية المستهدفة مستقبلاً للدول الأعضاء، وطرح الفرص الاستثمارية الصناعية، وتقديم المعلومات والتقارير المحدثة في مجال الصناعة والاقتصاد الصناعي وتسويقها، كما أنجزت عدداً من مشاريع الصناعة المعرفية لبعض الدول الأعضاء بالتعاون مع البنك الدولي.

وقد أنجزت المنظمة العديد من المهام التي أوكلت إليها ضمن برنامج التعاون الفني والتنسيق الإقليمي مع الأمانة العامة لدول الخليج العربية، ولعل أبرزها كان استكمال دراسة الإستراتيجية التصديرية غير النفطية لدول المجلس، وإعداد ورقة عمل حول "أهمية تعظيم القيمة المضافة في الآلات والمعدات المستخدمة في محطات تحلية المياه بدول المجلس"، وإعداد ورقة حول "العوائد الاقتصادية المتوقعة من مشروع سكة حديد دول مجلس التعاون"، والفرص الاستثمارية الصناعية المتعلقة بها.

ولا ننسى المشاريع المشتركة لدول المجلس، التي قامت المنظمة بها، وأبرزها دراسة إدارة صناعة النفايات، وعقد الاجتماع الثاني "اللجنة التوجيهية الإقليمية لشبكة الخليج للمناولة والشراكة الصناعية"، وإنجاز التقييم السنوي لجاهزية دول المجلس للتحول للصناعات المعرفية، وإعداد التقرير السنوي لأداء التنافسية الصناعية لدول مجلس التعاون الخليجي.

وفي مجال المبادرات الخاصة التي تطلقها "جويك" سنوياً، عقدت المنظمة العديد من الفعاليات والمؤتمرات الخليجية والعالمية، وكان أبرزها منتدى "استثمر في قطر 2015"، الذي عقد في دولة قطر في الفترة من 27 - 28 أبريل 2015، وشهد إقبالاً كبيراً من المستثمرين الخليجيين والأجانب. كما عقدت "جويك" مؤتمر الصناعيين الخامس عشر في دولة الكويت في الفترة من 25 - 26 نوفمبر 2015، تحت عنوان "الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره في الصناعات الخليجية"، والذي لقي أصداء إيجابية من المعنيين في القطاع الصناعي. وتوجت "جويك" عام 2015 بعقد المنتدى الخليجي الأول للمترولوجيا يومي 14 و15 ديسمبر في دولة قطر، بمشاركة عالمية وخليجية كبيرة في هذا الحدث الأول من نوعه في المنطقة.

وواصلت المنظمة نشاطها الهادف لرفع الكفاءة التشغيلية بها، وتطوير الأداء، وتحقيق نمو مستمر في الإيرادات التشغيلية للمنظمة، كما أجرت خطوات متقدمة في سعيها للحصول على شهادة الأيزو 9001. وطورت المنظمة المعايير الخاصة بمراقبة جودة مخرجاتها من الدراسات والتقارير وقواعد البيانات، وتطبيق برنامج إدارة المشاريع، وإنجاز خطة عمل المنظمة السنوية. هذا إضافة إلى نشاط "جويك" في مجال تدريب وتأهيل العاملين في القطاع الصناعي الخليجي، ومشاريعها ودراساتها التي تعدها للقطاع الخاص.

وتأمل "جويك" أن يكون العام 2016، عاماً مثمراً مع وجود العديد من الفعاليات التي تخطط لتنفيذها، وأبرزها "منتدى السلامة الخليجي"، الذي ينعقد بالتعاون مع الشركة الأوروبية للاستشارات البترولية (EPC)، برعاية معالي الشيخ عبد اللّه بن ناصر بن خليفة آل ثاني رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية في دولة قطر في العاصمة القطريّة الدوحة في 30 و31 أكتوبر 2016. وكذلك تعقد "المنظمة القمة العالمية للطاقة النظيفة والاستدامة"، بالتعاون مع مؤسسة العطية للطاقة والتنمية المستدامة، وتحت رعاية سعادة عبد اللّه بن حمد العطية نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الطاقة والصناعة سابقاً، وذلك في نوفمبر 2016 بالدوحة.

الأمين العام

عبد العزيز بن حمد العقيل

الاقتصادات الخليجية.. نمو مستمر رغم تحديات انخفاض أسعار النفط

محمد بن خميس بن راشد المخيني
الأمين العام المساعد
قطاع المعلومات الصناعية والدراسات
malmukhaini@goic.org.qa

من المؤكد أن قطاع النفط الخام ومنتجاته، والغاز الطبيعي، من أهم السلع الاقتصادية الإستراتيجية المتداولة على المستوى العالمي، حيث لا يزال هذا القطاع يشكل النسبة الكبرى من مصادر الطاقة في العالم، فقد أسهم بنسبة 56.3 % من حجم الاستهلاك العالمي للطاقة عام 2014، مقابل 30 % للفحم، ونحو 7 % للطاقة الكهرومائية، و4.4 % للطاقة النووية، و2.5 % للطاقة المتجددة. كما أنه لا يزال يلعب دوراً مهماً في اقتصادات دول مجلس التعاون، حيث يشكل المورد الرئيسي لهذه الدول وموازناتها، كما أنه يعتبر المصدر الأساسي لتمويل ميزان المدفوعات، إضافة إلى ذلك فهو يسهم بالمتوسط بحوالي 45 - 46 % في قيمة الناتج المحلي الإجمالي، كما تشكل قيمة صادراته نحو 70 % من إجمالي قيمة الصادرات. وشكلت الإيرادات النفطية نحو 82 % من إجمالي إيرادات الدول كمتوسط خلال السنوات الخمس الماضية.

وتتميز دول مجلس التعاون الخليجي بوفرة الثروات الطبيعية من النفط والغاز الطبيعي، مما جعلها محوراً مهماً ولاعباً رئيسياً في مجمل التطورات الحاصلة في مجال الطاقة على المستوى العالمي، فهي تمتلك نحو 496 مليار برميل نفط خام احتياطي مؤكد، يشكل نحو 33.3 % من إجمالي الاحتياطي العالمي، إلا أن كميات الإنتاج تشكل نحو 9 % فقط من إجمالي الإنتاج العالمي. كما تمتلك دول مجلس التعاون نحو 42 تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي، تشكل نحو 21 % من الاحتياطي العالمي، وتأتي دولة قطر في المرتبة الثالثة على المستوى العالمي في حجم الاحتياطي بعد روسيا وإيران، وبلغ إنتاج دول المجلس عام 2014 نحو 394 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، شكل نحو 12 % من الإنتاج العالمي المسوّق.

ونظراً لهذه الأهمية الاقتصادية والإستراتيجية للنفط ومشتقاته، فمن الطبيعي أن أي تغيير في سعره هبوطاً أو صعوداً يصبح محط أنظار واهتمام العالم، سواء المنتجين أم المستهلكين.

ولأن أسعار النفط تحددها عوامل السوق، حيث يتأثر الطلب على النفط بعدة عوامل، أهمها الركود الاقتصادي العالمي، خصوصاً في الاقتصادات الكبيرة المؤثرة كالولايات المتحدة، ومنطقة اليورو، والهند والصين واليابان، إضافة إلى وجود وفرة في الإمدادات، والتوسع الجاري في استخدام الطاقة البديلة، والنمو الكبير في إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأميركية، كل هذه العوامل أدت مؤخراً، وتحديداً منذ منتصف العام 2014 إلى هبوط أسعار النفط، حيث وصل إلى أدنى مستوياته خلال السنوات الخمس الأخيرة، وخسر أكثر من 50 % من قيمته، فبعد أن وصلت قيمة البرميل الواحد من سلة نفط أوبك إلى 109.5 دولار بالمتوسط عام 2012، وحوالي 106 دولارات عام 2013، و96.3 دولار عام 2014، إذ به يهبط إلى حوالي 53.77 دولار عام 2015 بالمتوسط.

وقد أدى هبوط أسعار النفط وبشكل متسارع منذ منتصف عام 2014 وحتى الآن، إلى العديد من حالات الترقب والحذر والقلق، والكثير من التساؤلات حول مستقبل الاقتصادات الخليجية التي لا تزال تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط بصورة أساسية في تمويل موازناتها العامة، وفي الإنفاق على المشاريع الإستراتيجية المستقبلية، وفي ارتفاع تكلفة إدارة دولة الرفاه، وفي توفير الخدمات بتكاليف رمزية، وماذا سيترتب على ذلك في حال استمراره من تبعات وتداعيات وتحديات على مجمل الأوضاع الاقتصادية والمعيشية لدول مجلس التعاون الخليجي ومواطنيها، وما هي الإجراءات والتدابير والبدائل الممكنة والمتاحة أمام هذه الدول لتنويع مصادر دخلها، وتقليل الاعتماد شبه الوحيد على مصدر متقلب وغير مستقر وهو النفط؟

ومن جهة ثانية لا بد من القول إن تراجع أسعار النفط سيكون حافزاً ومشجعاً لدول مجلس التعاون على المضي في السياسات الضرورية لتحقيق التصحيح الذاتي لبنيتها الهيكلية الاقتصادية، وترشيد استخدام الطاقة، وتنويع قاعدة الإنتاج، والعمل على دعم ومساندة الصادرات غير النفطية، وتنويع الاستثمارات، ودعم مشروعات البنية

الأساسية، وتفعيل العمل الخليجي المشترك.

أولاً: هبوط أسعار النفط وتداعياته

تناول الكثير من الخبراء والمحللين أسباب حدوث الهبوط الكبير في أسعار النفط، منذ منتصف عام 2014 وحتى الآن، حيث تركزت معظم الأسباب في وجود ضعف في الاقتصاد العالمي، خصوصاً في منطقة اليورو، وتباطؤ نمو بعض الاقتصادات الناشئة ذات الأهمية الكبيرة مثل الهند والصين، بالإضافة إلى وجود إشكاليات جيو سياسية، وحرب النقد، ووفرة العرض، وانخفاض الطلب، وتحسن كفاءة استخدام الطاقة، وتطوير مصادر بديلة ومتجددة للطاقة، خصوصاً في مجال الطاقة الكهربائية، والنمو الكبير في إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة، حيث وصلت إلى مرحلة الاستغناء عن واردات النفط والغاز الطبيعي.

ومن الطبيعي أن يؤدي انخفاض أسعار النفط ولمدة طويلة، في ظل الاعتماد المفرط على إيرادات النفط، وعدم اكتمال عملية التنويع الاقتصادي، إلى تأثيرات على الاقتصادات الخليجية، ولو بشكل متفاوت بين دولة وأخرى، وذلك حسب وجود تنوع لمصادر الدخل، وحسب وجود احتياطيات مالية وفيرة.

وتفيد البيانات المتاحة لدى "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية"، والموضحة في جدول (1) والشكل (1) بأن الإيرادات النفطية شكلت نحو 82.2 % من إجمالي الإيرادات، وذلك كمتوسط خلال الفترة من 2010 – 2014، وكان أعلاها عام 2011، حيث بلغت نسبتها 86.1 %، وذلك بسبب تحسن أسعار النفط حينئذ بعد انحسار تداعيات الأزمة الاقتصادية، كما يلاحظ تراجع مساهمتها إلى 78.6 % عام 2014 بسبب هبوط أسعار النفط، ومن جهة أخرى فقد بلغت مساهمة الإيرادات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، كما يتضح من الجدول (1) والشكل (2)، نحو 33.2 % خلال الفترة السابقة نفسها، وكان أعلاها عام 2012، حيث بلغت 36.2 %، كما يلاحظ تراجعها إلى 29.1 % عام 2014 للأسباب السابق ذكرها.

وكما ذكرنا سابقاً فقد بلغت مساهمة قطاع النفط حيزاً مهماً في الناتج المحلي الإجمالي وفي الصادرات، كما يتضح ذلك من خلال الجدول (2) والشكلين (3 و4)، فقد بلغ متوسط مساهمة الناتج المحلي الإجمالي النفطي 45.5 % بالمتوسط خلال السنوات

جدول (1)

مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات الإجمالية وفي الناتج المحلي الإجمالي بدول مجلس التعاون

السنوات	قيمة الإيرادات الإجمالية (مليار دولار)	قيمة الإيرادات النفطية (مليار دولار)	الإيرادات النفطية / الإيرادات الإجمالية %	قيمة الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	الإيرادات النفطية / الناتج المحلي الإجمالي %
2010	420.0	343.9	81.9	1،138.4	30.2
2011	603.2	519.2	86.1	1،439.8	36.1
2012	678.4	571.7	84.3	1،579.8	36.2
2013	682.2	547.8	80.0	1،619.6	33.8
2014	606.3	476.3	78.6	1،636.6	29.1
المتوسط السنوي 2010	598.0	491.8	82.2	1،482.8	33.2

المصدر: "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية"

شكل (1)

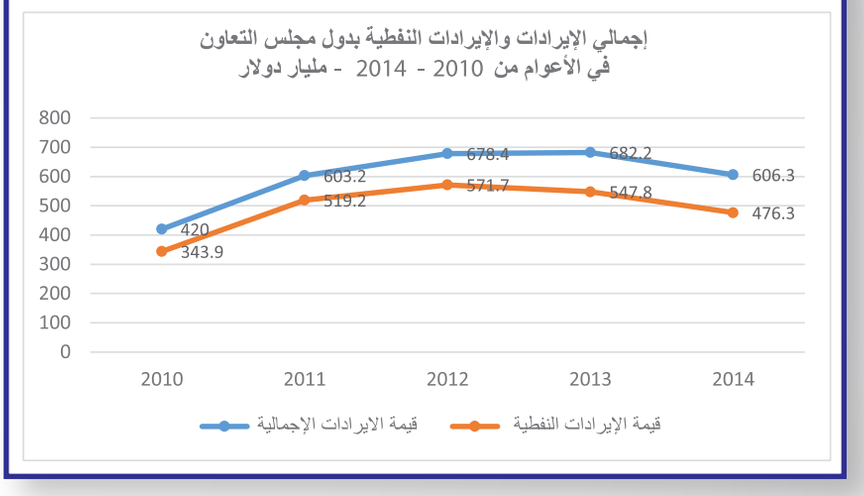

شكل (2)

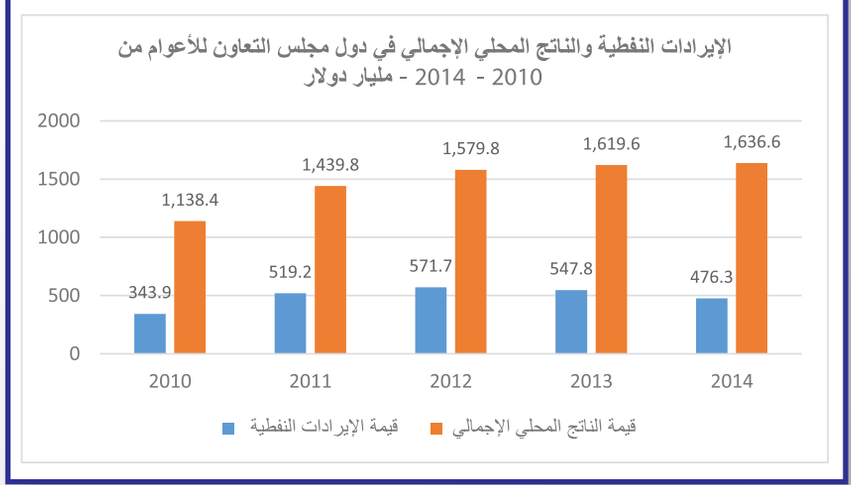

الخمس من 2010 - 2014، وبلغ ذروته في عام 2011، حيث ساهم بنسبة 48.8 %، كما يلاحظ تراجع نسبة مساهمته عام 2014 لتصل إلى 42 %، متناقصة عن عام 2013 التي بلغت نسبة مساهمته 46 %، أما مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات وإعادة الصادرات فبلغت بالمتوسط خلال الفترة السابقة نفسها نحو 69.7 %، وكانت أعلاها أيضاً في عام 2011، حيث بلغت نحو 71.9 %، وهذا يعزى إلى تحسن أسعار النفط في تلك الفترة بعد انحسار آثار الأزمة المالية التي نشأت بعد منتصف عام 2008.

ويشار إلى أن مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات تختلف من دولة خليجية إلى أخرى، ففي دولة الكويت بلغت نسبة مساهمتها عام 2014 نحو 93.5 %، وكانت أدناها في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث بلغت مساهمتها نحو 38 % فقط، وهذا يعود إلى زيادة التنويع الاقتصادي من جهة، وارتفاع قيمة إعادة الصادرات لديها من جهة ثانية.

جدول (2)

نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي والصادرات
بدول مجلس التعاون

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	الناتج المحلي النفطي (مليار دولار)	الناتج المحلي غير النفطي (مليار دولار)	الناتج النفطي / الناتج المحلي الإجمالي %	الصادرات الإجمالية (مليار دولار)	الصادرات النفطية (مليار دولار)	الصادرات غير النفطية (مليار دولار)	الصادرات النفطية / الصادرات الإجمالية %
2010	1,138.4	473.4	665.0	41.6	652.7	451.9	200.8	69.2
2011	1,439.8	703.0	736.8	48.8	951.6	683.8	267.8	71.9
2012	1,579.8	767.7	812.1	48.6	1,069.9	747.0	322.9	69.8
2013	1,619.6	744.6	875.0	46.0	1,085.4	739.7	345.7	68.2
2014	1,636.6	686.8	949.8	42.0	948.2	659.9	288.3	69.6
المتوسط السنوي 2014 - 2010	1,482.80	675.1	807.74	45.5	941.6	656.5	285.1	69.7

المصدر: "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية"

شكل (3)

الناتج المحلي غير النفطي والناتج النفطي في دول مجلس التعاون

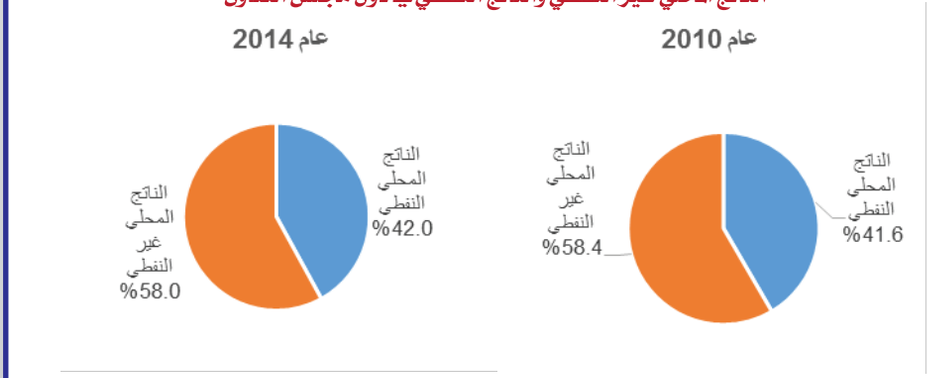

شكل (4)

الصادرات غير النفطية والصادرات النفطية في دول مجلس التعاون

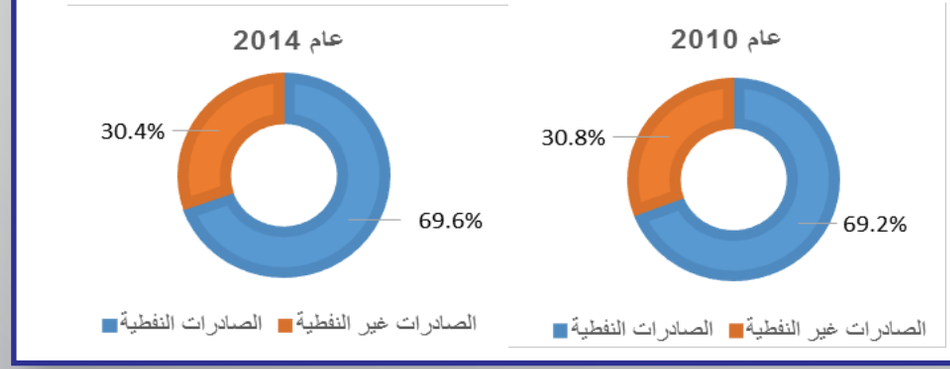

ثانياً: الصناعات التحويلية الملاذ الآمن للاستثمارات والخيار الإستراتيجي للتنويع الاقتصادي

لقد أصبح من المسَلم به ألا تبني أي دولة اقتصادها على مورد واحد، وقد كشف انخفاض أسعار النفط في الماضي خطورة الاعتماد على مصدر وحيد للدخل في دول مجلس التعاون، وها هي الأزمة الآن تلقي بظلالها على جميع الدول المعتمدة بشكل رئيسي على موارد النفط، لذا أصبح التخطيط الرشيد المستنير للمستقبل ضرورة حتمية بما يحمله هذا المستقبل من أزمات مالية واقتصادية وتطورات تقنية يمكن أن توجد مصادر بديلة للطاقة، لذا فقد بات من الأهمية تنويع القاعدة الاقتصادية لما فيه مصلحة الدول واستقرارها.

ولقد كان الخيار الصناعي ولا يزال هو الخيار الإستراتيجي لدول مجلس التعاون لتنويع مصادر الدخل، لما تتمتع به الصناعة من أهمية في إيجاد قيم مضافة جديدة، وتوفير سلع وخدمات صناعية قابلة للتصدير، وبالتالي إيجاد أسواق تصديرية تنافسية، وخفض الواردات الاستهلاكية والوسيطة والنهائية، مما يؤدي إلى تحسين الميزان التجاري وميزان المدفوعات، وإيجاد فرص عمل للمواطنين، واستغلال الموارد الطبيعية وتصنيعها بدلاً من تصديرها بشكلها الخام، مما يسهم في زيادة القيمة المضافة المتحصلة، وأخيراً فإن الصناعة تعمل على نقل وتوطين التقنية التي تعتبر من أهم عوامل النمو الاقتصادي.

ولاحقاً سوف نلقي الضوء على المجالات التي تتيحها الصناعة التحويلية لتحقيق المزيد من عملية التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون.

وتشير البيانات المتاحة حول مجمل الأوضاع الاقتصادية للصناعة التحويلية بدول مجلس التعاون إلى نمو مضطرد في دور وأداء هذه الصناعة، وفي حجم الاستثمارات الموظفة في هذا القطاع، وذلك كما يتضح من خلال الجدول (3)، حيث زادت الاستثمارات التراكمية الموظفة في القطاع الصناعي بنسبة 71.1 % خلال الفترة من 2010 - 2014، وبمعدل نمو سنوي مركب قدره 14.4 %. حيث تم ضخ استثمارات جديدة في قطاع الصناعة التحويلية بدول مجلس التعاون قدرها نحو 199 مليار دولار خلال الفترة من 2010 - 2014، أي بمعدل سنوي قدره نحو 40 مليار دولار بالمتوسط خلال هذه الفترة، وذلك لإقامة مشروعات صناعية جديدة، أو لإجراء توسعات في حجم الطاقات الإنتاجية القائمة، مع ارتفاع كبير خلال عام 2011، وذلك نتيجة تعديل حجم الاستثمارات بموجب الخارطة الصناعية، وتعكس هذه الزيادات وجود قناعة لدى المستثمرين بجدوى وسلامة استثماراتهم في هذا القطاع الواعد.

وفي هذا السياق لا بد من القول إنه على الرغم من التطورات التي حصلت في قطاع الصناعة التحويلية بدول المجلس، فإن هذه الصناعة لم تصل بعد لتكون القوة المحركة للاقتصاد الوطني لهذه الدول، ولتتمكن من المنافسة في أسواق التصدير العالمية على نطاق واسع، باستثناء بعض الصناعات مثل البتروكيماويات والألومنيوم.

أما من حيث تطور مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي بدول مجلس التعاون، فتشير البيانات الموضحة في الجدول (4) إلى أن مساهمتها زادت من حوالي 112 مليار دولار عام 2010 إلى 161.3 مليار دولار عام 2014، أي بنسبة زيادة بلغت نحو 44 % خلال هذه الفترة، وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ بالمتوسط نحو 9.6 % سنوياً.

وعلى الرغم من الزيادة في القيمة المطلقة لمساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي من 151.9 مليار دولار عام 2013 إلى 161.3 مليار دولار عام 2014، فإنه يلاحظ وجود تراجع طفيف في نسبة مساهمتها في هذا الناتج عام 2014 قياساً إلى السنوات الثلاث التي سبقتها كما يتضح من خلال الجدول (4)، وهذا يعود إلى نمو متزايد في بعض القطاعات الاقتصادية الأخرى فاق معدل نمو الصناعة التحويلية، كقطاع البناء والتشييد، والتجارة والمطاعم والفنادق، والمال والتأمين.

جدول (3)

تطور الاستثمارات الصناعية في دول مجلس التعاون (2010 - 2014)

السنوات / بيان	الاستثمارات التراكمية (مليار دولار)	معدل النمو السنوي %	الاستثمارات السنوية الجديدة المضافة (مليار دولار)
2010	222.1	22.8	41.1
2011	323.4	45.6	101.2
2012	336.1	3.9	12.7
2013	369.3	9.9	33.2
2014	380.1	2.9	10.8

المصدر: "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية"

جدول (4)

مساهمة الناتج المحلي الإجمالي للصناعات التحويلية في الناتج المحلي غير النفطي

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي للصناعة التحويلية (مليار دولار)	الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (مليار دولار)	نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي غير النفطي %
2010	112.0	665.1	16.8
2011	134.3	736.8	18.2
2012	148.1	812.1	18.2
2013	151.9	875.0	17.4
2014	161.3	949.8	17.0

المصدر: "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية"

ثالثاً: البدائل الممكنة لدول مجلس التعاون لتجاوز تبعات وتداعيات هبوط أسعار النفط

يمكن لدول مجلس التعاون اتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير لتقليل التأثيرات السلبية لهبوط أسعار النفط، وغيرها من الأزمات المالية والاقتصادية، وتخطي الآثار المترتبة على ذلك، والخروج منها بأقل الخسائر، وهذا يتطلب الاستفادة من دروس هذه التحديات، وذلك بمراجعة وتقييم السياسات والإجراءات الاقتصادية كافة المعمول بها حالياً في دول المجلس، وذلك بما يؤدي إلى النهوض باقتصاداتها الوطنية، وتقويتها، وتنويعها، كي تستطيع الصمود بجدارة أمام أية أزمة مالية أو اقتصادية عالمية طارئة، ومن بينها هبوط أسعار النفط. ويمكن أن تتم هذه الإجراءات والتدابير من خلال طريقتين تتلخصان بما يلي:

1 - اتخاذ بعض الإجراءات الآنية الهادفة إلى زيادة موارد الدول وموازناتها، وتقليل اعتماد الميزانية على إيرادات صادرات النفط والغاز، وتخفيف الضغوطات على الميزانية العامة، ومن أهمها: القيام بإصلاحات مالية تهدف إلى ترشيد وضبط الإنفاق وتخفيضه، خصوصاً في حال وجود بنود أو مشاريع غير ضرورية أو ملحة، كما يمكن دراسة موضوع الإصلاح الضريبي والتوسع في قاعدة الضرائب، حيث تعتبر إيرادات الضرائب في دول مجلس التعاون الأكثر تساهلاً على المستوى العالمي، حيث تتراوح نسبتها في دول المجلس بين 5 - 10 % من إجمالي إيرادات الدولة فقط. كما يمكن النظر في إصلاح وترشيد سياسة دعم الوقود والطاقة، ويمكن السحب من الاحتياطي العام، وأخيراً بإمكان الدول في حال الضرورة الاقتراض من القطاعات المصرفية المحلية أو من الصناديق السيادية من خلال إصدار سندات أو صكوك، حيث إن الاقتراض الداخلي يعتبر أكثر أماناً ويسراً من الاقتراض الخارجي، ومن المستحسن أن تتم هذه الإجراءات وفق خطط مدروسة لتلافي أية آثار سلبية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للدولة والمجتمع، أو على مركزها الائتماني، أو التسبب في حدوث اختلالات مفاجئة في السوق، وأن تترافق هذه الإجراءات مع توعية مجتمعية لتوضيح مغزى هذه الإجراءات، والتي تهدف إلى المحافظة على الثروات، واستخدامها بكفاءة لتلبية احتياجات المجتمع من خدمات صحية، وتعليمية، وإدارة عامة، وغيرها.

2 - حلول اقتصادية هيكلية ذات أهمية قصوى لدول المجلس، وذلك بالتوجه الجاد نحو التنويع الاقتصادي ومصادر الدخل، حيث إن هذا التوجه يعتبر إحدى أهم الأدوات في دفع عجلة التنمية الاقتصادية المستدامة، كما أنه الحل الأمثل لتحديات تذبذب أسعار النفط، وصمام الأمان في التكيف مع التغيرات والأزمات الاقتصادية العالمية، ومن المفضل أن يتم التركيز في الاستثمار على القطاعات التي تربطها تشابكات وعلاقات تبادلية مع باقي القطاعات الاقتصادية. كما يمكن أن تشمل عملية

التنويع الاقتصادي قطاعات اقتصادية مهمـــة ومـــؤثرة، من أهمـــها: الصناعـــة التحويلية، والنقل والمواصلات والسياحة والخدمات وغيرها.

ويشار إلى أن الصناعة تعتبر المجال الأكثر جاذبية وأهمية لتحقيق عملية التنوع الاقتصادي، حيث تتوفر فرص واسعة ومتعددة للتنويع الاقتصادي في مجال الصناعة التحويلية، حيث لا تزال هناك صناعات غائبة في دول المجلس وفي الإمكان تصنيعها، وأيضاً لا تزال هناك صناعات تكميلية مهمة لسلاسل إنتاجية في مجال البتروكيماويات الوسيطة والنهائية، لما لها من ميـــزة نسبيـــة من حيث توفـــر المواد الهيدروكربونية، كما توجد فرص واسعة في مجال الصناعات المعدنية النهائية للحديد والصلب والألومنيـــوم والنحاس، وهناك صناعات متوسطة ونهائية متعددة في هذا المجال ذات قيمة مضافة عالية. وقد أشارت الخارطة الصناعية التي أعدتها "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" إلى وجود صناعات غائبة، وصناعات بحاجة إلى التوسع في طاقاتها الإنتاجية، نذكر منها في مجال البتروكيماويات: صناعة العطريات بأنواعها وما ينبثق عنها من صناعات تحتية متعددة، وإنتـــاج المـواد المحفـــزة، ومـادة الأكرونيـولات وكيمـــاويات الألومنيـــوم، وكيمـاويات معالجة المياه، وكيماويات مواد البناء، وغيرها، وهناك فرص متعددة في مجال الصناعات المعدنية، منها: صناعة السبائك والحديد الخاص، وانتاج خطوط السكك الحديدية، والأنابيب المسحوبة، وصفائح الحديد المطلية، وإنتاج قطع الحديد المجلفنة كهربائياً، وصفائح الألومنيوم المسحوبة على البارد، والتي تستخدم في صناعة علب الألومنيوم، وأنابيب الألومنيوم، وكذلك منتجات النحاس وسبائك النحاس، وشرائح وصفائح النحاس. كما أن هناك مجالاً واسعاً لزيادة الاستثمار في عملية استخراج وتصنيع الكثير من الموارد الطبيعية المحلية، مع أهمية قطاع التعدين، نذكر من هذه الموارد، القطاع السمكي (مصائد وصناعة وتعليب)، واستخراج وتنقية الملح، ومواد البناء، وتصنيع الرخام والجرانيت، والنحاس، والزنك، والدلومايت، والكروم، والمنجنيز،

والحديد، والبوكسايت، والفوسفات، والذهب وغيرها.

كما لا بد من الانتقال إلى الاقتصاد المعرفي، والاهتمام بالصناعات الإلكترونية والحيوية، ومعدات الاتصالات، والبرمجيات، لما لذلك من عائد اقتصادي كبير، وهذا يتطلب توجيه المزيد من العناية بمراكز البحث والتطوير، وتشجيع البحث العلمي والابتكار، والعمل على بناء قاعدة علمية وتقنية.

ولا بد من أن تتم عملية التنويع الاقتصادي في دول المجلس، آخذة بالاعتبار إمكانية معالجة بعض القضايا ذات التأثير على مسار هذه العملية، من أبرزها: تركز القطاعات الإنتاجية في مجال القطاع النفطي وما يتعلق به من نشاطات اقتصادية، كما أن هناك تركزاً في القطاع الحكومي، حيث إن نسبة كبيرة من النشاط الاقتصادي لا تزال تعتمد على الحكومات، وأخيراً موضوع سوق العمل، حيث تشكل العمالة الأجنبية الغالبية العظمى من إجمالي العاملين وخصوصاً في القطاع الخاص. كما لا بد من أن تقترن عملية التنويع الاقتصادي بتحقيق التنافسية، حيث يتم التوسع في الاستثمار المدروس جيداً، وفي مجال التكنولوجيا وتنمية وتطوير رأس المال البشري ومراكز البحث والتطوير، بما يساعد على التراكم المعرفي، ويُمكّن دول المجلس من المنافسة في قطاعات غير تقليدية، والاستفادة من تجارب دول شرق آسيا في هذا المجال، كما لا بد من التركيز على الابتكار الذي يهدف إلى إيجاد فرص وأنماط إنتاجية جديدة واستغلالها اقتصادياً، وكذلك يجب أن تنفذ عملية التنويع الاقتصادي في إطار عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة بكل أبعادها ومكوناتها.

ولتطوير عملية التنويع الاقتصادي يفترض تعزيز مشاركة القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية، حيث يقوم بدور أكبر في مجمل الفعاليات الاقتصادية، والعمل على رفع قدراته وإمكاناته.

وأخيراً يجب تفعيل العمل الخليجي المشترك، ووضع إستراتيجية موحدة وواضحة لمواجهة التحديات بمكوناتها كافة التي تواجه المنطقة الخليجية، وكذلك العمل على جذب المزيد من الاستثمار المباشر الأجنبي المقترن بنقل الخبرات والمعرفة.

رابعاً: الطاقة المتجددة وسيلة مساعدة لتوفير الطاقة النظيفة والرخيصة

ظهرت الحاجة للبحث عن بدائل للطاقة عوضاً عن المصادر التقليدية الحالية بسبب ازدياد نسبة التلوث، وحصول ظاهرة الاحتباس الحراري، لذا تشهد الطاقة المتجددة اهتماماً عالمياً، باعتبارها طاقة متجددة غير ناضبة ونظيفة، وصديقة للبيئة، وتتعدد مصادر الطاقة المتجددة، ومن أهمها الطاقة الشمسية وقوة الرياح والمد والجزر وغيرها، ولعل الطاقة الشمسية من أهم هذه المصادر في منطقتنا الخليجية، حيث يمكن استخدامها بدل النفط والغاز في توليد الكهرباء، وفي توليد الحرارة، وفي تحلية مياه البحر، مما يوفر المزيد من النفط الخام والغاز لأغراض التصدير، أو لاستخدامهما كمواد أولية والذي يعتبر أكثر جدوى من استخدامهما في توليد الكهرباء. وتنقسم الطاقة الشمسية إلى طاقة شمسية كهروضوئية، وطاقة شمسية حرارية، وهناك مساعٍ دولية لتطوير وزيادة مشاريع الطاقة المتجددة، كما أن هناك استثمارات ضخمة تبذلها بعض الدول والشركات الكبيرة في مجال البحث والتطوير، وكذلك بما يهدف إلى زيادة وكفاءة الإنتاج، وتخفيض التكلفة.

وهناك جهود دولية تبذل لحل مشكلة تخزين الطاقة الشمسية، وفي حال تحقيق ذلك، يمكن اعتبار الطاقة الشمسية من أنجح مصادر الطاقة المتجددة، وهنا لا بد من التنويه بوجود تطورات جديدة في مجال الطاقة الشمسية على المستوى العالمي تناولت صناعة ألواح ذات كفاءة عالية، وانتاج

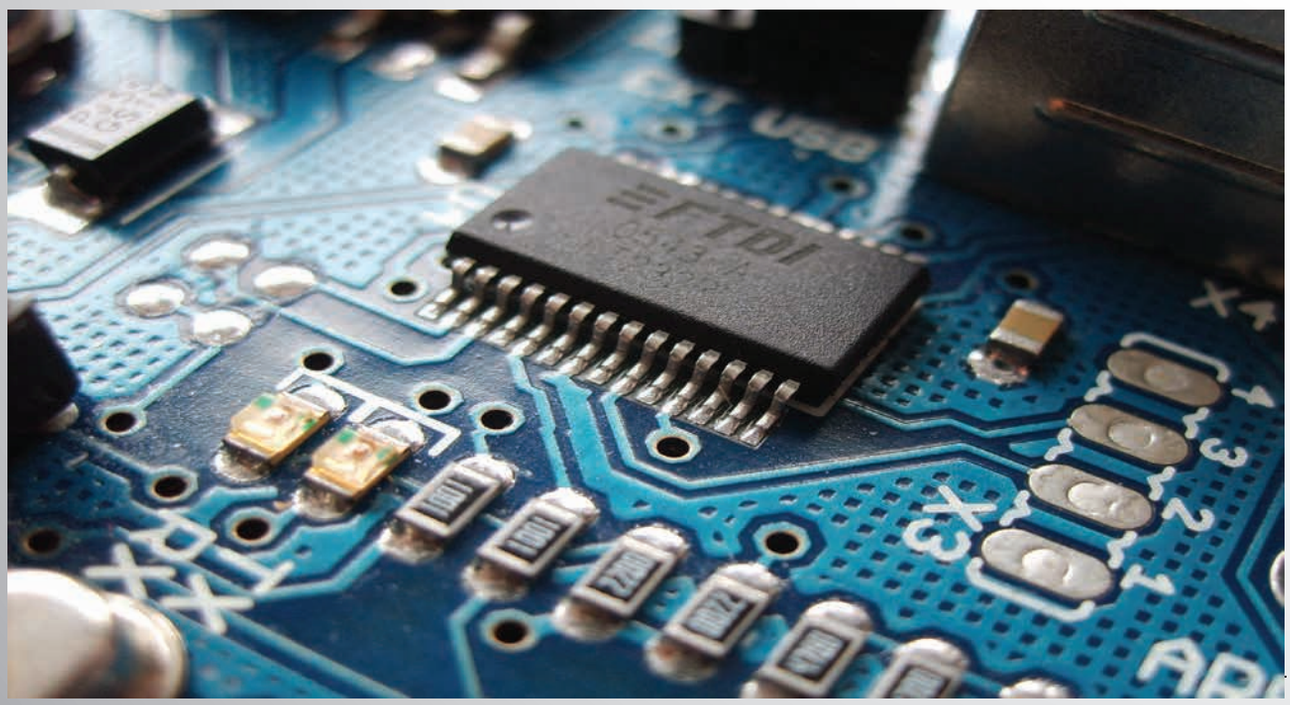

بطاريات تستخدم تكنولوجيا جديدة تزيد من عمر حياة البطارية.

وتسعى دول مجلس التعاون حالياً إلى تطوير وزيادة الاستفادة من الطاقة المتجددة، وفي مقدمتها الطاقة الشمسية، وأكدت خططها التنموية المستقبلية على أهمية الاستفادة من هذه الطاقة، وزيادة الاعتماد على مصادرها، خاصة في توليد الكهرباء وتحلية المياه.

وفي هذا السياق قامت معظم دول مجلس التعاون بخطوات جادة نحو استثمار هذا المورد المتجدد وبدأت باستغلاله، ولو على نطاق ضيق حالياً، مع العلم بأنه تم تخصيص الكثير من الاستثمارات لتطوير هذا المورد، وأنشأت بعض دول المجلس مدناً وشركات خاصة بالطاقة لتسريع الجهود الرامية إلى تطوير التقنيات النظيفة والمتجددة، لذا فمن المتوقع أن تشهد الطاقة الشمسية وغيرها من مصادر الطاقة المتجددة في دول مجلس التعاون نمواً كبيراً خلال السنوات القليلة المقبلة.

وختاماً يؤكد الواقع الملموس أن اقتصادات دول مجلس التعاون بما تملكه من قوة وصلابة، وتجارب سابقة في التعامل مع مثل هذه الحالات الطارئة والتي استطاعت تجاوزها، إضافة لما تملكه معظم دول المجلس من فوائض وقدرات مالية كبيرة، وخطوات جادة نحو عملية التنويع الاقتصادي، وخصوصاً في مجال الصناعة التحويلية، لديها القدرة على التعامل مع تداعيات انهيار أسعار النفط الحالية، والتأقلم معها لفترة طويلة، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن توقع اتجاه أسعار النفط مستقبلاً ليس بالأمر السهل، وذلك لتأثرها بعوامل معقدة اقتصادية وسياسية، إلا أنه لا بد من أن تعود الأسعار ثانية إلى الارتفاع بعد تعافي الاقتصاد العالمي من ركوده الحالي، وعندما تزول الأسباب الحالية المسببة لذلك، والتي من أهمها وفرة المعروض وتراجع حجم الطلب، حيث كان ولا يزال قطاع النفط والغاز يلعب دوراً أساسياً وحيوياً وإستراتيجياً في مجمل الأوضاع الاقتصادية العالمية، كما أنه ليس من مصلحة الاقتصاد العالمي أن يهبط سعر النفط بأكثر مما عليه الآن، خصوصاً إذا قورن بالكلفة العالية لاستخراج البترول الصخري المنافس. لذا فمن المتوقع أن تبقى الأسعار الحالية متدنية لبعض الوقت، ثم تعود إلى الارتفاع مستقبلاً.

ولا بد من القول إن تراجع أسعار النفط سيكون حافزاً ومشجعاً لدول مجلس التعاون على المضي في السياسات الضرورية لتحقيق التصحيح الذاتي لبنيتها الهيكلية الاقتصادية، وترشيد استخدام الطاقة، وتنويع قاعدة الإنتاج، والعمل على دعم ومساندة الصادرات غير النفطية، وتنويع الاستثمارات، ودعم مشروعات البنية الأساسية من طرق وسكك حديدية وموانئ، وتفعيل مراكز البحوث والتطوير، وتشجيع الابتكار، وتكوين كوادر وطنية عالية التدريب والتأهيل، والاستفادة من تجارب الدول الأخرى التي حققت نجاحاً في عملية التنويع الاقتصادي، وتوسيع مساهمة القطاع الخاص في عملية التنمية، وتوفير المناخ الملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية المفيدة، وتكوين شراكات إستراتيجية مع الشركات العالمية.

تحت رعاية
سعادة السيد جاسم بن سيف السليطي
وزير المواصلات والاتصالات

تعقد "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية"
(جويك) بالتعاون مع وزارة المواصلات والاتصالات في
دولة قطر

منتدى مصنعي الحواسيب والمنتجات الإلكترونية"
"في دول مجلس التعاون الخليجي

مايـــو 24 - 25 2016

المنتدى الخليجي الأول للمترولوجيا
The First Gulf Metrology Forum

دعوات لوضع إستراتيجية لاستكمال البنية التحتية للمترولوجيا في الدول الأعضاء

"جويك" تعلن توصيات المنتدى الخليجي الأول للمترولوجيا

أوصى "المنتدى الخليجي الأول للمترولوجيا" -الذي عُقد بتنظيم من "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية"، بالتعاون مع وزارة البيئة في دولة قطر، وهيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتجمع الخليجي للمترولوجيا GULFMET- بالعمل على إيجاد إستراتيجية وطنية لاستكمال البنية التحتية للمترولوجيا للدول الأعضاء من خلال إنشاء معهد وطني للمترولوجيا، للوصول بقدرات وإمكانات القياس والمعايرة للاعتراف الدولي بما ينسجم مع إطار اتفاقية الاعتراف الدولي المتبادل.

كما أوصى المنتدى بالعمل على دعم ومساندة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لرفع مستوى منتجاتها وخدماتها من خلال استخدام مقاييس موثوقة للفحص والتحليل، ودعوة القطاع الخاص للاستثمار في أنشطة المترولوجيا بمستوياتها المختلفة، وتوفير الحوافز والدعم للنهوض بهذا النشاط، وكذلك دعوة دول مجلس التعاون (غير المنضمة) للانضمام إلى اتفاقية المتر الدولية.

وفي جلسة الختام للمنتدى الخليجي الأول للمترولوجيا والمعرض المصاحب له، أعلن سعادة الدكتور علي بن حامد الملا الأمين العام المساعد لقطاع المشروعات الصناعية في "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية"

(جويك)، البيان الختامي وتوصيات المنتدى الذي افتتح تحت الرعاية الكريمة لسعادة المهندس أحمد بن عامر الحميدي وزير البيئة في دولة قطر، وبمشاركة عدد كبير من خبراء ومسؤولين عن مراكز وهيئات ومكاتب أجهزة التقييس الوطنية والخليجية والدولية، من بينها المكتب الدولي للأوزان والمقاييس BIPM، والمنظمة الدولية للمترولوجيا القانونية، والبرنامج الآسيوي الباسيفيكي.

وأشار سعادته إلى أنه على مدى يومي 14 و15 ديسمبر "عقدت أربع جلسات عمل تخللتها جلستا نقاش مفتوح، حيث تم خلال تلك الجلسات تقديم ومناقشة 21 ورقة عمل متخصصة في مجال التقييس والمعايرة، تناولت مختلف القضايا والجوانب المتعلقة بهذا الموضوع، مركزة على أهمية القياس في الأنشطة الاقتصادية والخدمية كافة، وإبراز دور هذا النشاط في جميع مناحي الحياة، من قياس كفاءة الطاقة، ومن حيث أهمية نقل المعرفة في مجال القياس، وضرورة إدخال المقاييس في العمليات الإنتاجية والخدمات، وفي معايرة الأجهزة الطبية. كما تم استعراض التجارب الناجحة في عدد من دول مجلس التعاون والعالم، وأهمية الدور الذي تؤديه الهيئات والمعاهد والمختبرات العاملة في هذا المجال".

وأوضح د. الملا أنه "في ضوء ما تم تقديمه من أوراق عمل ومناقشات من قبل المختصين والمهتمين بنشاط المترولوجيا في دول مجلس التعاون الخليجي، وعدد كبير من الهيئات والمكاتب الدولية المتخصصة في هذا النشاط، فقد توصل المجتمعون في هذا المنتدى إلى التوصيات التالية:

1. العمل على إيجاد إستراتيجية وطنية لاستكمال البنية التحتية للمترولوجيا للدول الأعضاء، من خلال إنشاء معهد وطني للمترولوجيا، للوصول بقدرات وإمكانات القياس والمعايرة للاعتراف الدولي، بما ينسجم مع إطار اتفاقية الاعتراف الدولي المتبادل CIPM MRA.
2. العمل على دعم ومساندة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لرفع مستوى منتجاتها وخدماتها، من خلال استخدام مقاييس موثوقة للفحص والتحليل.
3. دعوة القطاع الخاص للاستثمار في أنشطة المترولوجيا بمستوياتها المختلفة، وتوفير الحوافز والدعم للنهوض بهذا النشاط.
4. دعوة دول مجلس التعاون (غير المنضمة) للانضمام إلى اتفاقية المتر الدولية.
5. الدعوة إلى الإسراع في اعتماد نظام (قانون) القياس الموحد للدول الأعضاء في هيئة التقييس لدول مجلس التعاون والأدلة التفسيرية له وطنياً.
6. إدخال علم القياس (المترولوجيا) في المناهج الدراسية للمراحل التعليمية (المدرسية والجامعية).
7. رفع مستوى العاملين في مجال المترولوجيا في الدول الأعضاء من خلال الالتحاق ببرامج ابتعاث متخصصة في هذا المجال.
8. دعم توجهات التجمع الخليجي للمترولوجيا في إيجاد خطط مشتركة (Schemes) لمساعدة دول مجلس التعاون ذات الإمكانات الفنية المترولوجية المحدودة، للنهوض بإمكاناتها المترولوجية وفقاً لاحتياجاتها.
9. إعداد قاعدة بيانات تشمل الإمكانات المترولوجية الموجودة واحتياجات جميع القطاعات لخدمات المترولوجيا المستقبلية في الدول الأعضاء، من خلال التعاون والتنسيق بين منظمة الخليج للاستشارات الصناعية والتجمع الخليجي للمترولوجيا.

10. دعوة مراكز البحث والتطوير في دول مجلس التعاون لدعم المشاريع البحثية في المعاهد الوطنية المترولوجية (NMIs).
11. تشجيع دول مجلس التعاون على عملية التشارك والتكامل في ما بينها في مجال أنشطة وخدمات المترولوجيا.
12. دعم التجمع الخليجي للمترولوجيا والاستفادة من خدماته في الوصول بقدرات القياس والمعايرة (CMCs) للاعتراف الدولي.
13. عقد المنتدى بشكل دوري.

وختم سعادته بالتنويه "بتقديم المشاركين الشكر والتقدير إلى سعادة وزير البيئة في دولة قطر لرعايته الكريمة لهذا المنتدى، وإلى "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" على مبادرتها وتنظيمها لعقد هذا المنتدى، وإلى هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتجمع الخليجي للمترولوجيا على تعاونهما مع المنظمة في تنظيم هذا المنتدى، وإلى المتحدثين كافة على مشاركتهم المثمرة. والشكر الكبير للسادة الرعاة على دعمهم ومساهمتهم في إنجاح هذا المنتدى".

وزير البيئة القطري: قطاع المترولوجيا أداة فاعلة للتطوير بقطر ودول الخليج

وكانت "جويك" ووزارة البيئة في دولة قطر، وهيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتجمع الخليجي للمترولوجيا، قد افتتحت "المنتدى الخليجي الأول للمترولوجيا" والمعرض المصاحب له، بفندق هيلتون الدوحة بدولة قطر.

وتحدث خلال حفل الافتتاح راعي المنتدى سعادة المهندس أحمد بن عامر الحميدي وزير البيئة في دولة قطر، فأشار إلى أن "الإنسان استخدم "القياس" منذ مهد الحضارة حتى العصور الحديثة، حيث زادت الحاجة للقياس الدقيق مع التطور التقني وزيادة الإنتاج واطراد حركة التجارة حول العالم، مما دعا الدول الكبرى المتقدمة إلى إنشاء مراكز بحثية متخصصة لعلوم المترولوجيا، للعمل على تطوير معايير وعلوم القياس، وضمان الحصول على قياسات مقبولة عالمياً"، لافتاً إلى أن "تلك المراكز المترولوجية تعتبر ركيزة مهمة في البنية التحتية للجودة بالدول، ويمكن القول إن علم القياس "المترولوجيا" هو اللغة التكنولوجية التي يتكلم بها العالم المتقدم حالياً".

وأكد سعادة المهندس الحميدي أن "رؤية دولة قطر 2030 اتخذت مساراً حكيماً من خلال تبنيها للتطوير والتحديث بقطاعات الدولة كافة، والعمل على تنويع الموارد الاقتصادية لضمان استمرار نهضة وازدهار الشعب القطري". مضيفاً: "لذا بادرت دولة قطر ممثلة بوزارة البيئة والهيئة العامة القطرية للمواصفات والتقييس وبالتعاون مع "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) برعاية واستضافة المنتدى الخليجي الأول للمترولوجيا، إيماناً منها بأهمية قطاع المترولوجيا كأداة فاعلة للتطوير بدولة قطر ودول الخليج".

وختم سعادة وزير البيئة القطري بشكر "جميع الجهات المشتركة بالتنظيم والرعاية ونخبة المحدثين من العلماء والمختصين"، متمنياً "نجاح الفاعلية واستمرار انعقادها سنوياً بإذن الله".

العقيل

ثم كانت كلمة لسعادة الأستاذ عبد العزيز بن حمد العقيل الأمين العام لمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية، شكر فيها سعادة المهندس أحمد بن عامر الحميدي وزير البيئة القطري على رعايته الكريمة لهذا الحدث المهم، إضافة للجهات المشاركة في التنظيم "على التعاون الذي لقيناه من قبلهم، وفي طليعتهم الهيئة العامة القطرية للمواصفات والقياس، وهيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتجمع الخليجي للمترولوجيا، والشركات والجهات الراعية على دعمها لنا وثقتها الغالية بنا لإنجاح أعمال هذا المنتدى، وهم: الهيئة العامة للطيران المدني في دولة قطر، و"شركة قطر للوقود" (وقود)، ومؤسسة الرعاية الصحية الأولية، وشركة المناطق الاقتصادية قطر (مناطق)، ومجموعة "سبيشلست" لمواصلات المؤتمرات، وصحيفة "الشرق" القطرية، والمجلس السعودي للجودة، وغرفة قطر، والجمعية الأميركية للمواد والاختبار (ASTM) الدولية، ومركز المعايرة بالقوات المسلحة القطرية".

وأشار العقيل إلى أن "دول المجلس بذلت جهوداً كبيرة لإنشاء هيئات تعنى بالمترولوجيا لمواكبة التوجه العالمي، وللرقي باقتصاداتها إلى مصاف العالمية، ولعل أبرز مثال على ذلك هو "هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية" و"التجمع الخليجي للمترولوجيا"، مضيفاً أن "أسواق دول مجلس التعاون الخليجي تعتبر من الأسواق النامية لخدمات القياس العالمية في ظل مواجهة النمو المتسارع للتحديات التكنولوجية. وعلاوة على ذلك،

فإن نظم تقييم المطابقة الإقليمية تعتبر عناصر مهمة في تدويل أنشطة المترولوجيا في دول المجلس، ليس فقط في صناعات الطاقة، ولكن في جميع أنواع الصناعات المختلفة، في ظل ارتفاع الطلب المتزايد على خدمات القياس بشكل كبير خلال العقد الماضي".

ونوه بأن "سعي "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" لعقد هذا المنتدى الأول من نوعه في منطقة الشرق الأوسط، الذي يعالج موضوع المترولوجيا في الأسواق الخليجية والدولية، يأتي في ظل التقارير العالمية للشركات العاملة في مجال المترولوجيا، والتي تشير إلى تزايد الطلب على الخدمات المترولوجية في السنوات المقبلة حتى العام 2020، نظراً لتوقعات انتعاش الاقتصاد العالمي بما يعادل 824.6 مليون دولار سنوياً في جميع القطاعات الصناعية، مثل قطاع السيارات والطيران، والإلكترونيات، وتوليد الطاقة وغيرها".

وقال الأمين العام لـ "جويك": إن "تحسن الاقتصاد العالمي سيكون له الأثر الإيجابي على أسواق دول مجلس التعاون الخليجي، التي تعتبر من الأسواق النامية لخدمات القياس العالمية في ظل مواجهة النمو المتسارع للتحديات التكنولوجية. واستناداً لما تقدم فإن نظم تقييم المطابقة الإقليمية تعتبر عناصر مهمة في تدويل أنشطة المترولوجيا في دول المجلس، ليس فقط في صناعات الطاقة، لكن في جميع أنواع الصناعات المختلفة، في ظل ارتفاع الطلب المتزايد على خدمات القياس بشكل كبير خلال العقد الماضي".

وشدد العقيل على أن "المعايير الصناعية الدولية أصبحت عنصراً أساسياً للتعامل الفعال مع التجارة الدولية، ولبناء وتطوير قاعدة تكنولوجية محلية تتطلب التكيف والتأقلم مع التقدم التكنولوجي العالمي. وللوصول إلى مصاف الدول المتقدمة تُتطلَبُ القدرة على تصنيع منتجات ذات جودة عالية وفقاً للمعايير الدولية، وإلى قياس دقيق لمطابقة هذه المنتجات بهذه المعايير، لذا فإن تأسيس نظام وطني حديث للمعايير هو المدخل الأساسي لدول المجلس للتحول إلى مجتمع متقدم صناعياً، ومواكبة النمو المطرد في الأنشطة الاقتصادية الشاملة، ورفع المستوى العلمي والتكنولوجي، وبيان المصداقية للمنتجات في التجارة الدولية".

وختم الأمين العام آملاً "أن يخرج المنتدى بتوصيات من شأنها أن تساعد على وضع خطط إقليمية لتطوير قطاع المترولوجيا، وترسيخ أهميته في بناء المجتمعات المتقدمة، ووضع التشريعات، وتحديث الأنظمة الفنية المتعارف عليها دولياً ونشرها في بلدان الخليج العربي. وكل أمنياتنا بنجاح أعمال منتدانا هذا، ونأمل أن تكون لنا لقاءات دورية في السنوات المقبلة ضمن إطار هذا المنتدى، لترسيخ مفاهيم المترولوجيا في الحياة الاقتصادية في دولنا، لما فيه خير الصناعة الخليجية وللنهوض باقتصاد بلادنا الحبيبة".

الملا

ثم كانت كلمة معالي الأستاذ نبيل أمين ملا الأمين العام لهيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التي أشاد فيها "بمبادرة منظمة الخليج للاستشارات الصناعية لتنظيم المنتدى الخليجي الأول للمترولوجيا، والتي تسهم بدرجة كبيرة في رفع وترسيخ الوعي بأهمية علم القياس (المترولوجيا)، والدور الحيوي الذي يلعبه في مختلف جوانب الحياة ورفاهية الإنسان، ودفع عجلة التقدم العلمي والصناعي"، معتبراً أن "هذه المبادرة تستحق الإشادة وتستوجب دعمها ومساندتها".

وأكد ملّا على "دعم هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لهذه

الفعالية المهمة، والسعي للاستفادة من توصيات ومخرجات المنتدى لخدمة أنشطة المترولوجيا في الدول الأعضاء في هيئة التقييس لدول مجلس التعاون، ونتطلع للعمل ودعم جهود جميع الأطراف المعنية بهذا النشاط المهم بما يحقق ويعزز العمل الخليجي المشترك".

ولفت معالي الأستاذ ملا إلى أن "إنشاء هيئة التقييس لدول مجلس التعاون جاء في إطار سعي دول المجلس لتفعيل الاتفاقية الاقتصادية، وكمتطلب أساسي للاتحاد الجمركي الخليجي"، مضيفاً: "باشرت الهيئة ومقرها مدينة الرياض مهام عملها كهيئة تقييس إقليمية مستقلة تعمل تحت مظلة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام 2004. وتعمل الهيئة على تطوير وتنسيق أنشطة التقييس المختلفة بين دول المجلس، بما يشمل وضع وإصدار المواصفات القياسية واللوائح الفنية الخليجية، وتطوير أنظمة موحدة للتحقق من المطابقة بما يشمل نشاط الاعتماد والمترولوجيا". وأشار إلى سعي هيئة التقييس "بجهود دؤوبة لبناء منظومة متكاملة من الأنظمة والإجراءات الهادفة لتأسيس بنية تحتية للجودة بدول المجلس، مبنية على قواعد وأنظمة وممارسات مقبولة ومتعارف عليها دولياً، بما يحقق لها القبول والتوافق مع الأنظمة والممارسات الدولية، وبما يعكس التزام دول المجلس بالتزاماتها المترتبة على عضويتها بمنظمة التجارة العالمية".

وتوقف ملا عند إنجازات الهيئة في مختلف الأنشطة "ومنها نشاط المترولوجيا، وذلك من خلال محورين رئيسيين، أولهما: تحديث التشريعات المترولوجية، والعمل على انسجامها مع الممارسات الدولية. والثاني: تعزيز القدرات الفنية المترولوجية وصولا بها للاعتراف الدولي". موضحاً أن "الهيئة قامت بإصدار واعتماد نظام (قانون) القياس الموحد للدول الأعضاء في هيئة التقييس والأدلة التفسيرية له، بحيث يتوافق مع التشريعات الدولية ويلبي حاجات الدول الأعضاء"، أما على صعيد تعزيز القدرات الفنية للدول الأعضاء، فقد تم إنشاء التجمع الخليجي للمترولوجيا GULFMET، بهدف رفع كفاءة مختبرات القياس الوطنية، والوصول بقدرات القياس والمعايرة لديها إلى الاعتراف الدولي، وللوصول إلى ذلك كان لا بد من الاعتراف الدولي بالتجمع الخليجي للمترولوجيا كهيئة إقليمية للمترولوجيا.

وأعلن معالي الأستاذ ملا "أن اللجنة الدولية للأوزان والمقاييس (CIPM) في اجتماعها الذي عقد في باريس خلال الفترة من 15 - 16 أكتوبر 2015، قد وافقت على منح التجمع الخليجي للمترولوجيا الاعتراف الدولي المبدئي كهيئة إقليمية للمترولوجيا بعد أن تم استيفاؤه لشروط الاعتراف الدولي" مهنئاً "العاملين في نشاط المترولوجيا بهذا الإنجاز، وندعو جميع الدول الأعضاء في هيئة التقييس للاستفادة من هذا الإنجاز، وتوظيفه للنهوض بأنشطة المترولوجيا في دولهم".

وختم آملاً "أن تتضافر الجهود لدعم التجمع الخليجي للمترولوجيا (الهيئة الإقليمية للمترولوجيا المعترف بها دولياً)، وأن نتمكن جميعاً من الارتقاء بعلم القياس (المترولوجيا) بمختلف فروعه، بما يلبي احتياجات التنمية العلمية والاقتصادية واحتياجات الصناعة الخليجية، ولحماية المستهلك، عندئذ يكون نشاط المترولوجيا قد حظي بالأهمية المطلوبة إقليمياً".

المتحدث الرئيسي

أما كلمة المتحدث الرئيسي الدكتور مارتن ملتون المدير العام للمكتب الدولي للأوزان والمقاييس، فاستهلها بالتوقف عند "الهدف من القياس، وهو وضع اتفاق عالمي حول المقاييس، وبطبيعة الحال، حول أن تكون صحيحة. أصبحت المقاييس مهمة في كل جانب من جوانب الحياة، سواء كانت دول تمارس التجارة والخدمات، أو تدعم صناعتها، أو مرضى يتلقون العلاج الطبي، أو حكومات تتخذ قرارات حول البيئة العالمية. كل ذلك يعتمد على القياسات التي يجب أن تتم على أساس عادل ومقبول من أي شخص".

ونوه د. ملتون بأن "التعاون الدولي في مجال القياس بدأ عام 1875 عندما تم التوقيع على اتفاقية المتر من قبل 17 بلداً في باريس. هذه الاتفاقية أسست للمكتب الدولي للأوزان والمقاييس (BIPM)، وقامت بتمكين النظام المتري القائم على الكيلوغرام والمتر ليكون أساساً للقياسات في جميع أنحاء العالم" مشيراً إلى أنه "اليوم، المكتب الدولي للأوزان والمقاييس هو المنظمة الدولية التي تضم 57 دولة عضواً و40 دولة واقتصاداً مشاركاً. ويمتد عملنا الآن ليشمل جميع أنواع المقاييس، ولدينا حالياً 72 موظفاً في مقر المنظمة بالقرب من باريس".

وأشار د. ملتون إلى أن القياس حالياً يعتبر جزءاً أساسياً ومتكاملاً من البنية التحتية للجودة، نعتمد عليه جميعاً. ويعمل جنباً إلى جنب مع توحيد واعتماد الاختبارات ومختبرات المعايرة لتوفير أساس معترف به وشفاف للثقة في التجارة. ولضمان أن نعمل جنباً إلى جنب مع المنظمات الدولية المسؤولة عن التوحيد (ISO)، والاعتماد (ILAC)، وكذلك القياس القانوني (OIML)، فإن ذلك يعتبر جزءاً مهماً من أعمال الاتصال لدينا في المكتب الدولي للأوزان والمقاييس.

ولفت د. ملتون بأن "هناك الآن اثنتين من الدول الأعضاء في المكتب الدولي للأوزان والمقاييس تعملان من داخل التجمع الخليجي للمترولوجيا

(GULFMET)، هما المملكة العربية السعودية، التي أصبحت دولة عضواً عام 2011، ودولة الإمارات العربية المتحدة التي أصبحت عضواً في وقت سابق من هذا العام. وهناك دولتان مشاركتان هما: سلطنة عمان منذ عام 2012، وجمهورية اليمن منذ عام 2014. وهناك مفاوضات جارية بشأن انضمام ثلاث دول أخرى من بينها الدولة المضيفة لنا هنا، وهي دولة قطر".

وشدد على أن المنظمات الإقليمية هي الجزء الأساسي من التعاون العالمي الذي يضمن إمكانية المقارنة بين القياسات، والتي نسميها RMO ، وقد بدأت هذه المنظمات في أوروبا والأميركتين ومنطقة آسيا والمحيط الهادي. وفي الآونة الأخيرة تم إنشاء الهيئات الإقليمية في آسيا الوسطى وإفريقيا.

وقال د. ملتون: "يسعدني أن يصبح التجمع الخليجي للمترولوجيا -تحت قيادة السيد الملا- منظمة القياس الإقليمية السادسة. حيث تقوم المنظمات الإقليمية بتعزيز ودعم البنية التحتية للمقاييس في مناطقها، بحيث تستطيع المؤسسات الأعضاء فيها القيام بمهامها على نحو فعّال. وقد شجع التجمع الخليجي للمترولوجيا مشاركة الأعضاء المنتسبين من مناطق أخرى بما في ذلك: تركيا وكوريا والبوسنة والهرسك، ويعتبر ذلك وسيلة مفيدة جداً لتبادل المعرفة لتسريع عملية تطوير التجمع، ومهمة للغاية بالنظر إلى حجمها الحالي.

ولفت د. ملتون إلى أن "التجمع الخليجي للمترولوجيا عمل على تلبية الشروط التي من شأنها أن تؤدي إلى الاعتراف به دولياً باعتباره منظمة قياس إقليمية. ويسعدني القول إنه عندما اجتمعت اللجنة الدولية للأوزان والمقاييس في أكتوبر منحت القبول المؤقت للتجمع الخليجي للمترولوجيا باعتباره منظمة إقليمية، وكان ذلك بعد أن قدم التجمع خططه وإنجازاته في الاجتماع المشترك للمنظمات الإقليمية الأخرى"، مشيراً إلى أنه "سيكون من الممكن الآن للتجمع الخليجي للمترولوجيا المشاركة في اجتماعات اللجنة المشتركة للمناطق مع المكتب الدولي للأوزان والمقاييس. وهذه خطوة مهمة للتجمع، والتي من شأنها أن تؤدي إلى المشاركة الكاملة في النظام العالمي جنباً إلى جنب مع المنظمات الأخرى، وذلك عندما يوفر التجمع العناصر اللازمة للاعتراف الكامل. وتوقع ملتون "تطوراً متسارعاً لمؤسسات القياس الوطنية في منطقة الخليج نتيجة لذلك".

ونوه د. ملتون إلى أن "الاعتراف الكامل سيعمل على تمكين التجمع الخليجي للمترولوجيا من أن يلعب دوره في تنفيذ عمل ترتيبات الاعتراف المتبادل الخاصة بالمكتب الدولي للأوزان والمقاييس بين دول مجلس التعاون الخليجي. وهذا هو النظام الذي يديره المكتب الدولي للأوزان والمقاييس، الذي يغطي الآن 250 منظمة من 54 دولة عضواً، و40 دولة واقتصاداً مشاركاً، و4 منظمات دولية. وتشمل قاعدة البيانات الخاصة بنا الآن أكثر من 1300 من المقارنات، وأكثر من 24000 من القدرات، والتي جميعها قد تمت مراجعتها وفق أدلة فنية. وتستخدم القاعدة في جميع أنحاء العالم كأساس شفاف وسهل المنال للمطالبات المتعلقة بالمقارنة بين معايير القياس".

وقدم مثالاً على ما قامت به "أن أم آي" -وهي الجهة المتخصصة المستقلة للاختبار والاعتماد والتدريب في مجال القياس- في الصين لتوفير المعايرة على الموقع وعلى الإنترنت لشركة أوروبية في قطاع الاتصالات، حيث تم إنتاج ما يقارب من 30000 شهادة. وكذلك الشركة الكورية التي توفر المعايرات في فيتنام كجزء من مشروع لبناء محطة لتوليد الطاقة الحرارية، حيث يمكن أن تظهر للمنظمين أن معاييرها مساوية لتلك التي في الولايات المتحدة.

وختم بالقول: "كما يأخذ التجمع الخليجي للمترولوجيا خطوات نحو المشاركة كمنظمة قياس إقليمية في ترتيبات الاعتراف المتبادل، فيمكننا جميعاً أن ننظر إلى الأمام بحثاً عن أمثلة مشابهة في دول مجلس التعاون الخليجي"، لافتاً إلى أنه يتطلع "إلى رؤية هذا التقدم في المستقبل".

مذكرة تفاهم وتكريم الرعاة

وخلال الافتتاح تم توقيع مذكرة تفاهم بين الهيئة العامة القطرية للمواصفات والتقييس" (وزارة البيئة القطرية) وشركة المناطق الاقتصادية "مناطق"، تنص على التعاون والتنسيق في مجالات الدعم الفني المتخصص، إضافة إلى التعاون في مجالات المعلوماتية والإعلام، والمشروعات والاستشارات الفنية، والبحوث والدراسات وإقامة المؤتمرات والندوات والمعارض، والتدريب والتأهيل.

ومن ثم تم تكريم سعادة وزير البيئة القطري راعي الحفل والجهات الراعية والمنظمة والداعمة للمنتدى.

تحت رعاية رئيس مجلس الوزراء القطري "منتدى السلامة الخليجي" ينعقد في الدوحة

أعلنت منظّمة الخليج للاستشارات الصناعيّة (جويك) والشركة الأوروبية للاستشارات البترولية(EPC) ، أنّ معالي الشيخ عبد الله بن ناصر بن خليفة آل ثاني رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية في دولة قطر قد وافق على رعاية "منتدى السلامة الخليجي"، الذي ينعقد بالعاصمة القطريّة الدوحة في 30 و31 أكتوبر 2016.

ومن المتوقّع أن يجمع هذا المنتدى الرفيع المستوى جهات فاعلة أساسيّة من مختلف أنحاء الشرق الأوسط، من أجل مناقشة إستراتيجيات تهدف لتحسين إجراءات السلامة، بالإضافة إلى تبادل التجارب الناجحة، ووضع خارطة طريق نحو تحقيق هدف القضاء على الحوادث. وسوف يعرض كبار الخبراء الدوليّين والجهات الموّردة لأدوات السلامة وتكنولوجيّاتها أحدث المناهج، التي من شأنها مساعدة الشركات على تحقيق هذه الأهداف.

في هذا السياق، قال رئيس شركة (EPC) السيّد كولين تشابمين: "مع تطوير المنظمات المختلفة لإجراءات السلامة، تبرز الحاجة إلى التركيز على سلامة المصانع وموثوقيتها، بالإضافة إلى السلوك البشري، من أجل تحقيق هدف التخلص من الحوادث بشكل نهائي. إن التركيز على السلامة هو في طليعة أولويات الشركات، ما يدفع الجهات المصنّعة والموّردة إلى تطوير حلول مبتكرة وفاعلة في هذه المجالات".

أمّا سعادة الأستاذ عبد العزيز بن حمد العقيل الأمين العام لمنظمة الخليج للاستشارات الصناعيّة (جويك) فعبّر عن سعادته لرعاية معالي الشيخ عبد الله بن ناصر بن خليفة آل ثاني رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية في دولة قطر لهذا الحدث، وقال: "يؤمّن منتدى السلامة الخليجي مساحة فريدة للجهات الصناعية الأساسية المعنية، كي تعرض تجاربها، وتتشارك أحدث التطورات لتعميم الإفادة على كل المشاركين. كما يهدف هذا المنتدى إلى عرض أحدث الإستراتيجيات المؤدية إلى الدفع قدماً بالامتياز في مجال السلامة، وذلك عبر تبادل الخبرات الدولية والمحلية". وأضاف: "السلامة هي جزء أساسي ومتكامل من البنية التحتية للجودة في القطاع الصناعي".

القمة العالمية للطاقة النظيفة والاستدامة

تعقد "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) بالتعاون مع مؤسسة العطية للطاقة والتنمية المستدامة، القمة العالمية للطاقة النظيفة والاستدامة، تحت رعاية سعادة عبد الله بن حمد العطية نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الطاقة والصناعة سابقاً، وذلك في 14 و15 نوفمبر 2016 في فندق ويسترن بالدوحة - قطر.

تهدف القمة لمناقشة تطورات إنتاج الطاقة وكيفية تقليل الآثار السالبة لإنتاج واستخدام الطاقة، ومناقشة تقنيات الطاقة النظيفة، ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، إضافة إلى طرح بعض الفرص الواعدة في مجال إنتاج الطاقات النظيفة، وطرق تقليل الآثار السالبة لإنتاج واستخدام الطاقة.

وستعالج جلسات القمة مواضيع عدة، أبرزها الوضع الحالي لإنتاج واستخدام الطاقة وآثاره البيئية، والطاقة النظيفة ودورها في تحقيق الاستدامة، وتقنيات الطاقات النظيفة، وتقنيات معالجة الآثار السالبة لإنتاج واستخدام الطاقة، وإدارة الإمداد والطلب على الطاقة، والترشيد ودوره في تحقيق الاستدامة، وفرص الاستثمار في مجال إنتاج الطاقة النظيفة والترشيد، وتقليل الآثار السالبة لإنتاج واستخدام الطاقة.

مؤتمر الصناعيين
"الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره في الصناعات الخليجية"
15
دولة الكويت : 25 - 26 نوفمبر 2015

في اختتام مؤتمر الصناعيين الخامس عشر بالكويت

توصيات باستقطاب الاستثمارات الأجنبية الخبيرة في مجالات التكنولوجيا والابتكار

أوصى مؤتمر الصناعيين الخامس عشر "الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره في الصناعات الخليجية" بضرورة استقطاب الاستثمارات الأجنبية، لا سيما في التكنولوجيا الحديثة والابتكار، ذات الخبرة في التسويق والإدارة الحديثة والتدريب لنقل المعرفة والخبرة للكوادر الوطنية، إضافة إلى إشراك القطاع الخاص في المساهمة بوضع سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتشجيعه على تشكيل تحالفات مع شركات محلية، كما أوصى بوضع سياسات لدول المجلس يتم فيها تحديد القطاعات التي تحفز المستثمرين الأجانب، وخاصة في الاستثمارات المرتبطة بالقطاعات الصناعية التي تقود الصناعات الصغيرة والمتوسطة، كالصناعات الدوائية والغذائية، والبتروكيماويات، وصناعة الطيران والسكك الحديد.

ملف من إعداد : عبير عادل جابر

وكانت الدورة الخامسة عشر من المؤتمر قد اختتمت جلساتها، حيث أعلن سعادة الأستاذ عبد العزيز بن حمد العقيل الأمين العام لـ "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) البيان الختامي والتوصيات التي صدرت عن مؤتمر الصناعيين الخامس عشر، فقال: "تحت رعاية صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت، وبتنظيم من وزارة التجارة والصناعة في دولة الكويت والهيئة العامة للصناعة بدولة الكويت، و"منظمة الخليج للاستشارات الصناعية"، عُقد مؤتمر الصناعيين الخامس عشر: "الاستثمار الأجنبي المباشر وأثرة في الصناعات الخليجية" في فندق شيراتون الكويت في الفترة من 25 - 26 نوفمبر 2015.

وأضاف: "وقد تكرم سعادة الدكتور يوسف العلي بافتتاح أعمال المؤتمر بحضور الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية والتنموية نيابة عن معالي الأمين العام لمجلس التعاون، وأصحاب المعالي والسعادة وزراء الصناعة في دول مجلس التعاون، ورئيس مجلس "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية"، وأعضاء المجلس".

وأشار العقيل "إلى أنه عقدت على مدى اليومين ست جلسات عمل نوقشت خلالها أهمية الاستثمار الأجنبي بالنسبة لدول المجلس، والسياسات والقطاعات التي يجب أن تركز عليها دول المجلس في الاستثمار الأجنبي والتوجهات الجديدة لدول المجلس في هذا المجال"، موضحاً أنه على "ضوء ما قُدم من أوراق عمل ومحاضرات في مجال الاستثمار الأجنبي وأثرة في الصناعة والمناقشات والحوار مع أصحاب المعالي والسعادة وزراء الصناعة في دول المجلس والأطراف المعنية، فقد توصل المجتمعون في هذا المؤتمر إلى التوصيات التالية:

1. ضرورة استقطاب الاستثمارات الأجنبية لا سيما في التكنولوجيا الحديثة والابتكار، ذات الخبرة في التسويق، والإدارة الحديثة، والتدريب لنقل المعرفة والخبرة للكوادر الوطنية.
2. إشراك القطاع الخاص في المساهمة بوضع سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتشجيعه على تشكيل تحالفات مع شركات محلية.
3. وضع سياسات لدول المجلس، يتم فيها تحديد القطاعات التي تحفز المستثمرين الأجانب، وخاصة في الاستثمارات المرتبطة بالقطاعات الصناعية التي تقود الصناعات الصغيرة والمتوسطة، كالصناعات الدوائية والغذائية، والبتروكيماويات، وصناعة الطيران والسكك الحديد.
4. التأكيد على الشراكة الفاعلة بين القطاعين الحكومي والخاص لإنشاء وتمويل صندوق تنموي لاستدامة قطاع السكك الحديدية بدول مجلس التعاون.
5. تفعيل آليات فض النزاعات التجارية، وخاصة ضوابط التحكيم المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية في الأنشطة الصناعية.
6. وضع المؤشرات الوطنية والخليجية لقياس ومراقبة مدى الاستفادة من الاستثمار الأجنبي وفق الإستراتيجيات الوطنية ومواءمتها مع التوجهات الاقتصادية.
7. العمل على دعم الصناعة الخليجية بدءاً من ريادة الأعمال انطلاقاً من الجامعات والحاضنات الصناعية، والعمل على ربط الاستثمار الأجنبي بالاستثمار المحلي، وخاصة بالنسبة للصناعات الصغيرة والمتوسطة على نحو يدعم رواد الأعمال.
8. ضرورة إنشاء مراكز أبحاث متخصصة تساعد على الابتكار في ما يساهم في تطوير ونمو الصناعة.
9. العمل على تفعيل فكرة التنافسية في الصناعة الخليجية لضمان تطور المنتجات والصناعات الخليجية.
10. دراسة إمكانية الشراء الموحد لمتطلبات التصنيع لمشاريع السكك الحديدية، لتحفيز المستثمرين لتشكيل تحالفات وتطوير المصانع اللازمة، مع إعطاء الأولوية للمنتجات الوطنية بدول المجلس.

وختم العقيل بالقول: "لا يسعنا إلا أن نتقدم بعظيم الشكر ووافر التقدير لدولة الكويت على حسن استضافتها لهذا المؤتمر، ولصاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت على رعايته الكريمة لهذا الحدث، والشكر موصول لسعادة الدكتور يوسف العلي وزير التجارة والصناعة، والأستاذ محمد فهاد العجمي المدير العام للهيئة العامة للصناعة على ما لقيناه من دعم وتعاون في تنظيم هذا المؤتمر، وكذلك لجميع الجهات المنظمة والراعية والمشاركين لمساهمتهم الفاعلة في إنجاح أعمال هذا المؤتمر".

الجلسة الافتتاحية

استهلت أعمال المؤتمر بجلسة افتتاحية مع تلاوة مباركة من آيات الذكر الحكيم، تلتها كلمة معالي الدكتور يوسف العلي وزير التجارة والصناعة الكويتي، الذي نقل تحيات صاحب السمو أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح راعي المؤتمر، وأشار معاليه إلى أن "دول مجلس التعاون تتميز بوجود قاعدة قوية لتشجيع استقطاب الاستثمارات الصناعية المباشرة، خاصة في مجال صناعة البتروكيماويات المستندة إلى ثروتها الطبيعية، وكذلك صناعة المواد الغذائية لتحقيق الأمن الغذائي الإستراتيجي، إضافة إلى ملاءمتها لجذب الاستثمارات في الصناعات الإبداعية من حيث المعرفة والابتكار لتنمية الصادرات غير النفطية، لبناء المستقبل وإنجاح التنويع الاقتصادي لتحقيق النمو المستدام اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً، حيث ارتفعت حصة دول المجلس من الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج من 27 مليار دولار عام 2013 إلى 29،5 مليار دولار عام 2014 وفق "الأونكتاد". مضيفاً: "استقطبت دول المجلس ما نسبته حوالي 61 % من هذه الاستثمارات خلال الفترة من 2009 – 2014، ومتأثرة إيجابياً بمتانة النمو الاقتصادي وابتعادها عن حالة الاضطراب السياسي وتوافر عوامل جاذبة أخرى".

الأمانة العامة لدول الخليج

وكانت كلمة معالي الدكتور عبد اللطيف بن راشد الزياني الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ألقاها نيابة عنه سعادة الأستاذ عبد الله بن جمعة الشبلي، الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية والتنموية في الأمانة العامة، قال فيها إن "الاستثمار يعتبر المحرك الرئيسي للتنمية، لذا فقد نصت الاتفاقية الاقتصادية لدول المجلس على تحقيق هدف تنمية الاستثمارات المحلية والبينية والخارجية بدول المجلس، وتوفير بيئة استثمارية تتسم بالشفافية والاستقرار"، وأضاف: "بما أن سوق دول المجلس تعتبر أكبر سوق اقتصادية حرة في منطقة الشرق الأوسط، حتم عليها تهيئة المناخ الاستثماري المناسب، خاصة في ظل توفر المقومات اللازمة لنجاح ذلك، سواء من حيث الاستقرار السياسي والاجتماعي والازدهار الاقتصادي، وكونها أكبر مصدر للنفط والغاز في العالم، وتمتلك أكبر احتياطي عالمي منه، بالإضافة لمرونة سياستها النقدية واستقرار أسعار صرف عملاتها المحلية، ومحافظتها على معدل تضخم منخفض، مع استمرار النمو الإيجابي لمساهمة القطاع الخاص غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي، مما أكسب دول المجلس قدراً كبيراً من الثقة لدى المستثمرين المحليين والدوليين في فعالية سياساتها الاقتصادية، وتهيئة بيئة تنافسية أكثر جذباً وتنوعاً.

وأضاف: "نتيجة لهذه المقومات فقد قامت دول المجلس باتخاذ الكثير من الإجراءات لتحسين البيئة الاستثمارية، من أهمها إصدارها القوانين والأنظمة التي تؤطر عملية الاستثمار بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، وتؤدي لتواصل الإصلاحات الهيكلية والتنظيمية مع المراجعة المستمرة لهذه القوانين والنظم".

العقيل

ومن ثم كلمة سعادة الأستاذ عبد العزيز بن حمد العقيل الأمين العام لمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية، الذي تقدم بالشكر والتقدير لدولة الكويت على استضافتها الكريمة لمؤتمر الصناعيين الخامس عشر، ولصاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت على رعايته لهذا المؤتمر، و"للجهات الرسمية كافة في دولة الكويت على التعاون الذي لقيناه من قبلهم، وفي طليعتهم شركاؤنا في التنظيم والشركات والجهات الراعية على دعمها لنا وثقتها الغالية بنا لإنجاح أعمال هذا المؤتمر".

وأشار العقيل إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر شكّل إحدى الوسائل التي لجأتْ إليها دولنا الخليجية للتنويع الاقتصادي، حيث تضاعف حجم الاستثمار الأجنبي في دول المجلس من حوالي 84.3 مليار دولار في العام 2005، إلى حوالي 416.3 مليار في العام 2014. وأضاف: "أدركت دول المجلس أهمية التنويع في القطاع الصناعي بوجه خاص، فكان التوجه لاستقطاب الاستثماراتً الأجنبية لدعم هذا القطاع الحيوي، وسجلتْ هذه الدول تراكماً يقدر بحوالي 53 مليار دولار أميركي في العام 2014 من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وقد وفرتْ هذه الاستثمارات قرابة 302 ألف فرصة عمل في السوق الخليجية.

وأشار العقيل إلى أن "الشراكات الإستراتيجية مع شركات عالمية رائدة تعد من أفضل الأساليب التي يمْكن لدول المجلس اتباعها لنقل وتوطين التكنولوجيا، وخلْق اقتصاد قائم على الصناعة والتصدير، خصوصاً أنً دولً المجلس تمتلك القدرات التمويلية والبنية التحتية والتشريعية لعقْد مثل هذا النوع من الشراكات، مما يجْعلها قادرةً على استقطاب الاستثمارات النوعية في قطاع الصناعة". لافتاً إلى أن "دول المجلس ستحقق العديد من المنافع باستقطابها لرؤوس الأموال الأجنبية، وأهمها مساهمة تلك الاستثمارات في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وتحفيز الاقتصادات الوطنية على مواكبة التطورات العالمية في مجال التكنولوجيا، وتعزيز التنويع الاقتصادي، والتحول التدريجي من الاقتصاد الاستهلاكي إلى الاقتصاد الإنتاجي، ورفع القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية، خصوصاً في مواجهة المنتجات المستوردة، بما يساعد على الاستحواذ على حصة من الأسواق المحلية، وسد جزء من الاحتياجات الاستهلاكية، وزيادة الصادرات الوطنية وتخفيض الواردات، والحد من العجز المزمن في الميزان التجاري غير النفطي. هذا إلى جانب دوْر هذه الاستثمارات في توفير فرص عمل للقوى العاملة الوطنية، والمساهمة في رفعً كفاءتها".

ونوه العقيل إلى أنه "استناداً إلى هذه المعطيات، فإن دولنا الخليجية مدعوة لبذْل المزيد من الجهود لخلْق بيئة استثمارية، من شأنها أن تشجع المستثمرينً الأجانب على الاستثمار في دول مجلس التعاون. ولا يخْفى على أحد أن هناك الكثير من عوامل الجذب للمستثمرً الأجنبي، أهمها توفر البنية التحتية المتطورة، وانخفاض الرسوم الجمركية والضرائب على الدخل، والقوة الشرائية العالية التي تتمتع بها دول المجلس، مما يرفع الطلب الاستهلاكي للأفراد، بالإضافة إلى توفر مناطق حرة لإقامة الأنشطة الصناعية والتجاريةً والخدمية، وللوصول إلى هذه النتيجة يفترض بها اتخاذ العديد من الإجراءات، لعل أهمها وضع وتطوير السياسات والأطر التنظيمية والقانونية الخاصة بالاستثمار الأجنبي، والعمل على التخفيف من المعوقات قدر الإمكان، والاستمرار بتقديم الحوافز والإعفاءات، وتسهيل إصدار التراخيص بما يساهم في تشجيع وجذب الاستثمارات الخارجية".

وختم العقيل بالإشارة إلى أن "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" تسعى لتسهيل تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الأسواق الخليجية من خلال برامجها المتعددة، خصوصاً برنامج فرص الاستثمار الصناعي، حيث تقوم "جويك" بإجراء دراسات لتحديد الفرص الاستثمارية الواعدةً في دول المنطقة، استناداً إلى تحليل العرض والطلب، والتعرف على أحدث التكنولوجيات المتعلقة بالممارسات الصناعية النظيفة، وتقديم منتجات تشكل قيمةً مضافةً عبْر استخدام الموارد المتاحة في دول المجلس، ومن ثم ترويجها لإيجاد المستثمرين القادرين على تنفيذها سواءً محلياً أو عالمياً.

العطية

ثم كان حوار مع المتحدث الرئيسي سعادة السيد عبد الله بن حمد العطية نائب رئيس مجلس الوزراء السابق في دولة قطر، ووزير الطاقة والصناعة سابقاً ورئيس مؤسسة عبد الله بن حمد العطية للطاقة والتنمية المستدامة، عبر فيه عن سعادته لوجوده في بلده الثاني الكويت، وقال: "نحن عايشنا الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الخليج

خلال السنوات الطويلة الماضية. وعندما بدأنا نفكر كيف تستفيد دول الخليج من المواد الأولية لديها وتحويلها لقيمة مضافة في وقت تتشابه فيه دول الخليج في اقتصاداتها، فهي دول هيدروكربونية تعتمد على منتجات النفط والغاز، وتحولها لصناعات مختلفة بتروكيماوية وأسمدة ومشتقاتها"، منوهاً إلى "الاستثمارات الأجنبية الناجحة التي شهدتها دول المنطقة، فقد دخلنا في شراكات عالمية مع شركات تملك المال والتسويق والتكنولوجيا. وأنشأنا قاعدة صناعية هيدروكربونية أصبحت من أهم الأسس في العالم، وبدأنا ننافس منافسة شديدة ونصدر لكل أنحاء العالم".

وأشار العطية إلى أنه "في الـ 90 بعد هبوط أسعار النفط انخفضت أسعار هذه المنتجات أيضاً. مما حتم علينا في دول الخليج أن نستغل المواد الأولية الاستغلال الأمثل، وهناك عدة صناعات كالصناعات التكميلية وصناعة إعادة التصدير".

ولفت سعادته إلى أن "دول الخليج تركز على الصناعات الهيدروكربونية ومشتقاتها، حتى ظهر التساؤل عن وجود منافسة بين دول الخليج، لكن الرد كان بأن هذه الصناعات هي للتصدير، وقد صدّر الخليج الكثير من المواد واستفدنا في فترة ارتفاع أسعار النفط. ثم كانت فترة انخفاض أسعار النفط وانخفضت أسعار هذه المواد. ومن ثم ارتفعت الأسعار من جديد".

ودعا سعادته دول الخليج إلى الحذر خلال الفترات المقبلة من قيام الولايات المتحدة بتصدير كميات كبيرة من الأسمدة ومنتجات البتروكيماويات في الأسواق العالمية، ما يشكل منافسة شديدة لها، وهو ما يتوجب معه التخطيط لموجهة الأزمة قبل وقوعها. وقال: "نصيحتي لدول الخليج وللمنتجين الكبار في الخليج أن يعملوا على إدارة الأزمة لا أن ننتظرها. المشكلة أننا في بعض الأحيان ننتظر حصول الأزمة. كما حصل الآن عند انخفاض أسعار النفط، وهذه ليست المرة الأولى". منوهاً بأن "أسعار النفط تدور في دورة، فهي تهبط وترتفع، والارتفاع يأتي بشكل مفاجئ والانخفاض كذلك. ونحن يجب أن نتعلم من دروس السبعينيات والثمانينيات".

وختم العطية بالقول: "كنت وزيراً للطاقة والصناعة خلال سنوات طويلة، وشاركت في العديد من المؤتمرات الصناعية، والمشكلة أنه عندما نتحدث في حوارات بين وزراء الصناعة والصناعيين نجد أن الحديث فيها عن العوائق والشكاوى يتكرر، ولم نستطع أن نجد لها حلولاً"، وأكد أنه "على الحكومات تحمل مسؤولية هؤلاء الصناعيين، خاصة في قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة، لأنهم يريدون الحلول لمشكلاتهم".

وقال العطية: "منذ عام 1992 عندما أصبحت وزيراً للصناعة حضرت اجتماعاً كان على جدول أعماله بند إزالة العوائق، وبعد 20 سنة غادرت الوزارة والبند نفسه لا يزال موجوداً"، مضيفاً: "نحن لا نستطيع أن نعطي دروساً، ونحن نعلم أن هناك مشاكل تواجه الصناعيين، هناك تكرار للنصائح وللمشاكل، وفي مقدمتها الروتين، وعدم الانسياب في الإشكاليات اللوجستية ودعم الصادرات من بعض الدول، وبات بند إزالة العوائق خالداً في لقاءاتنا، ولا يخفى على أحد وجود نوع من الحمايات المخفية"، وأكد على ضرورة مواجهة هذه الإشكاليات المتكررة التي يجب إزالتها في ظل التعاون الخليجي المشترك. وتمنى أن يحل هذا البند في مؤتمر الصناعيين الـ 15.

النقي

وكانت كلمة الأمين العام لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي عبد الرحيم حسن نقي، التي اعتبر فيها "أن رعاية سمو أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد لمؤتمر الصناعيين تعد أحد أوجه الدعم والمساندة التي تقدمها الكويت لكل أشكال العمل الاقتصادي المشترك، وفتح المزيد من الآفاق بما يخدم مسيرة التنسيق والتكامل والوحدة الاقتصادية الكاملة التي ننشدها".

وأوضح سعادته أن ما يتطلع له القطاع الخاص بدول مجلس التعاون من أهمية الاستثمار الأجنبي يسهم بنقل التكنولوجيا والصناعات الرئيسية في مختلف المجالات، والتي من شأنها فتح المجالات أمام المواطنين المتطلعين إلى العمل، أو إلى تحسين مستوى المعيشة، مستفيدين في ذلك من انخفاض أسعار النفط، مما يدعو دول التعاون إلى أهمية التفكير في الصناعات النفطة لإعادة تصدير منتجاتها بأسعار أعلى من تصدير النفط كمادة خام.

في ضيافة ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء

استقبل سمو ولي العهد الكويتي الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح بقصر بيان صباح الأربعاء 25 نوفمبر، أصحاب السعادة والمعالي نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الطاقة والصناعة القطري السابق عبد الله العطية، ووزير التجارة والصناعة الكويتي الدكتور يوسف العلي، ووزير التجارة والصناعة القطري الدكتور محمد بن صالح السادة، ووزير التجارة والصناعة السعودي الدكتور توفيق بن فوزان الربيعة، ووزير التجارة والصناعة العُماني الدكتور علي بن مسعود السنيدي، وذلك على هامش مؤتمر الصناعيين الخامس عشر. وقد حضر اللقاء معالي رئيس المراسم والتشريفات بديوان سمو ولي العهد الشيخ مبارك صباح السالم الحمود الصباح.

كما استقبل سمو الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء الكويتي أصحاب المعالي والسعادة.

الجلسة الوزارية

شارك أصحاب المعالي والسعادة الوزراء في الجلسة الوزارية التي عقدت خلال مؤتمر الصناعيين الخامس عشر، حيث قال رئيس

هيئة تشجيع الاستثمار المباشر بدولة الكويت الشيخ مشعل جابر الأحمد الصباح خلال ترؤسه الجلسة، إن دول مجلس التعاون الخليجي أصبحت ذات جاذبية استثمارية متزايدة مدعومة في ذلك بالاستقرار الذي تشهده، حيث استقطبت نحو 22 مليار دولار من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة عالمياً، والتي بلغت نحو 23.1 تريليون دولار في 2014. وتوقع نمو حصة مجلس التعاون من الاستثمارات العالمية في السنوات المقبلة مع تزايد فرص الاستثمار وفق الخطط التنموية الموضوعة، والمشاريع الضخمة المطروحة في قطاعات عدة، وبشكل خاص مشاريع البنية التحتية والشراكة والخصخصة والصناعات المعرفية والاتصالات، ومصادر الطاقة المتجددة والصناعات الخضراء والصناعات الغذائية، وغيرها.

من ناحيته قال وزير التجارة والصناعة الكويتي الدكتور يوسف العلي إن دول مجلس التعاون لديها المادة الأولية الصالحة للعديد من الصناعات "النفط"، وبإمكانها أن تنتج منها سلة غير متناهية من المنتجات. وأضاف: "إن الاستثمار الأجنبي داخل دول مجلس التعاون انخرط في هذا القطاع، ومن ثم تحول إلى استثمارات وطنية، مشيراً إلى امتلاك الدول الخليجية بيئة اقتصادية وسياسية مناسبة للتطور الاقتصادي. وأشار إلى أن الاستثمارات الأجنبية دائماً ما تبحث عن دول ذات نمو اقتصادي، لافتاً إلى التطور التشريعي الذي شهدته دول المجلس خلال الفترة الماضية بما يواكب الأنظمة القانونية العالمية.

وتحدث وزير الطاقة والصناعة القطري الدكتور محمد بن صالح السادة خلال الجلسة، فأشار إلى أن دول مجلس التعاون تبحث من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن تكنولوجيا حديثة تقلل من كثافة العمالة، وتزيد من الكثافة العلمية التكنولوجية إلى جانب خبرة الشريك الأجنبي الإدارية والتسويقية.

بدوره أكد وزير التجارة والصناعة السعودي الدكتور توفيق الربيعة وجوب قيام دول مجلس التعاون باستغلال الموارد المتاحة لديها لتنويع اقتصاداتها ومصادر دخولها، من خلال بناء صناعات قائمة بذاتها لا تحتاج إلى دعم مستقبلي في ظل التحديات التي تواجهها. وأشار إلى ضرورة دعم الصناعات ذات القيمة المضافة التي تنتج منتجات ذات قيمة عالية، على أن يكون هذا الدعم مركزاً في فترة تأسيس هذه الصناعات.

من ناحيته، قال وزير التجارة والصناعة العماني الدكتور علي بن مسعود السنيدي إن المرحلة الراهنة تتطلب دعم عمليات البحث والتطوير، لا سيما البحوث التطبيقية، مشيراً إلى أن المصانع العاملة في دول الخليج لا تتكامل مع بعضها البعض، لكنها تتنافس فيما بينها وهذا ما يضغط على الأسعار.

وكانت كلمة خلال الجلسة لوكيل الصناعة في وزارة الاقتصاد الإماراتية الأستاذ عبد الله الفن الشامسي، أكد فيها أن المطلوب التركيز على الاستثمار الأجنبي المباشر في قيمته، بقدر نوعيته. مشيراً إلى أهمية الاستفادة من الأفكار والابتكار من العالم واستغلالها في دول الخليج. وشدد على أهمية تحفيز الاستثمارات في القطاعات ذات النطاق المعرفي العالي، داعياً إلى الاستثمار في قطاعات ريادية، كصناعة السيارات وما يتعلق بها من صناعات صغيرة، ليمكن الصناعات الخليجية من الدخول إلى السوق العالمية.

من جهته رأى سعادة وزير الصناعة والتجارة البحريني الأستاذ زايد راشد الزياني خلال مداخلة له ضمن جلسات المؤتمر أنه "يجب أن يكون للعاملين في القطاع الخاص الطموح والإصرار"، موضحاً أنه "ليس من المطلوب التحجج بالحكومة بل علينا أن نأخذ المبادرة". معتبراً أنه "علينا أن ندخل ثقافة المبادرة في التربية والتعليم، فمنذ الطفولة يجب أن نعلم الأجيال المبادرة، فأهلنا في الخليج قبل اكتشاف النفط كانوا يتاجرون ليكسبوا رزقهم وقاموا بتأسيس أعمالهم".

وأكد سعادته أن "البداية لإيجاد الحلول لمشاكل القطاع، تكون بمعرفة سبب تأخرنا، وبدل الخطابات، علينا أن نركز على عدد من المبادرات وننفذها، ثم نأخذ غيرها وننفذه، وعلينا البحث عن نقاط محددة لنعرف كيفية تطوير أنفسنا".

منتدى مصنعي الحواسيب والمنتجات الإلكترونية
في دول مجلس التعاون الخليجي
24 - 25 مايو 2016 ، الدوحة – دولة قطر.

تحت رعاية سعادة وزير المواصلات والاتصالات في دولة قطر

"جويك" تعقد منتدى مصنعي الحواسيب والمنتجات الإلكترونية بالخليج في مايو المقبل

تحت رعاية سعادة السيد جاسم بن سيف السليطي وزير المواصلات والاتصالات في دولة قطر، تعقد "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) منتدى "مصنعي الحواسيب والمنتجات الإلكترونية في دول مجلس التعاون الخليجي" وذلك في مايو المقبل في الدوحة.

ويهدف المنتدى إلى تسليط الضوء على واقع ومكونات صناعة الحواسيب والمنتجات الإلكترونية، وزيادة الإنفاق عليها، والانتقال إليها بشكل أوسع في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وبهذه المناسبة قال سعادة السيد جاسم بن سيف السليطي: إن دولة قطر حريصة على الدفع بمسيرة العمل الخليجي المشترك على جميع الأصعدة، من خلال تشجيع ومساندة مختلف المبادرات والمشروعات التي بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، في شتى المجالات، بما في ذلك مجال صناعة المنتجات الإلكترونية.

وعبر سعادته عن أمله بأن تتحول منطقة الخليج العربية إلى قلب نابض في صناعة الحواسيب والإلكترونيات، وتمنى أن يخرج المؤتمر بتوصيات من شأنها أن تثري هذه الصناعة في دول المنطقة، وتقف على تذليل العقبات كافة.

من جانبه، تقدم سعادة السيد عبد العزيز بن حمد العقيل الأمين العام لمنظمة الخليج للاستشارات الصناعيّة (جويك) بالشكر لسعادة السيد جاسم بن سيف السليطي وزير المواصلات والاتصالات في دولة قطر على رعايته هذا المنتدى، مؤكداً على أهمية صناعة الإلكترونيات ودورها المهم في تطوير المجتمعات الحديثة، كونها باتت من أهم المحاور التي ترتكز عليها الخطط المستقبلية للتطوير، بسبب اندماجها في جميع القطاعات الاقتصادية، وذلك بما تمتلكه من بُعد إستراتيجي، إلى جانب جدواها الاقتصادية، وتأثيراتها السياسية.

ونوه العقيل بأن "البحث العلمي والابتكار والتطوير هي الأساس الإرتكازي للانتقال إلى الصناعات المعرفية، لذا لا بد من زيادة الإنفاق عليها، بحيث يستدعي اعتماد هذا التوجه في إستراتيجية التنمية الصناعية لدول المجلس، مع بناء نظام وطني لإدارة وتنظيم البحث العلمي من خلال إستراتيجية وطنية للعلوم والتكنولوجيا".

وشدد سعادة الأمين العام على "حرص دول مجلس التعاون على إرساء تنمية اقتصادية مستدامة، تؤكد على أهمية الاستثمار في الأنشطة الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية، والتي ترتكز على الصناعات المعرفية، التي يفترض لها أن تكون الخيار الإستراتيجي للتنويع الاقتصادي لدول المجلس، وتحقق درجة عالية من الاندماج في الاقتصاد العالمي. وقال: "إن النمو المعرفي قد أدى إلى تحولات جوهرية في الاقتصاد العالمي، وقد بدأ العالم الصناعي المتقدم بالتحول من الاقتصاد الصناعي التقليدي إلى الاقتصاد المعرفي أو الاقتصاد الرقمي، حيث تؤدي المعلومات والابتكارات المعرفية دوراً أساسياً في صناعة هذا الاقتصاد".

ونظراً لأهمية الصناعات المعرفية ودورها الواعد في تنمية وتطوير القطاع الصناعي بدول مجلس التعاون، ومساهمتها المؤثرة في عملية التنويع الاقتصادي، قررت "جويك" بالتعاون مع وزارة المواصلات والاتصالات في دولة قطر عقد هذا المنتدى لمناقشة القضايا والأمور كافة، التي تعمل على النهوض بهذه الصناعة الحيوية، وبحث المشاكل والمعوقات التي تواجهها، واقتراح الحلول، والتوصيات التي تهدف إلى تنميتها وتطويرها، وتذليل مشاكلها في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وعلى الرغم من أن صناعة المنتجات الإلكترونية حديثة العهد نسبياً في دول مجلس التعاون، فإنها حققت نجاحات ملحوظة في هذا المجال، تناولت صناعة وتجميع الحاسبات الآلية، والأقراص الممغنطة، وأجهزة ومعدات الاتصالات، وصناعات معدات القياس والاختبار والتحكم وغيرها.

وتتصف الصناعات الإلكترونية باتساع نطاق استخداماتها التي تشمل شتى أنواع الحياة المعاصرة ومكوناتها المتعددة، التي تشمل على سبيل المثال: تقنيات الإلكترونيات، والحواسيب، وأجهزة ومعدات الاتصال، وصناعة البرمجيات، وأشباه الموصلات، ومعدات القياس والتحكم وغيرها. كما أنها من أهم الصناعات التي تعتمد على المعرفة العلمية، والتي تحقق قيمة مضافة عالية، وإذا كان هناك بعض المعوقات التي أدت إلى عدم انتشار الصناعات الإلكترونية بدول المجلس، والناجمة عن صعوبة إنشاء صناعة مستقلة، وصعوبة نقل التكنولوجيا، خصوصاً أن هذه الصناعة تتطلب درجة متطورة من التقدم التكنولوجي تدعمها أبحاث علمية متطورة، فإن هناك مقومات لتنمية وتطوير هذه الصناعات في دول المجلس، حيث يتوفر رأس المال، وهناك إمكانية لتوفير كوادر وطنية علمية مؤهلة، وتدريبها، وتوفير مراكز أبحاث وتطوير.

يهدف المنتدى لإيجاد منبر للتحاور، يضم الشركات المصنعة للمنتجات الإلكترونية، في دول مجلس التعاون، ورجال الأعمال، بهدف تبادل الآراء والأفكار حول جميع القضايا والأمور ذات الاهتمام بهذه الصناعة في المنطقة، وطرح قضية نقل وتوطين التكنولوجيا للصناعات الإلكترونية، ودور أنشطة البحث والتطوير والابتكارات لهذه الصناعة المعرفية. إضافة إلى إتاحة المجال لتبادل الأفكار والمرئيات حول أفضل السبل والإجراءات للنهوض بالصناعات الإلكترونية، وتحسين أوضاعها وتطويرها بما يلبي احتياجات المستهلكين، وزيادة مساهمتها في تحقيق التنويع الاقتصادي في المنطقة. كما سيستعرض المنتدى واقع الصناعات الإلكترونية القائمة بدول المجلس وتشخيص مشاكلها، والتحديات التي تواجهها. واقتراح الحلول والتوصيات المناسبة لمواجهتها وتذليلها. وستطرح خلاله فرص استثمارية واعدة في القطاعات المختلفة لصناعة المنتجات الإلكترونية في دول مجلس التعاون.

مركز الجزيرة الإعلامي للتدريب يكرم "جويك"

كرّم مركز الجزيرة الإعلامي للتدريب والتطوير في ذكرى تأسيسه الثانية عشرة "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) كأحد الشركاء المحليين، وذلك في احتفال أقيم بمقر المركز في الدوحة (دولة قطر)، بحضور عدد كبير من مسؤولي شبكة الجزيرة الإعلامية، ومنسوبي المركز، وعدد من متدربي دوراته، بجانب شركاء المركز في داخل وخارج قطر.

وقد أشاد الأستاذ عبد العزيز بن حمد العقيل الأمين العام للمنظمة بهذا التكريم، معرباً عن أمله بمواصلة التعاون بين "جويك" ومركز الجزيرة الإعلامي للتدريب والتطوير، بهدف تنمية قدرات العاملين في المنظمة والاستفادة من الخبرات الموجودة في المركز.

وقد تسلمت الأستاذة عبير عادل جابر مشرفة وحدة الإعلام والإنتاج الفني في "جويك" الدرع التكريمية من د. مصطفى سواق المدير العام لشبكة الجزيرة الإعلامية بالإنابة، ومن السيد منير الدائمي مدير مركز الجزيرة الإعلامي للتدريب والتطوير.

وفي كلمته للحضور، أكد. د. سواق أن المركز على مدى 12 عاماً قام بتدريب 28 ألف متدرب، بينهم قرابة 8 آلاف متدرب قطري، "وهو أمر يعكس دور المركز في الإسهام بتطوير مستوى وأداء الإعلام في دولة قطر، وحتماً سيكون من بين المتدربين القطريين من يسهم في تطوير الإعلام القطري".

أما السيد منير الدائمي مدير المركز فأشار إلى أن المركز قدم 2633 دورة تدريبية، مبدياً تطلع المركز بشكل دائم إلى إقامة العديد من الشراكات الإقليمية والدولية، "ونحن لدينا ما نقدمه، خاصة أن خبرة الجزيرة تمتد إلى قرابة 20 عاماً قابلة للنقل والتطوير". ونوه إلى سعي المركز لإطلاق قناة الجزيرة للتدريب "لايف ستريم" عبر قناة "يوتيوب" قريباً، إضافة إلى تقديمه الاستشارات الإعلامية لمؤسسات كبرى، بجانب التدريب عن بعد الذي هو قيد التنفيذ.

واستعرض الدائمي شراكات الجزيرة للتدريب الإستراتيجية المحلية، حيث أشار إلى أن عدداً منها يجمع المركز مع مؤسسات لها تأثيرها، مثل "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" وأسباير، وشركة الديار القطرية، والهيئة العامة للسياحة، وبنك قطر الوطني، وكلية جوعان بن جاسم للقيادة والأركان، ووزارة الداخلية القطرية، ومؤسسة قطر الخيرية، ومؤسسة الشيخ ثاني بن عبد الله للخدمات الإنسانية "راف"، وعدد من المؤسسات المحلية الأخرى، فيما أشار إلى أن هناك شراكات إقليمية تجمع المركز مع عدة دول مثل: عُمان، الأردن، الجزائر، المغرب، الكويت، السعودية، ووصفها بأنها "شراكات ذات قيمة"، وأنها أقيمت بغية الوصول بالتدريب الإعلامي لجميع المتدربين.

"جويك" تشارك في ندوة الفرص الاستثمارية بسلطنة عمان

شاركت "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) في ندوة "الفرص الاستثمارية في السلطنة" التي نظمتها وزارة التجارة والصناعة في غرفة تجارة وصناعة عمان، تزامناً مع الاحتفال بيوم الصناعة العمانية (9 فبراير)، والاحتفال بتسليم جائزة السلطان قابوس للإجادة الصناعية لأفضل خمسة مصانع لهذا العام. وهدفت الندوة إلى استعراض جزء من الفرص المرتبطة بقطاع الصناعة، وكيفية جذب الاستثمارات إليه، ودعمه ليشارك في تنمية الاقتصاد الوطني بشكل متنامٍ.

رعى فعاليات افتتاح الندوة سعادة المهندس أحمد بن حسن الذيب وكيل وزارة التجارة والصناعة، الذي أشار إلى أن الندوة عقدت بتوصية من "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية"، التي

تعنى بتطوير وعمل الدراسات الصناعية لدول مجلس التعاون الخليجي، حيث تناقش الندوة بعض الفرص الاستثمارية التي تمت دراستها من قبل المنظمة، والتي يمكن أن تقام في السلطنة، حيث يتم عرض هذه الفرص للمستثمرين الراغبين في الاستثمار بالقطاع الصناعي، وهي دراسات أولية، ومن ثم على الراغبين في الاستثمار والدخول في مثل هذه المشاريع عمل دراسات تفصيلية، حيث إن الأرقام المبدئية مشجعة لإقامة مثل هذه الفرص والمشاريع الاستثمارية في السلطنة.

وتوقف الذيب عند أهم الإجراءات التي تقوم بها وزارة التجارة والصناعة، ممثلة في المحطة الواحدة عبر مشروع "استثمر بسهولة"، الذي يسرّع الإجراءات لاستقطاب رؤوس الأموال، وهناك تنسيق قائم بين الوزارة وبين الجهات الحكومية المعنية بالتراخيص المتعلقة بقطاع الاستثمار. وأشار سعادته إلى أنه قد تم الانتهاء من العديد من الحزم في هذا المشروع، حيث سيتمكن المستثمرون من العمل بها لإنهاء معاملاتهم عن طريق بوابة "استثمر بسهولة"، أو عن طريق مكاتب "سند" المنتشرة في مختلف

محافظات السلطنة دون الرجوع إلى الوزارة، حيث إن هذا المشروع يعتبر جاذباً للاستثمارات المحلية والأجنبية المختلفة.

وأضاف سعادته: "الفرص التي يمكن أن يستفيد منها القطاع الصناعي في المنطقة اللوجستية بمحافظة جنوب الباطنة فيما يتعلق ببناء المخازن، أو الاستفادة من المخازن التي سوف ستقام في هذا المنطقة، أو الاستفادة من الميناء البري الذي سيكون في هذه المنطقة، حيث يعتبر الميناء نقطة عبور للمصانع الموجودة في محافظة مسقط إلى ميناء صحار، كما سيكون هناك التخليص الجمركي، وكل ما يتعلق بالأعمال الجمركية لهذه المصانع، يتم تخليصها في الميناء البري، ومن ثم تصدر أو تستورد المواد من هذا الميناء إلى ميناء صحار مباشرة دون عمل أي فحوصات جمركية أخرى".

من ناحيتها قالت المهندسة نهلة بنت عبد الوهاب الحمدية المدير العام للصناعة بوزارة التجارة والصناعة إن الوزارة تحرص على توسيع القاعدة الصناعية، وتهيئة المناخ الاستثماري المناسب لها، والتعريف بالفرص الممكنة فيها والمتاحة بمحافظات السلطنة كافة، لكي تحقق الفرص الاستثمارية المطروحة أهدافها النهائية، عن طريق إيجاد مشاريع حيوية قادرة على سد احتياجات السوق المحلية والتصدير، وتحقيق التنوع الاقتصادي. وأضافت: "تأتي هذه الندوة ضمن سلسلة لقاءات قادمة للتعريف بالفرص الاستثمارية للقطاع الصناعي في السلطنة، وهي نتاج لعدة دراسات أعدت من قبل "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية"، كان أهمها دراسة الميثانول ودراسة السياسات والفرص الاستثمارية المشغلة للقوى العاملة، ودراسة المحتوى المحلي". مشيرة إلى أن الوزارة تعمل على إعداد إستراتيجية وطنية متكاملة للقطاع الصناعي تنطلق من أسس واضحة ومدروسة، وتتوافق مع خطط وأهداف الخطط الخمسية وإستراتيجية 2040، والتي من أهمها الحرص على استمرار النمو الاقتصادي في السلطنة. وتقليص الاعتماد على النفط كمصدر من مصادر الدخل الوطني، ومن هذا المنطلق تسعى الحكومة لاستغلال كل الموارد والثروات المتاحة، وبأفضل وجه ممكن، وإيجاد فرص جيدة للاستثمارات المحلية والعالمية مع ضمان التنمية العادلة لمحافظات السلطنة كافة، وإيجاد فرص عمل جديدة للمواطنين.

ورقة عمل "جويك"

وقدم الدكتور عاطف الجُزّلي الخبير الهندسي في "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" ورقة عمل، تناول فيها الفرص الاستثمارية والصناعية التي أُعدت اعتماداً على الدراسات السابقة التي أجرتها "جويك" لوزارة التجارة والصناعة، لافتاً إلى أن "المنظمة أعدت في العام 2013 دراسة قطاعية عن صناعة الميثانول بالسلطنة، ثم تبعتها عام 2014 بإعداد دراسة خاصة للمحتوى المحلي للصناعة، ومن خلال هذه الدراسات تم تحديد الفرص الصناعية للسلطنة"، مشيراً إلى أنه من خلال هذه الفرص تم اختيار خمس فرص صناعية، هي: إنتاج البلاستيك الهندسي (إنتاج البولي أوكسي ميثيلين)، وإنتاج حمض الخليك، وإنتاج الأيزوسيانايت، وهو مدخل الإنتاج الرئيس لصناعة الإسفنج الصناعي، وإنتاج منتجات درفلة الصلب على البارد، وإنتاج بلاط السيراميك.

وأشار د. الجُزّلي في ورقته إلى أن الفرص الخمس التي قدمت تعتمد على منتجات أولية تصنع أو تتوفر في السلطنة، مثل الميثانول والبنزين والسيراميك. وستكون الطاقة المجمعة الكلية لهذه المشاريع في حدود 345 ألف طن في السنة، باستثمار كلي يعادل ما بين 400 إلى 415 مليون دولار أميركي، أو 153.7 إلى 159.4 مليون ريال عماني.

وأوضح الخبير أن فرص العمل التي ستوفرها هذه المشاريع ستصل إلى "324 فرصة عمل، وأن المساحة الكلية المطلوبة لهذه المشاريع في حدود 63،200 متر مربع. كما أن هذه المشاريع ستساهم بزيادة

القيمة المضافة للمواد المنتجة محلياً، مثل الميثانول في حدود 4.43 إلى 5.89، أما القيمة المضافة لمادة البنزين فستكون في حدود 7.2، حيث ستكفي هذه الصناعات السوق المحلية، وسيصدر جزء منها للخارج".

كما قدمت شركة عمان اللوجستية ورقة عمل عن المنطقة اللوجستية بمحافظة جنوب الباطنة.

الجدير بالذكر أن الصناعات التحويلية إضافة إلى قطاعات النقل والخدمات اللوجستية والسياحة والثروة السمكية والتعدين تعد أهم مرتكزات دعم عملية النمو في الخطة الخمسية التاسعة، وفي إطار الاهتمام بإستراتيجية التنويع الاقتصادي، تسعى حكومة السلطنة إلى تطوير قطاع الصناعة بالتركيز على تنمية وتطوير الصناعات التحويلية، والعمل على الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية. كما أنه من المتوقع في الخطة الخمسية التاسعة أن تحقق قطاعات الصناعات التحويلية معدلات نمو مرتفعة بنحو 6 % خلال فترة الخطة، وتعد هذه المرحلة مهمة في مسيرة العمل التنموي، الذي يستهدف النهوض بالعديد من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، مستفيدة من الفرص والمقومات الاستثمارية المتنوعة لمختلف محافظات السلطنة.

"الرينمينبي" قادم.. من قلب "سيتي أوف لندن"

سعيد هلال الشريفي

رحلة الألف ميل تبدأ بالخطوة الأولى. هذا المثل الصيني القديم، قدم الصين نفسها، ينبثق من جديد من خلف أسوار الإمبراطورية الصامتة أبد الدهر. إمبراطورية شعب تجذرت في ثقافته قيم العمل، والعمران، والتجدد، ربما كل ألف عام.

الصين قادمة إلى مسرح الاقتصاد العالمي بخطى متزنة، ومدروسة، وضعت قواعدها الصارمة منذ الثورة الثقافية التي مسحت أرياف وجبال ذلك البلد المترامي الأطراف في ستينيات القرن العشرين، معلنة حرباً لا هوادة فيها على الأمية، والجهل، والشعوذة.

مرت الزيارة التي قام بها الرئيس الصيني شي جين بينغ إلى العاصمة البريطانية في أكتوبر الماضي، كسحابة صيف في وسائل الإعلام العالمية، رغم وصف رئيس الوزراء ديفيد كاميرون لهذه الزيارة ببداية "عهد ذهبي" في العلاقات بين البلدين، إضافة إلى مدلولاتها الكبيرة مستقبلاً على أسواق المال العالمية في السنوات المقبلة.

لم تعد الصين تمشي على إيقاع مؤسسها ماوتسي تونغ، الذي لم يخلع يوماً بدلة الكاكي الرسمية "رمز الطبقة العمالية" والحلم بانتصار "ثورة البروليتاريا" على الإمبريالية العالمية، بل صارت تتقدم وفق إيقاع أسواق المال العالمية، وتذوق الأزياء الغربية الراقية بلا تحفظ.

قبيل زيارته إلى لندن بنحو شهر تقريباً، صرح الرئيس الصيني لصحيفة "وول ستريت جورنال" بأن بلاده ماضية قدماً في إصلاح نظام اليوان وفقاً لقواعد السوق العالمية، لكي يصبح عملة قابلة للتحويل في الحسابات الرأسمالية (السويفت)، على نحو ثابت ومستقر، مع مرور الزمن.

لا غرابة في أن تكون المملكة المتحدة، أو بشكل أدق "سيتي أوف لندن" ثاني أكبر شريك تجاري للصين. هذه المملكة التي لم تعد تقيس مدى امتلاء خزائنها بالذهب بمدى انتشار أساطيلها الحربية حول الأرض، بقدر ما أصبحت، بفضل ذكاء ومرونة أسواقها المالية، مصدر جذب لذهب العالم الخالص إلى قلب عاصمتها.

500 شركة صينية تستثمر وتمنح الوظائف لمئات البريطانيين في شتى المجالات، وحجم مبادلات تجارية بلغ في العام 2014 أكثر من 80 مليار دولار، بزيادة قدرها 15 % عن العام 2013، مع توقعات بزيادة هذه النسبة في العام المقبل، نظراً لدخول اتفاقيات اقتصادية جديدة بالاستثمار في مجالات الطاقة، والتكنولوجيا، والحافلات، والعقارات، والمال.

الاستثمار بالمال.. أو إعطاء "الرينمينبي" (اليوان الصيني) دفعة قوية إلى الأمام من داخل قصر برمنغهام، وداون ستريت، والأهم من قلب العاصمة المالي والتجاري.

تلك هي البواعث الرئيسية التي حملت الرئيس الصيني والسيدة الأولى إلى مدينة الضباب، كي يوثق ما وصفه رئيس الوزراء كاميرون بـ "العهد الذهبي" بين البلدين.

تقدر الصين عالياً للمملكة المتحدة إقدامها صيف العام الماضي 2014 على إصدار سندات سيادية بالعملة الصينية اليوان، مسجلة بذلك سابقة لم تقدم عليها أي دولة غربية حتى الآن، رغم تعرض اليوان في الفترة نفسها لهزات قوية أدت إلى تخفيض قيمته، وتزعزع ثقة المستثمرين به.

بكين تطمح، رغم كل ما سبق، إلى جعل اليوان عملة احتياط عالمية أكثر موثوقية من الدولار، بعد أن تخطى الدين العام للولايات المتحدة عتبة 20 تريليون دولار في النصف الثاني من العام الجاري، ومعدلات نمو اقتصادي بطيئة بالقياس إلى تنامي نسبة العجز في ميزان المدفوعات.

أكثر موثوقية أيضاً من اليورو الذي تشكل نسبة الدين العام في غالبية دوله نحو

100 % من الناتج المحلي السنوي الخام. ففي فرنسا يتجاوز الدين العام 97 % من ناتجها المحلي الخام، بينما يزيد عن 139 % في إيطاليا والبرتغال، على سبيل المثال.

ليس هناك قطعاً شيء اسمه معجزة اقتصادية صينية. هناك في الواقع معدلات نمو اقتصادي تحققت بوتيرة عالية جداً، تجاوزت 10 % في بداية الألفية الحالية.

أولاً، على حساب حجم الإنفاق الحكومي الذي بلغ 265 مليار دولار لأزيد من مليار نسمة، أي 265 دولاراً نصيب الفرد الواحد من الإنفاق الحكومي في السنة، ومستوى معيشة المواطن الصيني المتدني، الذي اشتغل أكثر، وحقق فوائض مالية هائلة من دون أن تنعكس إيجابياً على قدرته الشرائية، أو تحسن في مستوى معيشته.

في مقابل ذلك بلغ حجم الإنفاق الحكومي في فرنسا العام الماضي 1150 مليار دولار لنحو 64 مليون نسمة، أي ما يقارب 18 ألف دولار نصيب الفرد الواحد من الإنفاق الحكومي في السنة.

ثانياً، حين كانت خزائن الولايات المتحدة الأميركية مشرعة أبوابها لتمويل حروبها الاستباقية على "الإرهاب" بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، تنفق بتهور كبير معتمدة في ذلك على سنوات الانتعاش الاقتصادي المنقطع النظير الذي تحقق في ظل إدارة الرئيس بيل كلينتون في تسعينيات القرن الماضي، فقط لأنها كانت الحقبة الأقل اندفاعاً للانخراط في حروب إمبريالية تكلفتها أضخم من النتائج المرجوة منها على الصعيد الاقتصادي.

لكن حقبة صعود صقور المحافظين الجدد عام 2000، وعودة قرع طبول الحرب، فتحت الطريق واسعة أمام التنين الصيني المتأهب قبل أكثر من عشر سنوات لاقتناص الفرصة، وقد أتته على طبق من ذهب بفضل تتابع هفوات صقور الليبرالية الجدد ونظرتهم للعالم الموغلة في الأيديولوجيا أكثر من عنايتها بالاقتصاد.

كما أن حجم الدين العام للولايات المتحدة تجاوز حتى الآن 331 % من الناتج المحلي الخام، وما انفجار هذا الدين على شكل زلزال مدمر إلا مسألة وقت وتضافر عوامل متكاملة، قد تذهب إلى ما هو أبعد من انهيار الورقة الخضراء التي صمدت أمام 176 أزمة مالية منذ عام 1973 حتى الآن.

في مقابل ذلك بلغت نسبة الدين العام الصيني 225 % من الناتج المحلي الخام. لكن هذه الديون لم تأت نتيجة مضاربات أو إنفاق حربي، بل هي في نسبتها العظمى استثمار حكومي في العقارات والمنشآت الصناعية الكبرى. وحتى لو بلغت في مجملها نحو 10 تريليونات دولار، إلا أنها لا تمنع الصين من الحلم، والانتقال منه إلى الطموح لإزاحة الورقة الخضراء، وتنصيب "الرينمينبي" مكانها كعملة احتياط عالمية، نظراً لأن الصين رغم كل ما تبثه الآلة الإعلامية الغربية ضدها، تبقى ثاني اقتصاد منتج في العالم، وأول مصدر للسلع بأسعار منافسة، وصاحبة أكبر رصيد من احتياطي العملات الصعبة في العالم.

اليوان قادم لا محالة
لكن متى؟
فقط الخبراء في
"سيتي أوف لندن"
يعرفون التوقيت المناسب

قراءة تحليلية لريادة الأعمال في دول مجلس التعاون الخليجي

يطلق مصطلح ريادة الأعمال على المبادرة لإنشاء مؤسسة أعمال أو شركة أو منظمة. والرائد في الأعمال إذن هو مُنشئها الذي يخطط للمؤسسة الوليدة، ويجمع من حوله فريق العمل المناسب، والموارد التي يرى أنها ضرورية لنجاح العمل. وبناءً على خطة العمل والفريق العامل بها والموارد المستثمرة فيها، تنجح المؤسسة أو تفشل، ويكون "رائد الأعمال" صاحب الخطة هو المسؤول عن النجاح أو الفشل.

وفي ضوء التوجهات العالمية نحو التركيز على الاقتصاد المبني على المعرفة كمدخل لتعزيز القدرة التنافسية للدولة، وذلك اعتماداً على إبداع الشباب والتقدم الهائل للتقنيات الحديثة والاتصالات، فقد قامت العديد من الدول الريادية في مجال ريادة الأعمال كالولايات المتحدة الأميركية وكندا وأستراليا والمملكة المتحدة والدول الإسكندنافية وسنغافورة بدعم روّاد الأعمال، من خلال إنشاء الهيئات الحكومية المعنية والجمعيات العلمية والمهنية ذات الصلة، وتشجيع ريادة الأعمال ونشر ثقافتها في أوساط المجتمع لا سيما بين الشباب.

ويشير مشهد الاقتصاد العالمي خلال العقدين الماضيين إلى تنامي دور ريادة الأعمال على الصعيد العالمي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فمن الناحية الاقتصادية تؤدي إقامة الأعمال الجديدة إلى خلق فرص عمل للشباب وزيادة الإنتاج الوطني، ومن الناحية الاجتماعية فإن انتشار مفهوم ريادة الأعمال في المجتمع يؤدي إلى توليد روح المبادرة والابتكار والتنافس بين الشباب، فضلاً عن حل أزمة البطالة وما يترتب عليها من مشاكل اقتصادية واجتماعية.

الدكتور نوزاد عبد الرحمن الهيتي
أكاديمي متخصص بالشؤون الاقتصادية

ولتحديد مستوى كل دولة في مجال ريادة الأعمال والتنمية قام المعهد العالمي لريادة الأعمال والتنمية، The Global Entrepreneurship Development Institute الذي يتخذ من العاصمة الأميركية واشنطن مقراً له، بوضع مؤشر ريادة الأعمال والتنمية العالمية، الذي يقدم نظرة مفصلة عن نظام المشاريع وريادة الأعمال في 130 دولة من خلال دمج البيانات الفردية والمكونات المؤسسية، وتتم المقارنة والتقييم طبقاً لـ (15) عاملاً، منها: عامل الابتكار، ونشوء المهارات، والدعم الثقافي، والنمو المرتفع، ونشوء الفرصة، وقبول المخاطرة، وابتكار المنتجات والمنافسة، علاوة على إدراك الفرص، ورأس المال البشري، ورأس مال المخاطر، وشبكة الأعمال، والعولمة، واستيعاب التكنولوجيا.

ويهدف المؤشر إلى قياس جودة وحجم عملية ريادة الأعمال في هذه الدول، ويوفر فهماً جوهرياً لريادة الأعمال من خلال تقييم المواقف والقدرات والتطلعات الريادية والتجارية. وتم إنشاء مؤشر ريادة الأعمال والتنمية العالمية لتقديم فهم أكثر اكتمالاً للتنمية الاقتصادية، من خلال استيعاب طبيعة تشكيل الأعمال، والتوسع، والنمو، حيث يقوم المؤشر على تحليل مجموعات بيانات شاملة، ويتضمن المؤشر ثلاثة مؤشرات فرعية هي: مؤشر المواقف الريادية، ومؤشر النشاط، ومؤشر التطلعات.

واحتلت دول مجلس التعاون الخليجي مراتب متقدمة على الصعيد العالمي في مؤشر ريادة الأعمال والتنمية لعام 2015، حيث جاءت الإمارات بالمرتبة (20)، وقطر (24)، والسعودية (31)، والكويت (37)، وعُمان (30)، والبحرين (43) من بين (130) دولة ضمها التقرير الصادر عن المعهد العالمي لريادة الأعمال والتنمية.

الإمارات العربية المتحدة

تُعد الإمارات من أفضل الدول أداء على مستوى المنطقة والعالم في بعض المؤشرات، كما أنها تعتبر الدولة الوحيدة في العالم التي سجلت نقطة كاملة في العديد من المؤشرات الفرعية، مثل رأس المال البشري، ومخاطر رأس المال، والنمو القوي، بينما سجل العالم أداءً يتراوح ما بين 0.4 و0.5 نقطة. ويعزى هذا التقدم في الإمارات إلى إنشاء الأطر المؤسسية المعنية بريادة الأعمال، حيث تم تأسيس مؤسسة محمد بن راشد لدعم مشاريع الشباب، والتي تصب أنشطتها الرئيسة في تأسيس الأعمال الجديدة، عبر توفير منصة للأفكار والدعم المادي لبث روح ريادة الأعمال لدى المواطنين، ورفع الوعي لديهم بفرص العمل، ودعم المشروعات التي يتولون إدارتها. وقد أسست المؤسسة صندوقاً لهذا الغرض برأسمال قدره 700 مليون درهم يعمل وفق مبادئ الصيرفة الإسلامية، لتقديم المال بشروط تفضيلية لرواد الأعمال الجدد ولأصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة القائمة.

وتعمل كل من الحكومة والقطاع الخاص في الإمارات على تخصيص عدد من الجوائز التي تمنح سنوياً بقصد تقدير ومكافأة الشركات الصغيرة، وتشجيع ريادة الأعمال، وتشمل هذه الجوائز جائزة محمد بن راشد لدعم مشاريع الشباب، التي تكرّم أيضاً الأفراد والمؤسسات التي تدعم رواد الأعمال الإماراتيين.

وفي إطار نشر ثقافة ريادة الأعمال والاطلاع على التجارب العالمية المتميزة تنظم جامعة الإمارات العربية المتحدة منذ 18 سنة مؤتمر ريادة الأعمال، يتم فيه تسليط الضوء على مجالات ريادة الأعمال العالمية والأعمال التجارية الدولية الصغيرة، وجمع صناع القرار من الجهات الحكومية والمؤسسات وخبراء الابتكار في المؤسسات التعليمية ومراكز البحوث والتطوير والممارسين من الشركات الريادية، لتوفير قناة اتصال فعالة تسهم في تبادل الآراء المتعلقة بالأنماط والقوى الفاعلة في مجال الابتكار وريادة الأعمال، والتي لها علاقة بالتنافسية الوطنية والتنمية المستدامة.

كما قررت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالإمارات في أكتوبر 2015، إدخال منهاج "الابتكار وريادة الأعمال"، ليكون معتمداً في الجامعات الحكومية والخاصة كافة، وتدريسه في مختلف التخصصات بالمراحل الدراسية الجامعية، اعتباراً من الفصل الدراسي يناير 2016، بهدف تأصيل ثقافة الابتكار وريادة الأعمال في ميادين التعليم الجامعي، وتطوير معارف الطلبة ومهاراتهم على أسس مبتكرة، وتعزيز دور الجامعات كمنصات علمية

جدول (1)
ترتيب دول مجلس التعاون الخليجي في مؤشر ريادة الأعمال والتنمية 2015

	الدولة	الترتيب عالمياً	مجموع النقاط
1	الإمارات العربية المتحدة	20	61.6
2	دولة قطر	24	56.3
3	المملكة العربية السعودية	31	49.6
4	دولة الكويت	37	47.7
5	سلطنة عمان	39	47.3
6	مملكة البحرين	43	45.1

http://thegedi.org/global-entrepreneurship-and-development-index

وفكرية وثقافية، ترتقي بمخرجات التعليم لدعم مسيرة التنمية وبناء منظومة اقتصادية متكاملة على أسس معرفية، تعزز تفوق الدولة وريادتها العالمية، انسجاماً مع أهداف رؤية الإمارات للعام 2021.

دولة قطر

أما في قطر -التي احتلت المرتبة الثانية خليجياً وعربياً والمرتبة (24) عالمياً- فقد تم تأسيس مركز ريادة الأعمال (CFE) في سبتمبر 2013 كمبادرة من كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة قطر لدعم ريادة الأعمال في الجامعة والمجتمع ككل. ويعمل المركز على ربط الحياة الأكاديمية مع الواقع العملي من خلال توفير خدمات التدريب، وحاضنة الأعمال، والأبحاث. وقد تم تصميم خدمات المركز لطلاب وخريجي وموظفي جامعة قطر، وللقطاع الخاص، والمجتمعات التجارية والجمعيات والوكالات الحكومية. وتشمل خدمات المركز أيضاً تقديم برامج تدريبية لخلق الوعي حول أهمية ريادة الأعمال، وتطوير مهارات الطلاب والطالبات، ليصبحوا رواد أعمال ناجحين.

وينظم مركز ريادة الأعمال سنوياً منذ عام 2014 منتدى "دور ريادة الأعمال في التنمية الاقتصادية"، حيث عقد منتدى عام 2015 تحت شعار "نحو تنشئة جيل جديد من رواد الأعمال في قطر والخليج"، يهدف إلى التأكيد على أهمية تطوير القطاع الخاص وقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والاستثمار في نظام مستدام لريادة الأعمال وفي رأس المال البشري، وكذلك خلق اقتصاد قائم على المعرفة، من أجل دعم التنمية الاقتصادية والرخاء بما يتوافق ومبادئ التنمية الاقتصادية للدولة التي أرستها "رؤية قطر الوطنية 2030".

ولا يقتصر الاهتمام بريادة الأعمال على المركز، بل تقدم مؤسسات أخرى الدعم أيضاً لرواد الأعمال، حيث تقدم مؤسسة صلتك -التي أنشئت عام 2008 في قطر- برامج تركّز أساساً على دعم الشباب لاستغلال إمكاناتهم الكاملة، من خلال العمل التطوعي والتوجيه المهني والقيادة وتنمية المهارات والتدريب، وتولي أيضاً ما يلزم من اهتمام بفرص العمل المباشر وإقامة المشروعات. وطرحت "صلتك" في أوائل 2013 أول بوابة في قطر للتشغيل وريادة الأعمال باسم "قطر تعمل"، من أجل دعم الشباب أثناء انتقالهم إلى ريادة الأعمال أو إلى عالم العمل.

ويحرص بنك قطر للتنمية أيضاً على تقديم الدعم لرواد الأعمال الطموحين وتزويدهم بما يحتاجونه من أدوات ومعرفة، وتذليل ما يقابلونه من مصاعب إيماناً بأهمية ريادة الأعمال في بناء مستقبل اقتصادي واعد، وخلق مشاريع أكثر إنتاجية وأكثر ربحية، تساهم في نمو الاقتصاد ودفع عجلة التنمية، بهدف بناء وإعداد الجيل القادم من رواد الأعمال القادرين على الابتكار والخلق والعطاء.

المملكة العربية السعودية

أما في السعودية -التي احتلت المركز (31) عالمياً في مؤشر ريادة الأعمال لعام 2015 - فقد اتضح الاهتمام المتزايد في ريادة الأعمال في وجود هدف سياسي بضرورة تنمية ثقافة ريادة الأعمال، ودمجها في النظم وتقديم المساعدات الفنية والتدريبية والمادية اللازمة، وكذلك إصدار التشريعات المنظمة،

والعمل على التكامل بين جميع الجهات المعنية. كما رصدت عدة جهات في المملكة جوائز لتشجيع الشباب على العمل الحر وتحفيز بيئة ريادة الأعمال، مثل جائزة الأمير سلمان لريادة الأعمال، وجائزة الشباب الأكثر تنافسية، وجائزة الشركات المئة الأسرع نمواً في الهيئة العامة للاستثمار، وغير ذلك من الجهود الكبيرة في جهات عدة وفرت بيئة مناسبة للشباب لاستثمار طاقاتهم الإبداعية، وتشجيعهم على أن يكونوا رواد أعمال لمؤسسات وشركات ذات طابع ابتكاري وإبداعي، وتم إنشاء العديد من الجهات في المملكة لتفعيل هذا المفهوم، ومن تلك الجهات معهد ريادة الأعمال الوطني، ومعهد الأمير سلمان لريادة الأعمال بجامعة الملك سعود، وأيضاً تم إنشاء جمعية ريادة الأعمال في السعودية. ومن الفعاليات المهمة في هذا المجال انطلاق مبادرة "التحدي الوطني للريادة التقنية"، والتي قام به برنامج بادر لحاضنات التقنية بمدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية بالشراكة مع شركة "إنتل" العالمية الرائدة في صناعة التقنية.

وتأسست في عام 2008 في السعودية جمعية ريادة الأعمال التي تعنى بنشر ثقافة ريادة الأعمال في المملكة، وهي ثمرة مبادرة أطلقها مجموعة من المتخصصين في جامعة الملك سعود، لتكون "الجمعية المرجع العلمي" في مختلف مجالات ريادة الأعمال، والبيئة المهنية والبحثية المساندة لجهود الجامعات والمؤسسات، وأداة تعمل لصالح المجتمع وتعزيز نشاطات وممارسات ريادة الأعمال، وثقافة الإبداع والابتكار والتميز في مختلف المستويات المحلية والعالمية.

دولة الكويت

أما دولة الكويت -التي جاءت بالمرتبة (37) عالمياً- فهي تُعد سباقة في تأسيس الجمعيات العربية المتخصصة في ريادة الأعمال، وتأهيل المقبلين على المشروعات، حيث إنها تملك أحد أقوى المناهج العالمية المصنفة على مستوى العالم لتأهيل رواد الأعمال، وتملك أقوى برنامج عربي وهو برنامج الرخصة الدولية لريادة الأعمال، الذي استفاد منه أكثر من 12 ألف صاحب مشروع منذ عام 2009 في مختلف الدول العربية. كما قامت الجمعية بإطلاق برنامج من "نويت" الذي يهدف إلى بناء مجتمعٍ من المرشدين ورواد الأعمال والخبراء وكلّ الجهات المختصّة، للعمل سوياً، وتسهيل إطلاق المزيد من الشركات الناشئة. تعكس كلمة "نويت" النية لإطلاق فكرة وتحويلها إلى عمل قائم. وفي هذا الإطار، تضع المنصة رواد الأعمال في الكويت تحت الأضواء، من خلال عرض قصص نجاحهم، والدروس التي تعلّموها، حتى من تجارب فشلهم، لتحفيز الآخرين على المخاطرة.

سلطنة عمان

واهتمت عُمان -التي جاءت بالمرتبة (39)- بموضوع ريادة الأعمال، حيث تم تدشين صندوق "رفد" بمرسوم سلطاني رقم (6) لعام 2013 في مجال دعم ومساندة رواد الأعمال، وتطوير مشاريعهم، وبهدف تمكين الشباب العماني من تأسيس المشاريع الخاصة ودعم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمساهمة في تنمية وتنويع الاقتصاد الوطني، ولا يقتصر دور الصندوق على تمويل مشاريع الشباب في مختلف القطاعات، بل يتعدى ذلك إلى متابعة وتطوير مشاريع رواد الأعمال خلال مختلف مراحل التأسيس إلى ما بعد التمويل الفعلي

للمشروع. ويعمل صندوق "رفد" على تأهيل المستفيدين من خدماته تأهيلاً كاملاً، ليكونوا قادرين على تقديم المنتج الأفضل ذي الجودة العالية، وبشكل متميز وراق يؤهلهم لإسناد أعمالهم، ويسعى للبحث عن منافذ تسويقية لمنتجات رواد الأعمال في إطار دعمهم الدائم والمستمر.

ويسعى الصندوق إلى إيجاد شراكة بين المؤسسات المستفيدة منه وبين الشركات الكبرى في المجال ذاته، لتكوين نوع من التكامل في المنتج، كما يعمل الصندوق على إيجاد نوع من الشراكة بين مستفيدي الصندوق فيما بينهم، لتحقيق التكامل بين المشروعات المستفيدة من الصندوق في مختلف القطاعات. وقد وافق صندوق "رفد" على تمويل 1779 مشروعاً في كل محافظات السلطنة. كما تم إطلاق برنامج "ساس" لريادة الأعمال في عمان في أكتوبر 2014، بهدف تشجيع ريادة الأعمال، وهو من أهم البرامج المميزة في دعم المشاريع التقنية والاتصالاتية التي تخدم الشباب العماني. وفي أغسطس 2014 تم إنشاء جائزة ريادة الأعمال لتشجيع الرواد في مجال الأعمال من الشباب، للنهوض بريادة الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، لتصبح مساهماً فعالاً في توطين الوظائف وإيجاد اقتصاد متنوع يعتمد على المعرفة والابتكار.

مملكة البحرين

أما البحرين -التي جاءت بالمرتبة (43) عالمياً في مؤشر ريادة الأعمال لعام 2015 - فقد اهتمت هي الأخرى بموضوع ريادة الأعمال وتعزيز دورها التنموي، وقامت بتأسيس الأطر المؤسسية المعنية بدعم ريادة الأعمال في المملكة، وتجسد ذلك في إنشاء معهد البحرين لريادة الأعمال والتكنولوجيا التابع لبنك البحرين للتنمية، الذي قام بوضع برامج لدعم ريادة الأعمال، من بينها البرنامج المتقدم الذي يتسم بالتركيز على الجانب العملي، وانخراط المتدربين في الإجراءات العملية لتأسيس مشاريعهم الخاصة، ويهدف البرنامج إلى نشر ثقافة ريادة الأعمال في أوساط البحرينيين، وتحفيزهم على إنشاء مشاريع صغيرة أو متوسطة في مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية، من خلال برامج تدريبية متقدمة ومكملة للبرنامج التمهيدي. ومن هذا المنطلق طرح بنك البحرين للتنمية "البرنامج التمهيدي في ريادة الأعمال"، بهدف تطوير وتنمية قدرات الشباب البحريني الراغب بمزاولة العمل الحر، وذلك من خلال تناول البرنامج للعناصر الرئيسة لريادة الأعمال، والتي تضم إعداد خطة عمل، وصياغة فكرة المشروع، وتحليل السوق، ومعرفة الإجراءات والأشكال القانونية للمؤسسات، وطبيعة الخدمات التمويلية والاستشارية التي يقدمها بنك البحرين للتنمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى أنواع الدعم الذي تقدمه شبكة المؤسسات الداعمة لهذه المؤسسات، ونماذج لقصص نجاح مشاريع رواد أعمال بحرينيين من عملاء البنك.

كما تجسد اهتمام البحرين بريادة الأعمال في تضمين إستراتيجية جامعة البحرين بناء مهارات ريادة الأعمال كإحدى المبادرات الأساسية التي استندت عليها الخطة الإستراتيجية 2009-2014، التي لم تكن فحسب منسجمة مع توجهات مملكة البحرين، ورؤية 2030 فحسب، بل جاءت أيضاً منسجمة مع التوجهات العالمية الداعية لتعزيز ونشر ثقافة ريادة الأعمال لبناء اقتصاد المعرفة وتعزيز المنافسة العالمية، وكذلك تم تأسيس جائزة البحرين لريادة الأعمال، كأكبر جائزة لريادة الأعمال في مملكة البحرين، تهدف إلى دعم المؤسسات والمشاريع البحرينية، وتكريم جهود ومساهمة رواد الأعمال في الاقتصاد البحريني.

وفي الختام، من المتوقع أن تعزز دول مجلس التعاون الخليجي حضورها الفاعل على الصعيد العالمي في مجال ريادة الأعمال، لا سيما في ظل الدعم الذي تقدمه جمعيات رواد الأعمال والمؤسسات والصناديق المعنية بتمكين الشباب، وتعزيز دورهم في التنمية وفي بناء اقتصادات تنافسية ترتكز على المعرفة، علاوة على مبادرات الجهات الحكومية والقطاع الخاص، المتمثلة في الدورات والندوات وبعض المسابقات والجوائز التشجيعية، التي تهدف إلى غرس ثقافة ريادة الأعمال في النشء الجديد، الذي يُعد العماد الحقيقي لمستقبل التنمية المستدامة في دول مجلس التعاون الخليجي.

العقيل: المنظمة حريصة على النهوض بالقطاع الصناعي الخليجي

"جويك" راعٍ رئيسي لمعرض "كوفرتيك"

افتتح سعادة الأستاذ عبد العزيز بن حمد العقيل الأمين العام لمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية (جويك) معرض قطر الدولي لتكنولوجيا تكسية الأرضيات والحوائط "كوفرتيك 2016"، وذلك ظهر الأربعاء 23 مارس 2016، بمركز الدوحة للمعارض والمؤتمرات DECC (دولة قطر).

وتحدث سعادة الأمين العام خلال الافتتاح فأشار إلى أن "جويك" تساهم منذ أربعة عقود في تحديد وإدخال الصناعات الحديثة، وتشكيل السياسات الصناعية العامة في منطقة الخليج، وهي من خلال رعايتها لمعرض "كوفرتيك" (راع رئيسي) للعام الثاني على التوالي، تأمل أن يكون لهذا الحدث دوره الفعّال في رفد القطاعات الصناعية عامة، وقطاع مواد البناء بشكل خاص بمتطلباته، في هذه الفترة التي تنشط فيها المشاريع الضخمة، خصوصاً تلك المتعلقة باستضافة دولة قطر كأس العالم لكرة القدم 2022"، وأضاف: "نأمل أن يفتح هذا المعرض المجال للتعاون بين الشركات المشاركة والمهتمين، لتبادل الخبرات وعقد الصفقات وبناء العلاقات التجارية المثمرة، خصوصاً بين الشركات المحلية القطرية والخليجية من جهة، وبين الشركات العالمية من جهة أخرى".

كما شدد العقيل على أهمية الدور الذي تقوم به "جويك" بالنسبة للقطاع الخاص في اقتصاديات الدول الأعضاء في مجلس التعاون، مما يقود إلى المساهمة في التكامل الاقتصادي والاجتماعي بين القطاعين العام والخاص في المنطقة. مؤكداً أن المنظمة "استطاعت أن تؤكد على دورها المهم في التنمية الصناعية الخليجية، وأنها "بيت خبرة ذو سمعة عالمية تنافسي ومتميز في مجال تقديم الخدمات الاستشارية الصناعية"، حيث تقدم للقطاعين العام والخاص الصناعي والاقتصادي معلومات السوق الدقيقة والأبحاث والاستشارات المتخصصة، والتدريب الملائم".

ولفت سعادة الأمين العام إلى أن "جويك" تعمل على دعم الأنشطة والفعاليات والمعارض المتخصصة، التي من شأنها تحريك العجلة الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي"، وعلى "تشجيع الفعاليات التي يقوم بها القطاع الخاص في دول الخليج، بهدف النهوض بالقطاع الصناعي، ورفع مستوى التعاون والتنسيق الصناعي بين دول المجلس".

وأمل العقيل في ختام كلمته أن "يكون المعرض مناسبة لتبادل الخبرات، وعقد الصفقات، وبناء العلاقات بين الشركات المحلية القطرية والخليجية من جهة، وبين الشركات العالمية من جهة أخرى، وأن يكون فرصة لتعزيز التطور الصناعي والتعاون التجاري بين دول مجلس التعاون من أجل تقدم بلادنا ورفعة أوطاننا الخليجية الحبيبة".

وتشارك "جويك" في فعاليات المعرض من خلال جناحها الذي يتضمن معلومات عن برامجها المتنوعة، مثل: برنامج المناولة والشراكة الصناعية الخليجية (GSPX)، وبرنامج معلومات السوق الصناعية وبوابته التفاعلية المطورة (IMI Plus)، وبرنامج التدريب وتطوير القدرات (TCD)، وبرنامج الدعم الفني للصناعات الصغيرة والمتوسطة (ITA)، وبرنامج فرص الاستثمار الصناعي (MIOP)، وبرنامج الدراسات والسياسات الصناعية (ISP) .

إنتاج الوقود الصناعي والديزل من مخلفات النخيل

اسم المشروع :

إنشاء مصنع لإنتاج الوقود الصناعي والديزل بواسطة عملية الانحلال الحراري لمخلفات النخيل (نشارة خشب النخيل)

تحويل مخلفات النخيل إلى طاقة

معمل تحويل نفايات النخيل إلى طاقة

نظرة عامة على المشروع:

- استغلال وتحويل مختلف أنواع النفايات إلى مواد هيدروكربونية صناعية عالية القيمة.
- تحويل النفايات من خشب النخيل إلى نفط خام حيوي، والذي يتم تقطيره ومعالجته وتكسيره للحصول على المنتجات النفطية الخفيفة.
- من المتوقع أن تصل طاقة المصنع إلى 100 % في غضون 12 شهراً من بدء التنفيذ.

التكنولوجيا:

- الانحلال الحراري لإنتاج الهيدروكربونات الصناعية.
- الإنتاج الإجمالي: 30 مليون لتر في السنة من وقود الديزل الاصطناعي.

المواد الخام:

- النفايات من الكتل الحيوية (نشارة الخشب من أشجار النخيل).
- كمية المواد الخام: 120.000 – 130.000 طن متري في السنة.

أهمية إقامة المشروع:

- التخلص من مخلفات أشجار النخيل.
- الاستفادة من النفايات في إنتاج مواد ذات فائدة كبيرة.
- حماية البيئة ومكافحة التلوث والامتثال للمعايير البيئية العالمية.

الهدف من المشروع:

- تطوير مصنع لإنتاج الديزل الصناعي يستخدم النفايات من الكتل الحيوية (أشجار النخيل والأوراق يتم تحويلها إلى نشارة الخشب). وهذه المرافق يتم تطويرها باستخدام تقنية الانحلال الحراري(Pyrolysis) .
- الوقود المنتج ذو جودة ممتازة بسبب محتواه العالي من السيتان، فإن الوقود ذا رقم المؤشر السيتاني المرتفع ينتج أداء أفضل للمحركات وباستهلاك أقل.

التطبيقات الرئيسية:

- الجيل الثاني من الغاز الحيوي (للاستخدام في المولدات الكهربائية).

- الغاز الحيوي (للاستخدام في الصناعة والتدفئة).
- الوقود الحيوي الحراري المستخدم في صناعة الإسمنت والوقود البحري.

• العملية الرئيسية للإنتاج

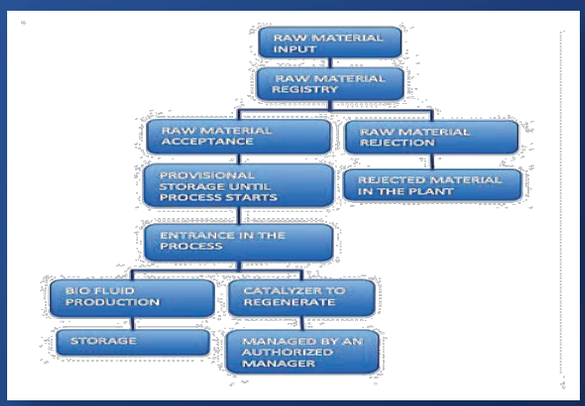

وحدات الإنتاج والآلات الرئيسية

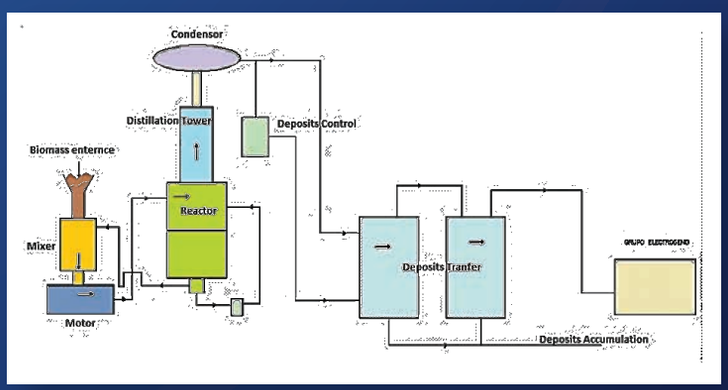

المكونات الميكانيكية الرئيسية للمشروع

نظام تغذية مستمر	جهاز تغذية لمفاعل الانحلال الحراري مع سلة استقبال وسيور ناقلة للمفاعل.
الكميات والخلطات	تستخدم للعمليات ومعدات قياس الكميات.
أجهزة الحرارة المركزية الوسطى	سخان ومبادل حراري للاشتعال السريع مبني خصيصاً مع المفاعل الرئيسي.
المفاعل الرئيسي	تصميم مفاعل كيميائي لمراقبة وتطوير التفاعل بواسطة الانحلال الحراري.
برج التقطير الرئيسي	أبراج تقطير البتروكيماويات مكونة من صفائح التقطير.
المكثف الابتدائي	جهاز يسمح بتبريد البخار وتكثيفه إلى سوائل.
تخزين وسيط	تصميم وتصنيع الخزانات لضمان التوازن والحد الأدنى من التفاعل الكيميائي.
برج التكرير	يصنع برج التكرير مع مخارج متعددة اعتماداً على صفائح وكمية الإنتاج من الانحلال الحراري ومعالجة الغازات.
خزانات المنتجات المعالجة	يستخدم جهاز تخزين محكم مع منظم ضد الانفجار.
المعدات الاحتياطية	وتتمثل في الخدمات الأساسية مثل (المولدات والمخزون الاحتياطي).

إنتاج الوقود الصناعي والديزل

من مخلفات النخيل

النفايات المستهلكة:

- تم افتراض معدل متوسط لنوعية النفايات من الكتل الحيوية (نشارة الخشب من أشجار النخيل)، وهناك حاجة إلى إجراء دراسة تحليلية مفصلة للنفايات المتوفرة من النخيل لتحديد الطاقة الحرارية.
- تم تقدير أداء المصنع على أساس إنتاج 1 لتر من الوقود لكل 4 كيلوجرامات من نشارة الخشب من أشجار النخيل.
- يعتمد الأداء الإجمالي للمصنع على القيمة الحرارية الدنيا على ألا تتجاوز 1320 لتراً / ساعة. وفي حالة تحسن القيمة الحرارية فبالإمكان أن يصل الإنتاج إلى 1500 لتر / ساعة مع استخدام نفس المفاعلات وبدون زيادة في الاستثمار.
- يجب تقطيع النفايات إلى حجم 3 - 6 سم كحد أدنى لتكون قادرة على الانحلال الحراري.

عناصر التصميم الأساسية:

- يصمم المصنع لإنتاج 1320 لتراً من الوقود الحيوي في الساعة الواحدة ومن خلال خط إنتاج واحد. وبني التصميم على أساس ثلاثة خطوط للإنتاج، ليصل الإنتاج الإجمالي النهائي إلى 3960 لتراً في الساعة.
- من الفوائد الرئيسية لهذا المصنع إمكانية تخزين المنتجات للاستهلاك في المستقبل أو بيعها مباشرة، وهذه الفائدة غير ممكنة في الصناعات الأخرى التي تولد الطاقة الكهربائية من النفايات مباشرة.
- بالنسبة إلى القيمة الحرارية المنخفضة 2800 - 3500 كيلو كالوري / كجم للنفايات من الكتل الحيوية يمكن ضمان إنتاج 1320 لتراً / ساعة أي ما يعادل 30،096،000 لتر سنوياً.
- يتطلب المشروع 120،000 طن متري في السنة من النفايات من أشجار النخيل من أجل توليد الوقود.
- يمكن معالجة أنواع متعددة من النفايات، ويتطلب فقط التغيير في تركيبة المزيج ونوع المحفزات للعمل مع النفايات المختلفة.
- من الممكن استخدام مختلف أنواع النفايات البلاستيكية ذي القيمة الحرارية المرتفعة التي يمكن إضافتها إلى عملية الإنتاج مثل (البلاستيك الحراري، البلاستيك المستخدم في الزراعة.. إلخ).
- يقدر الإنتاج بنحو 30،096،000 لتر / السنة من الديزل.
- المصنع مكتفٍ ذاتياً بكمية الطاقة المطلوبة في عملية الإنتاج باستخدام 13 % من الوقود المنتج داخلياً.

الإنتاج

نوع الوقود المنتج	الوقود الحيوي – الديزل
معدل الإنتاج	1320 لتراً / ساعة
عدد ساعات عمل المصنع	7600
الإنتاج السنوي	30,096,000 لتر
المبيعات من الإنتاج	87 %

الإنتاج في السنة الأولى

إجمالي الإنتاج	30,096,000 لتر
إجمالي الاستهلاك الذاتي	3,912,480 لتراً
إجمالي الديزل للبيع	26,183,520 لتراً

مدخلات الإنتاج:

المواد الأولية الأساسية

- أخشاب من أشجار النخيل : 120000 طن متري
- محفز كيميائي : 900 طن متري
- زيوت معدنية مستهلكة : 2500 طن
- جبس : 1000 طن متري
- كربونات الكالسيوم : 1000 طن متري

الخدمات

- كهرباء : منتجة داخلياً : 40000 كيلو وات بالسنة
- المياه : كمية قليلة

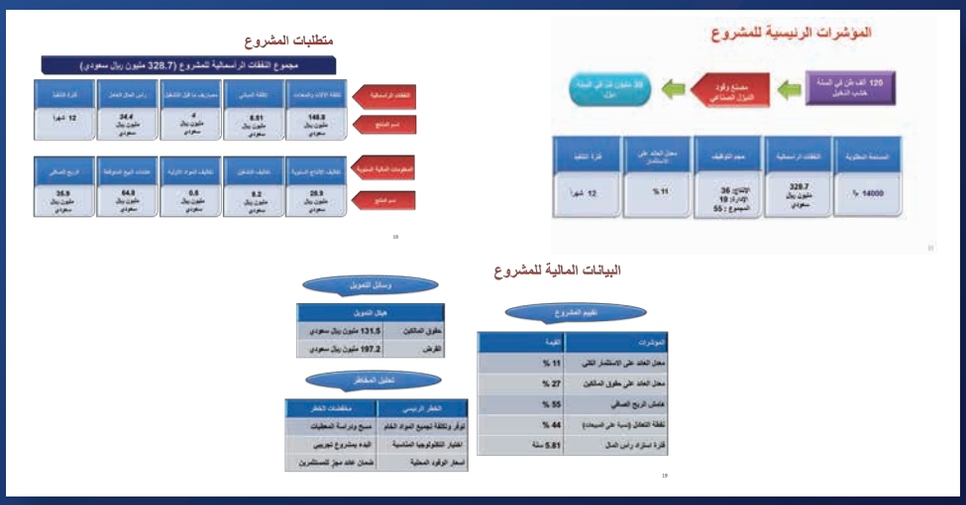

الاستنتاجات:

- يمكن إقامة المشروع في الدول التي تكثر فيها مخلفات النخيل والأخشاب.
- المشروع ذو فائدة بيئية كبيرة لتجنب حرق المخلفات أو دفنها.
- الاستفادة من المخلفات واستغلالها تجارياً.
- المشروع ذو عائد متدنٍ ويتطلب الدعم الحكومي في التنفيذ، ويمكن دمجه ضمن الخطط الرئيسية لإدارة المخلفات البلدية بجميع أنواعها.
- يوصى بالبدء بمشروع تجريبي بحجم مصغر لدراسة كفاءة الإنتاج والجهود اللوجستية المطلوبة في تجميع المخلفات.
- قبل البدء في دراسة الجدوى التفصيلية يوصى بإجراء تحليل مكثف لنوعية المخلفات المتوفرة، وتحديد الطاقة الحرارية الممكن توليدها من المخلفات.

أخبـــار جويك

دول المجلس وجهة مهمة للاستثمارات الهندية

"جويك" تشارك في المنتدى الرابع لأصحاب الأعمال الخليجيين ونظرائهم من الهند

شاركت "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) في "المنتدى الرابع لأصحاب الأعمال الخليجيين ونظرائهم من الهند"، الذي نظمه كل من مجلس الغرف السعودية بالتعاون مع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، واتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجية والغرفة التجارية الصناعية بجدة، واتحاد الصناعات الهندية، في الفترة من 18 - 19 نوفمبر 2015، في فندق البيلسان بمدينة الملك عبد الله الاقتصادية في مدينة جدة (المملكة العربية السعودية).

وترأس سعادة الدكتور علي حامد الملا الأمين العام المساعد لقطاع المشروعات الصناعية في المنظمة، جلسة حول "تحديات الصادرات الخليجية والهندية"، فأشار إلى أن "العلاقات التجارية بين الهند ومنطقة الخليج تعود إلى القرن الثالث قبل الميلاد، وحديثاً تعززت التجارة بينهما منذ اكتشاف النفط في دول مجلس التعاون الخليجي، وتنامي الطلب على السلع والخدمات والأيدي العاملة الهندية، وبناءً على تبدل النظام الاقتصادي العالمي في الوقت الراهن تنظر دول المجلس إلى الهند حالياً ليس باعتبارها قوة اقتصادية فحسب، وإنما ربما أيضاً كقوة "توفيقية" قادرة على لعب دور إيجابي في دعم السلام والاستقرار بالخليج".

وعن حجم التبادل التجاري بين دول المجلس والهند قال د. الملا إنه "وفقاً لقواعد البيانات في "جويك" ففي العقد الأخير قفز حجم الصادرات من 12.377 مليار دولار أميركي سنة 2005 إلى 55.082 مليار عام 2014. بينما كانت الواردات 9.570 مليار سنة 2005 وارتفعت إلى 27.938 مليار عام 2014.

وأوضح سعادته أن "الإمارات والسعودية هما على رأس الشركاء التجاريين للهند، وعلى الرغم من اعتماد الهند الشديد على الواردات البترولية، فإن بمقدور نيودلهي تقليص التفاوت عبر زيادة صادراتها للمنطقة من السلع الهندسية والمنسوجات والخدمات الاستشارية وتكنولوجيا المعلومات، وتعد دول مجلس التعاون في الوقت الراهن وجهة مهمة للاستثمارات الهندية".

وتوقف سعادة الأمين العام المساعد عند العلاقات التجارية الثنائية، حيث رأى أن "الهند تهتم بتعزيز التعاون مع دولة قطر في مجالي أمن الفضاء الإلكتروني وتكنولوجيا المعلومات، وانعكس ذلك على ارتفاع التجارة الهندية مع قطر من 4.17 مليار دولار عام

2008 - 2009 إلى 16.30 مليار دولار عام 2012 - 2013. وبينما ظلت الصادرات الهندية إلى قطر محدودة خلال هذه الفترة، شهدت الصادرات القطرية للهند قفزة هائلة نتيجة تنامي الطلب الهندي على الغاز الطبيعي المسال، وتركزت الاستثمارات القطرية داخل الهند في قطاع البنية التحتية. المقرر أن يستثمر الصندوق السيادي القطري 10 مليارات دولار على الأقل سنوياً في الهند، يخصص أكثر من نصفها لقطاع البنية التحتية.

وأضاف: "ولتعزيز الاستثمارات المتبادلة، قامت السعودية في مارس 2013 بمنح تصريح للشركات الهندية بأن تكون أكبر مستثمر داخل المملكة العربية السعودية بمبالغ تصل إلى 625 مليون دولار، ليزيد حجم الاستثمارات عن المستوى الحالي حوالي 400 مليون دولار. وفي المقابل، جاءت السعودية في المرتبة الـ 45 بين أكبر المستثمرين بالهند، خلال الفترة بين أبريل 2000 وحتى ديسمبر 2012، بإجمالي استثمارات بلغ 40.90 مليون دولار، وهو مبلغ يعتبر ضئيلاً بالنسبة لإمكانيات البلدين".

وأوضح د. الملا أن إحصاءات التبادل التجاري بين الهند والكويت تشير إلى ارتفاع حجم المبادلات بين البلدين من 10.39 مليار دولار عام 2008 - 2009 إلى 17.67 مليار دولار عام 2012 - 2013. وتلفت النظر ضخامة التجارة غير النفطية بين الجانبين.

واستعرض د. الملا التحديات التي تواجه الصادرات الخليجية الهندية، والتي تضمنت "عدم توحيد دول المجلس للتنظيمات والإجراءات، وتباين قواعد التعامل مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتباين هياكل التكاليف حتى داخل الدولة الواحدة أحياناً، إضافة إلى أن الرسوم الجمركية المفروضة على السلع المستوردة منها لا تزال مرتفعة مقارنة بالضريبة الرمزية البالغة 5 % المفروضة على الصادرات الهندية داخل دول المجلس. وإلى جانب ذلك، تضطر دول المجلس إلى دفع ضرائب، مثل ضريبة القيمة المضافة، وضريبة المبيعات المركزية. كما تجد الدول الخليجية عوائق أخرى داخل الهند مثل ضرورة الحصول على تراخيص استيراد. إلى جانب أن الشركات الخليجية تشتكي من مستوى البنية التحتية الهندية التي تعتبر من أكبر التحديات أمام تدفق التجارة والاستثمارات إلى الهند.

أما الحوافز الواعدة لتطوير مستقبل العلاقات التجارية الخليجية الهندية، فقد لخصها سعادة الأمين العام المساعد بأنها "أمن الطاقة الهندي، والمناخ الاستثماري أمام مستثمري دول مجلس التعاون الخليجي داخل الهند، والسياسة التجارية الهندية، وسياسة التنويع الاقتصادي بدول مجلس التعاون الخليجي".

وختم د. الملا بتقديم جملة مقترحات لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري مع دول مجلس التعاون الخليجي، حيث اعتبر أنه على المسؤولين بدولة الهند اتخاذ بعض الخطوات، ومنها بذل جهود إضافية لجذب الاستثمارات الخليجية عبر تحسين المناخ الاستثماري، ومن أجل تعزيز الشفافية، يجب أن تعمل الهند مع دول المجلس على ضمان إتاحة الاطلاع على السياسات وقواعد البيانات الرسمية على الصعيد العام، وتحديثها بانتظام، معتبراً أنه "يمكن للهند استغلال خبرتها في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة لمعاونة دول المجلس على تنويع اقتصاداتها، مما يوجد علاقة تعود بالنفع على الجانبين". موضحاً أنه "ينبغي توسيع العلاقات التجارية بين الجانبين لما وراء الصادرات والواردات التقليدية، ومن الضروري تحديد مجالات محددة للتعاون في ضوء الحقائق الاقتصادية الجديدة، مثل زيادة الصادرات الهندية من السلع الهندسية والمنسوجات، وكذلك الخدمات الاستشارية". وختم بأنه "ينبغي على الهند تقييم احتياجات دول مجلس التعاون الخليجي والفرص المتوفرة بها كل عروض على حدة، ثم التركيز على المجالات التي تتمتع فيها بميزة تنافسية، وأن يقوم التعاون التجاري والاستثماري بين الجانبين على إستراتيجية طويلة الأمد وآلية فاعلة لتحقيق الأهداف المرجوة للطرفين".

يشار إلى أن "المنتدى الرابع لأصحاب الأعمال الخليجيين ونظرائهم من الهند"، عقد تحت شعار "فرص وتحديات" بحضور ومشاركة من أصحاب الأعمال والمستثمرين ومسؤولي ورؤساء الغرف من الجانبين الخليجي والهندي، إلى جانب مسؤولي الهيئات والبنوك والمؤسسات الدولية. وتطرق المنتدى إلى العديد من المواضيع، منها: بيئة الاستثمار بدول مجلس التعاون الخليجي والهند، والقطاعات الواعدة في الهند، وإستراتيجيات وسياسات دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتعاون الثنائي بين سيدات الأعمال الخليجيات ونظيراتهن من الهند، والطاقة المتجددة والنفط والغاز، والأمن الغذائي والرعاية الصحية، والتمويل ودور المؤسسات السيادية في تمويل المشاريع.

أخبـــار جويك

"جويك" تناقش علاقة المؤشرات الاقتصادية بالقطاع الصناعي في دورة تدريبية

في إطار سعي "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) لتقديم التأهيل والتطوير اللازمين للعاملين في القطاع الصناعي للنهوض بهذا القطاع الحيوي إلى مستويات تنافسية متقدمة، عقدت المنظمة دورة تدريبية حول "علاقة المؤشرات الاقتصادية بالقطاع الصناعي"، وذلك في مقرها بالدوحة.

وقد أكد سعادة الأستاذ محمد المخيني الأمين العام المساعد لقطاع المعلومات الصناعية في المنظمة، خلال افتتاح الدورة، على أهمية رفع مستويات الأداء للعاملين في القطاع الصناعي، موضحاً أن هذه الدورة تقدم مواد مرجعية للتعامل مع البيانات الاقتصادية وفقاً لمعايير المقارنات الدولية المعاصرة، كما تتضمن مواضيع تهتم بالمفاهيم الاقتصادية الأساسية، مع التركيز على المؤشرات القياسية المعاصرة، بما فيها المؤشرات المركبة، والتي ترتبط بنظم الرقابة والتقييم وديناميكية تطور القطاعات الاقتصادية ومستويات الإنتاجية الصناعية، وتوضيح ارتباط الصناعة بخدمات القطاع الحكومي.

وقد تلخصت أهداف هذه الدورة بتأهيل المشاركين من خلال تعريفهم بالمفاهيم الأساسية لمتغيرات الاقتصاد الكلي، والمتغيرات الأساسية ومعايير القياس المعاصرة المستخدمة في قواعد البيانات الدولية، ومدلولات المؤشرات، ومفاهيم المؤشرات في نماذجها التقليدية والمركبة والتنافسية، إضافة إلى مستويات التباين في قواعد البيانات القياسية المعاصرة ومجالات اختصاصها، وأساليب تطوير المؤشرات وتحديد معايير معلومات المؤشرات-Meta data.

استهدفت هذه الدورة -التي قدمها الدكتور عبد القدوس المروني الخبير في "جويك" - العاملين في مجالات التحليل الاقتصادي والمالي وبيئة الأعمال من منتسبي القطاع الحكومي الداعم للقطاع الصناعي.

يشار إلى أن "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" تقدم مجموعة من الدورات التدريبية للجهات المهتمة وفق احتياجاتها الخاصة، في مجالات متعددة من خلال برنامج التدريب وتطوير القدرات (TCD)، لزيادة القدرات الفردية والتنظيمية في القطاع الصناعي بدول مجلس التعاون وجمهورية اليمن، وذلك من خلال دورات يمكن التسجيل فيها من خلال الموقع الإلكتروني للمنظمة www.goic.org.qa، أو عبر حساباتها على شبكات التواصل الاجتماعي "فايسبوك" و"تويتر" و"لينكد إن".

ضمن برنامج خليجي - أوروبي
"جويك" تشارك في مائدة مستديرة نظمتها غرفة قطر بهدف تنمية الاستثمارات الأجنبية

شاركت "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) في المائدة المستديرة التي نظمتها غرفة قطر حول تنمية الاستثمارات الأجنبية بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي ضمن برنامج مشترك بين الجانبين الخليجي والأوروبي، يهدف إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية وإزالة العوائق التي تحول دون زيادة التبادل التجاري بين الجانبين، وزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول المجلس. ويشترك في البرنامج إلى جانب غرفة قطر كل من اتحاد غرف دول مجلس التعاون وهيئة الأعمال الأوروبية، واتحاد الصناعات الدنماركية وشركة فنشر سكاوت.

وحضر الاجتماعات السفير آدم كولاخ رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي في دول مجلس التعاون الخليجي، والسيد علي بو شرباك المنصوري مساعد المدير العام للعلاقات الحكومية والدولية بغرفة قطر، والدكتور علي حامد

الملا الأمين العام المساعد بقطاع المشروعات الصناعية ممثل دولة قطر في "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية"، وحشد من رجال الأعمال والمستثمرين.

وقدم الدكتور علي حامد الملا عرضاً حول " واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، أشار فيه إلى أن عدد سكان منطقة الخليج يبلغ نحو 50 مليون نسمة، ومعدل دخل الفرد فيها يبلغ 33 ألف دولار، مما يعطي فرصة استثمارية ممتازة للمستثمرين، سواء الأوروبيين أو غيرهم. مشيراً إلى أن الاقتصاد الخليجي يعتمد على الموارد النفطية والغاز التي تشكل حوالي 47 % من الناتج المحلي، ويبلغ احتياط النفط حوالي 22 % من الاحتياطي العالمي. ولفت الأمين العام المساعد إلى أن الصادرات النفطية شكلت حوالي 67 % من إجمالي صادرات دول مجلس التعاون في 2014 فيما شكلت تجارته الخارجية حوالي 99 % من ناتجه المحلي، وهذا يدل على أن دول المجلس منفتحة على العالم الخارجي. وأشار إلى تضاعف حجم الاستثمار الأجنبي في دول مجلس التعاون الخليجي من 84 مليار دولار في 2005 إلى حوالي 416 مليار دولار في العام 2014.

وأشار د. الملا إلى وجود بعض التحديات التي تواجه الاستثمار الأجنبي مثل غياب الإستراتيجيات الاستثمارية في بعض دول الخليج، ووجود شروط على نسب تملك الأجانب وصعوبة الإجراءات، كما تحد نسبة ملكية الأجانب في المشروع من قدرة الإدارات الأجنبية، لافتا إلى أنه إلى جانب ذلك فإنه توجد مزايا في الاقتصاد الخليجي تؤهله لجذب الاستثمارات، منها وجود بنية تحتية متطورة في تقرير التنافسية، إزالة العوائق التجارية كافة أمام حركة انسياب السلع والخدمات. وقد قام الاتحاد الجمركي الخليجي بوضع تعرفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي بحدود 5 %، بينما تتمتع الصادرات ذات المنشأ الخليجي بالإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية في الدول العربية، وهذا يعطي للمستثمر الأجنبي ميزة إذا أراد أن يوطن صناعة معينة في دول الخليج العربية بأن يصدر سلعته إلى الدول العربية من دون جمارك، أيضاً المعروف أن رخص تكاليف الطاقة ووجود مناطق حرة لإقامة النشاطات الصناعية بمنطقة الخليج.

وذكر د. الملا أن الصادرات ذات المنشأ الخليجي تتمتع بالإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية في الدول العربية، وهو ما يعطي للمستثمر الأجنبي إذا أراد توطين صناعة معينة داخل دول المجلس أن يصدرها للدول العربية من دون جمارك، هذا فضلاً عن رخص تكاليف الطاقة، ووجود مناطق حرة لإقامة النشاطات الصناعية في منطقة الخليج.

غرفة قطر

وقال السيد علي بوشرباك إن غرفة قطر حرصت على استضافة هذا الاجتماع لأهميته في تعزيز التعاون بين القطاع الخاص في دول مجلس التعاون الخليجي ودول الاتحاد الأوروبي، لافتاً إلى أن دول الخليج تمتاز ببيئتها الاستثمارية الجاذبة، كما تقدم العديد من التسهيلات في إطار تحسين مناخ الاستثمار وجلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، معرباً عن أمله في أن يحقق الاجتماع أهدافه في تعزيز تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دول مجلس التعاون الخليجي، منوهاً بأن غرفة قطر مستعدة لتقديم جميع البيانات التي تساعد في تعزيز التعاون بين الطرفين، وتسهيل تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى دولة قطر ودول مجلس التعاون الخليجي.

برنامج تدريبي لتنمية القدرات البشرية

"جويك" تنظم دورات للنهوض بالقطاع الصناعي

تقدم "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) خلال العام 2016 مجموعة من الدورات التدريبية، بهدف تطوير وتنمية مهارات العاملين في القطاع الصناعي، لمساعدتهم على مواكبة التطورات الحديثة والمستجدات في هذا القطاع الحيوي.

وستعقد المنظمة دورة تدريبية بعنوان "التحليل المالي الأساسي للمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة" خلال الفترة من 24 – 26 أبريل 2016، وذلك في مقرها بالدوحة (دولة قطر). وتهدف هذه الدورة إلى تنوير المشاركين بالمعرفة الأساسية، وأدوات التحليل المالي الضرورية المستخدمة عادة لتحليل البيانات المالية التي توفرها حسابات وتقارير المؤسسة أو الشركة الدورية. وتستهدف هذه الدورة التدريبية أصحاب المشاريع المتوسطة والصغيرة الصناعية القائمة (العاملة) أو تحت الإنشاء، والمستثمرين الراغبين في إقامة مشاريع صناعية متوسطة أو صغيرة، ومديري الاستثمار بالشركات أو بالمشاريع المتوسطة أو الصغيرة، والمسؤولين عن تمويل المشاريع الصناعية المتوسطة أو الصغيرة في بنوك التمويل.

مكافحة الإغراق

تعقد "جويك" دورة تدريبية بعنوان "الجوانب النظامية والاقتصادية لمكافحة الإغراق (كيف تحمي منشأتك من الإغراق)، وذلك في مقرها بالدوحة خلال الفترة من 15 - 17 مايو 2016.

وتهدف هذه الدورة إلى شرح الجوانب النظامية والاقتصادية لمكافحة الإغراق للسلع الصناعية ذات البعد الإستراتيجي في منطقة الخليج العربي، مع التركيز على مؤشرات وأدوات رصد الإغراق، ومدى إمكانية رصدها لواقع التحديات التي تواجه القطاع الصناعي. وتستهدف هذه الدورة التدريبية العاملين في مكتب الأمانة الفنية لمكافحة الإغراق في الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، ومؤسسات الأعمال والتمويل ذات الصلة بالقطاع الصناعي في الدول الأعضاء، ومجلس الغرف والغرف التجارية الصناعية من رجال وسيدات الأعمال، وقسم الشؤون القانونية لمنشآت القطاع الحكومي والخاص، والتصدير والاستيراد في منشآت القطاع الحكومي والخاص، والمكاتب الاستشارية التي تقدم استشارات للمنشآت الصناعية والتجارية، ومكاتب المحاماة، والسلك الدبلوماسي ومكاتب التمثيل التجاري.

التنظيم الصناعي الموحد

تعقد المنظمة دورة تدريبية بعنوان "قانون (نظام) التنظيم الصناعي الموحد لدول مجلس التعاون الخليجي"، وذلك في مقرها بالدوحة خلال الفترة من 25 - 27 سبتمبر 2016، بهدف التعريف بأهمية قانون نظام التنظيم الصناعي الموحد لدول مجلس التعاون الخليجي للقطاع الصناعي في دول الخليج، وإلقاء الضوء على المبادئ والأهداف العامة لتطبيق القانون، وتحديد المشاريع الصناعية التي يطبق عليها القانون والمشاريع المستثناة منها، وشرح أحكام القانون واللائحة التنفيذية لها، ورصد كيفية ضبط وإثبات الجرائم وتوقيع الجزاءات بالمخالفات لأحكام القانون. والمستهدفون من هذه الدورة التدريبية هم: العاملون في وزارات ومديريات الطاقة والصناعة في دول الخليج، والمنظمات والهيئات العاملة في مجالات الطاقة والصناعة، والمدن الصناعية في مختلف دول الخليج، والعاملون بقسم الشؤون القانونية لمنشآت القطاع الحكومي والخاص، ومكاتب المحاماة.

إدارة الإنتاج ومراقبة الجودة

تعقد "جويك" دورة "إدارة الإنتاج ومراقبة الجودة في المنشآت الصناعيّة الصغيرة والمتوسطة" خلال الفترة من 16 - 18 أكتوبر 2016، في مقرها بالدوحة (دولة قطر).

وتستهدف الدورة مديري الإنتاج والمهندسين وموظفي مراقبة الجودة، وكل من يهتم بإدارة الإنتاج وهندسة الجودة، كمديري التصنيع الرشيق ومشرفي الإنتاج، ومهندسي الإنتاج ومديري الجودة.

وتهدف الدورة إلى تحديد الطرق والوسائل الآيلة إلى تحسين المهارات الإدارية في المنشآت الصناعيّة الصغيرة والمتوسطة لجهة إدارة الإنتاج ومراقبة الجودة، وذلك بغية زيادة الأرباح و/أو تقليص التكاليف أو الخسائر وإلغائها في المصانع.

كما ستعقد المنظمة دورة التصانيف الصناعية بتاريخ 23 – 25 أكتوبر، ودورة كتابة وإعداد التقارير الإحصائية باستخدام برنامج SPSS من 8 – 10 نوفمبر 2016 في الدوحة.

دورات تدريبية منوعة

تقدم "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" مجموعة من الدورات التدريبية للجهات المعنية وفق احتياجاتها الخاصة، في مجالات متعددة من خلال برنامج التدريب وتطوير القدرات (TCD)، لزيادة القدرات الفردية والتنظيمية في القطاع الصناعي بدول مجلس التعاون وجمهورية اليمن، من خلال دورات يمكن التسجيل فيها بكل سهولة من خلال الموقع الإلكتروني للمنظمة www.goic.org.qa، أو عبر التواصل من خلال "فايسبوك" و"تويتر".

بياناتها حول 16 ألف مصنع خليجي

"جويك" تعقد ورشة عمل حول البوابة التفاعلية المطوّرة لمعلومات الأسواق الصناعية

عقدت "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) ورشة عمل حول "البوابة التفاعلية المطوّرة لمعلومات الأسواق الصناعية" (IMI Plus)، بالتعاون مع بنك قطر للتنمية QDB، وذلك في مقرها في الدوحة، بمشاركة عدد من موظفي البنك الذين اطلعوا على مزايا البوابة التفاعلية وخدماتها.

قدم الورشة السيد محمد الأنصاري مدير إدارة المعلومات الصناعية في المنظمة، حيث عرف المشاركين على "البوابة التفاعلية المطوّرة لمعلومات الأسواق الصناعية" وخدماتها التي يستفيد منها المستثمرون في القطاع الصناعي ورجال الأعمال والخبراء والباحثون والإعلاميون وغيرهم. إضافة إلى كيفية استخدام "لوحة القيادة" في استعراض ومقارنة بيانات ومعلومات الصناعات الخليجية والتجارة الخارجية والبيانات الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك المعلومات والتحكم بمخرجاتها. وأشار الأنصاري إلى أن "جويك" بذلت جهوداً كبيرة وناجحة في إرساء وتطوير منظومة متكاملة من قواعد المعلومات عكست واقع البيئة الاقتصادية والاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي.

وأوضح الأنصاري أن أهمية البوابة التفاعلية المطورة تكمن في كونها الأولى من نوعها في المنطقة، حيث تشتمل على أربع قواعد بيانات، هي: الصناعات الخليجية، والتجارة الخارجية، والمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، والفرص الاستثمارية في الخليج. وتضم هذه القاعدة خيارات عدة للبحث والاستفسار، إضافة إلى طباعة التقارير".

وتتضمن البوابة التفاعلية المطورة IMI Plus، معلومات حول ما يقارب من 16 ألف مصنع عامل في دول مجلس التعاون الخليجي، كما تعتبر هذه القاعدة مصدراً قيّماً للمعلومات للمستثمرين والصناعيين ومتخذي القرار والمحللين والخبراء والباحثين، لإجراء البحوث ودراسات السوق لأي منتج، واستهداف عملاء جدد، وإجراء دراسات الجدوى الاقتصادية، والوصول إلى القرارات التجارية السليمة، والبحث عن فرص جديدة للاستثمار الصناعي حيث تقدم البوابة ملخصات لما يزيد على 450 فرصة استثمارية صناعية.

وتعتبر البوابة مصدراً غنياً للمعلومات تتيح للمهتمين والباحثين والمستثمرين وأصحاب القرار ثروة من المعلومات الدقيقة والمحدثة، والإحصاءات والبيانات الحكومية المعتمدة في القطاعات الصناعية والاقتصادية والاجتماعية في المنطقة التي تم تجميعها وتصنيفها وتحليلها من قبل خبراء "جويك" في إدارة المعلومات الصناعية، حيث تتيح لهم الوصول إلى واحدة من أكثر قواعد البيانات الشاملة والموثوقة والمنفردة على مستوى منطقة الخليج.

ويمكن من خلال البوابة المطوّرة استخلاص المعلومات التفصيلية عن الصناعة والتجارة الخارجية وأكثر من 400 مؤشر اقتصادي وصناعي واجتماعي على شكل مصفوفة للدول الست، ومعرفة حجم السوق لمنتج معين، ومعرفة معطيات التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون وأي دولة في العالم أو حسب مجموعات الدول، إلى جانب معرفة اتجاهات الصادرات والواردات حسب السلعة، والتعرف على الميزان التجاري بين أية دولة من دول مجلس التعاون مع دول العالم. وتوفر البوابة المطوّرة بيانات عن الواردات والصادرات وصافي الواردات، والطاقات التصميمية، وحجم السوق لأكثر من 4 آلاف سلعة.

كما تتيح البوابة التفاعلية المطوّرة للمستفيدين معرفة أسماء المصانع وحجم استثماراتها وعدد العاملين فيها حسب النشاط الصناعي في كل دولة، وتوزيع المصانع داخل الدولة حسب المدن الصناعية وحسب النشاط الصناعي، والطاقات التصميمية لكل منتج ولكل نشاط صناعي داخل الدولة. إضافة إلى معرفة تطور النشاط الصناعي وتحليل بيانات التجارة الخارجية، وغيرها من البيانات.

يشار إلى أن "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" تقدم مجموعة من الدورات التدريبية للجهات المهتمة وفق احتياجاتها الخاصة، في مجالات متعددة من خلال برنامج التدريب وتطوير القدرات (TCD)، لزيادة القدرات الفردية والتنظيمية في القطاع الصناعي في دول مجلس التعاون وجمهورية اليمن، وذلك من خلال دورات يمكن التسجيل فيها من خلال الموقع الإلكتروني للمنظمة www.goic.org.qa، أو عبر حساباتها على شبكات التواصل الاجتماعي "فايسبوك" و"تويتر" و"لينكد إن".

الموازنة بين تنويع مصادر الدخل وضبط النمو السكاني

بشير يوسف الكحلوت
مدير مركز البيرق للدراسات الاقتصادية والمالية

تختلف دول مجلس التعاون الخليجي فيما بينها في درجة اعتماد كل منها على العمالة الوافدة، لتأمين احتياجاتها من قوة العمل اللازمة لمشروعاتها الإنمائية وشركاتها الوطنية. وفي حين تشتد الحاجة للعمالة الأجنبية في كل من دولة قطر والإمارات العربية المتحدة، فإنها تبدو أقل حدة في بقية دول الخليج، وخصوصاً في المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ومملكة البحرين. وفي حين يتوقف الأمر على نسبة عدد السكان الوطنيين إلى إجمالي عدد السكان، فإنه يتوقف أيضاً على حجم البرامج والمشروعات الإنمائية التي يتم تنفيذها في أي فترة زمنية. ولهذا فإنه في دولة مثل قطر يشكل عدد القطريين نسبة محدودة من إجمالي عدد السكان، فضخامة الاعتمادات المالية المقررة لتحديث البنية التحتية وإقامة المنشآت اللازمة لتنظيم كأس العالم عام 2022، قد رفعت من معدل النمو السكاني بقطر في السنوات الأخيرة إلى مستويات مرتفعة جداً بلغت 7،2 % في متوسط السنوات الخمس السابقة (2010-2015)، مع ارتفاع المعدل في عام 2014 إلى أكثر من 10 %.

ومع انخفاض أسعار النفط في السنة الأخيرة بنسبة 60 %، وتوجه دول المجلس نحو خفض إنفاقها العام لتقليص العجز المتوقع في الموازنات العامة في السنوات المقبلة، فإن الدعوات قد نشطت من جديد للمطالبة بتنويع مصادر الدخل، وتقليل الاعتماد على قطاع النفط والغاز في تشكيل الدخل الوطني. والسؤال الذي بات يطرح نفسه على واضعي السياسات الاقتصادية في دول المجلس هو ما إذا كان المقصود بتنويع مصادر الدخل هو دعم نمو القطاع الخاص، ليعوض عن التراجع في نمو قطاع النفط والغاز؟ أم إن المطلوب هو عكس ذلك، لكبح جماح الزيادات المضطردة في النمو السكاني، وما يترتب عليها من زيادة في الإنفاق العام من بوابة الحاجة للتعديل والتطوير المستمرين في مرافق الخدمات والبنية التحتية؟ وللإجابة على هذين التساؤلين أجد لزاماً أن أقوم بطرح تساؤلات أخرى: أهمها "لماذا تهتم دول العالم بتحقيق معدلات نمو سنوية حقيقية على نواتجها المحلية الإجمالية؟، وما هو المطلوب في حالة دول مجلس التعاون؟

في الإجابة على التساؤل الأول أشير إلى أن النمو الاقتصادي الحقيقي هو أمر مطلوب ومحمود إذا كان ذلك يتم بمعدلات منضبطة تفوق معدلات النمو السكاني الطبيعي -أي أكثر من 2،5 %، وتقل عن 4 %- كي يضمن ذلك خلق وظائف جديدة للداخلين إلى سوق العمل من الوطنيين من ناحية، وبما لا يؤدي إلى وقوع الاقتصاد الوطني في دوامة تضخم الأسعار إذا ما حدث انفلات في معدل النمو.

ومعدلات النمو المشار إليها هي معدلات نمو حقيقية أي باستبعاد أثر تغير أسعار السلع والخدمات ما بين سنة وأخرى، باستخدام منهج الأسعار الثابتة في قياس الناتج المحلي الإجمالي. وهذا المنهج يضمن قياس التغير الكمي في حجم الناتج الذي تترتب عليه زيادة في الطلب على الوظائف، وتحقيق زيادة في متوسط دخل الفرد وفي دخل الحكومات من الضرائب.

على أنه لاعتبارات خاصة، يقع في مقدمتها عدم وجود ضرائب على أرباح الشركات الوطنية في بعض الدول الخليجية ومنها قطر، فإن هذا النمو في ناتج القطاع الخاص، لا يترتب عليه بالضرورة زيادة ملموسة في دخل الحكومات الخليجية من الضرائب، بل ويؤدي -إذا حدث النمو بمعدلات مرتفعة جداً - إلى أن يترتب عليه طلب شديد لتحديث البنية التحتية لمواكبة الزيادة السكانية، ومن ثم تضطر الدول الخليجية لزيادة الإنفاق العام -بدلاً من خفضه- وهو ما يؤدي إلى تعميق العجز في الموازنات العامة.

ويترتب على خصوصية الوضع في بعض الدول الخليجية وخاصة قطر، ألا يكون نمو ناتج القطاع الخاص بمعدلات مرتفعة، أمراً حميداً، لما يرافقه من زيادة كبيرة في عدد السكان نتيجة نقص المعروض من قوة العمل المحلية، والاعتماد على الخارج في تلبية الاحتياجات المستمرة من العمالة. وربما كان من الممكن التجاوز عن هكذا ارتفاع في فترة ما، لاعتبارات منها وجود برامج توسيع وتطوير البنية التحتية كالحالة في قطر لما قبل عام 2022، إلا أن استمرار هذا التوجه بشكل دائم -وخصوصاً في سنوات انخفاض أسعار النفط والغاز- أمر بات غير مبرر، وسيضغط على مخصصات الإنفاق العام، ويعمق من عجز الموازنة العامة، وخاصة لعدم وجود ضرائب على أنشطة القطاع الخاص للتعويض عن تراجع الإيرادات العامة.

والخلاصة أن الدعوة القديمة الحديثة للعمل على دعم دور القطاع الخاص في المرحلة الراهنة بما يساعد على تنويع مصادر الدخل الوطني، هي دعوة سليمة، وتتفق في الغالب مع إستراتيجيات الدول الخليجية ورؤاها الوطنية. إلا أن هذه الدعوة يجب أن تدفع باتجاه مجالات إنتاج ذات طبيعة خاصة تتميز بأنها كثيفة استخدام رأس المال، وتوظف التقنيات الحديثة في الإنتاج، بدلاً من أساليب الإنتاج التقليدية التي تعتمد على استخدام عدد أكبر من العمالة. ونختم من حيث بدأنا بالقول إن ذلك لا ينطبق على كل دول مجلس التعاون بالدرجة نفسها، باعتبار أن دول كعمان والسعودية ربما كانتا في حاجة إلى خلق عدد أكبر من الوظائف للعمانيين والسعوديين حتى لا ترتفع معدلات البطالة لديهما، وخاصة مع ميل القطاع الحكومي لضغط التعيينات بسبب انخفاض الإيرادات الحكومية.

في ورشة عمل عقدت برعاية وزارة الاقتصاد الإماراتية
"جويك" والمعهد الكوري يناقشان الشراكة والتنويع في القطاع الصناعي

عقدت "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) مع المعهد الكوري للاقتصاديات الصناعية والتجارة (KIET) ورشة عمل حول الشراكة من أجل التنويع واستحداث فرص العمل، وتأمين النمو المستمر في القطاع الصناعي بين دول مجلس التعاون الخليجي والجمهورية الكورية، وذلك في فندق إنتركونتيننتال أبو ظبي (الإمارات العربية المتحدة)، برعاية وزارة الاقتصاد الإماراتية والمجلس الوطني الاستشاري الاقتصادي (NEAC)، وذلك بالتعاون مع سفارة جمهورية كوريا في الإمارات العربية المتحدة، والجمعية العربية الكورية (KAS)، ووكالة ترويج التجارة والاستثمار الكورية (KOTRA).

د. الملا: العلاقات الاقتصادية الخليجية - الكورية بحاجة إلى التنويع

قدم سعادة الدكتور علي حامد الملا الأمين العام المساعد لقطاع المشروعات الصناعية في منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، المتحدث الرئيسي في الورشة ورقة عمل تناول فيها "التعاون الصناعي بين الخليج وكوريا"، فأشار إلى أنه من بين 16292 منشأة عاملة، فإن 34 % من المنشآت الصناعية موجودة في الإمارات، كما أن 25 % من القوى العاملة في الخليج موجودة في الإمارات".

وحول الصادرات الكورية إلى الخليج قال د. الملا إن 3.5 % من صادرات كوريا تأتي إلى دول مجلس التعاون الخليجي، وتتركز بشكل أساسي على قطع السيارات والآلات والمعدات الكهربائية والمواد الكيميائية العضوية والسفن والقوارب والمنشآت العائمة، لافتاً إلى وجود آفاق كبيرة لزيادة هذه الصادرات بشكل كبير. وأضاف: بينما "تتركز الصادرات الخليجية إلى كوريا بشكل أساسي في مجال الوقود المعدني والزيوت المعدنية ومنتجات تقطيرها، والمنتجات الكيميائية والأسمدة والألومنيوم واللدائن، والمنتجات البلاستيكية والسكر. وبشكل عام، أمنت البلدان الخليجية 71.2 % من واردات كوريا من النفط الخام، و52.4 % من وارداتها من الغاز الطبيعي عام 2013، في مجال الصناعات التحويلية والكهرباء والمواصلات والأنشطة ذات الصلة، بالإضافة إلى الفرص الاستثمارية في قطاع البناء، بما في ذلك بناء الطرق السريعة والموانئ والمنشآت الصناعية.

ونوه د. الملا إلى أن 39.8 % من كل مشروعات البناء والإنشاءات التي فازت بها كوريا الجنوبية في الخارج هي في منطقة الخليج. وتوقف عند التعاون الصناعي الخليجي – الكوري، واعتبر أنه "لطالما اعتمدت فعالية هذه الشراكة الاقتصادية بين الدول الخليجية وكوريا على تقلب أسعار النفط وسوق البناء الخليجية أكثر من اعتمادها على أسس مستقرة للتعاون الثنائي"، موضحاً أن "العلاقات الاقتصادية الخليجية - الكورية بحاجة إلى التنويع وإلى أن تشمل قطاعات صناعية أخرى، كما يجب أن يشتمل التعاون بين الطرفين على مشاركة الشركات متوسطة الحجم ورواد الأعمال من القطاع الخاص".

وأوضح سعادته أن دول مجلس التعاون بدأت التفاوض بشأن اتفاقية التجارة الحرة مع الحكومة الكورية في يوليو 2008، غير أن هذه المفاوضات توقفت بسبب الأزمة المالية عام 2009. وتدرس الدول الخليجية وكوريا إمكانية استئناف المفاوضات لتوقيع اتفاقية التجارة الحرة.

شراكات خليجية - كورية

وعن الشراكات الصناعية القائمة بين الدول الخليجية وكوريا، قال إن الشراكات الإماراتية - الكورية قوية في المجال النووي، حيث إن مشروع إنشاء محطة براكة للطاقة النووية تبلغ قيمته أكثر من 20 مليار دولار أميركي، وهو يتألف من أربعة مفاعل نووية تجارية ذات قدرة على إنتاج طاقة كهربائية بقوة 5.6 غيغاوات بحلول عام 2020. وأضاف: "لقد افتتحت شركة "غلوبال كيميكال" الكورية الجنوبية، وهي تابعة لشركة "إنوفايشن" الكورية الجنوبية بالتعاون مع "سابك" السعودية مصنع بولي إيثيلين جديداً في أولسان بكوريا في أكتوبر 2015. وسوف ينتج المصنع مجموعة من البولي إيثيلين عالي الأداء. بالإضافة إلى ذلك، أعلنت الشركتان في 5 يوليو 2015 أنهما اتفقتا على تنفيذ مشروع مشترك قيمته 613.9 مليون دولار أميركي لإنتاج منتجات البولي إيثيلين عالي الأداء وتسويقها في سنغافورة.

وأشار إلى الشراكة بين كل من "جي أس" الكورية للإنشاءات و"SK" الكورية

الجنوبية للهندسة والإنشاءات المحدودة وشركة "JGC" اليابانية لتنفيذ مشروع الوقود النظيف الضخم في الكويت بقيمة 12 مليار دولار، وهو مشروع يهدف إلى تحديث أكبر مجمع لمصافي النفط في دولة الكويت. وأضاف: "كما وقعت المؤسسات الخليجية والكورية عدداً كبيراً من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم لتسهيل التعاون في مجالي الاستشارات والتمويل.

وعن الفرص الصناعية المستقبلية الخليجية – الكورية، قال د. الملا: يُعتبر قطاع سكك الحديد الخليجي من بين الصناعات الواعدة في المنطقة، حيث إن الحكومات الخليجية تقدم حوافز متعددة لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تبحث عن فرص في هذا القطاع. وفي هذا السياق، إن الفرصة سانحة أمام الشركات الكورية كي تنضم إلى المستثمرين الخليجيين في مشاريع مشتركة ناجحة. وأضاف: "تركز الحكومات الخليجية بشكل كبير على صناعات قطاع إعادة التدوير التي تعتبر جديدة في المنطقة. ويُعتبر تحويل النفايات إلى طاقة مصدراً نظيفاً للطاقة في وقت يشجع فيه عدد كبير من الحكومات الخليجية المشاريع المشتركة بين القطاعين العام والخاص في هذا المجال. ويسعى عدد كبير من المستثمرين الخليجيين إلى التعاون مع شركات كورية في مجال الصناعات المعرفية، وخصوصاً الإلكترونيات والتكنولوجيا المتناهية الصغر (نانو).

الكيت

من جهته توقع جمعة محمد أحمد الكيت، الوكيل المساعد لشؤون التجارة الخارجية بوزارة الاقتصاد، أن تنمو التجارة الخارجية للإمارات العام الحالي بأكثر من 7 % مقابل عام 2014، لتصل إلى 1.7 تريليون درهم تقريباً شاملة تجارة المناطق الحرة.
وقال الكيت على هامش ورشة العمل المشتركة: "إن نسبة النمو العام الحالي تعد جيدة للغاية بالنظر إلى الأوضاع على الصعيد العالمي ووضع الاقتصاد الدولي"، مؤكداً أن دولة الإمارات العربية المتحدة تشهد نهضة صناعية كبرى، تظهر دلائلها واضحة في وصول إجمالي رأس المال المستثمر في المنشآت الصناعية بالدولة إلى أكثر من 35 مليار دولار، مع ارتفاع في عدد المنشآت الصناعية لتصل إلى أكثر من 6000 منشأة، وتجاوز عدد العاملين في هذا القطاع 433 ألف عامل وموظف، ولا شك في أن هذه النهضة سيكون لها الأثر الإيجابي الكبير في دفع عجلة الابتكار والإبداع، وبناء الكفاءات الوطنية المتميزة بما يخدم الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات 2021.
وقال: "إن دولة الإمارات تعمل على تطوير مجمعات صناعية لجذب الاستثمارات الأجنبية المتخصصة، وإتاحة فرص تطوير الأعمال الريادية لشعبها، ومن أهم الأمثلة على ذلك، مدينة خليفة الصناعية في أبو ظبي "كيزاد"، وهي منطقة التصنيع التي تستضيف شركة الإمارات للألومنيوم "إيمال"، وصناعات جديدة تابعة لمجال الطيران"، بالإضافة إلى مدينة مصدر ودورها الرئيس كشركة عالمية رائدة في مجال الطاقة المتجددة. إلى جانب المنطقة الحرة في جبل علي إحدى أكبر المناطق القائمة على البحث والتطوير في العالم، والوحيدة التي تقع بين كيانين لوجستيين كبيرين، وهما ميناء جبل علي (أكبر سادس ميناء بحري في العالم) ومطار آل مكتوم الدولي، أكبر مطار شحن في العالم.

وأضاف الكيت: "انتهينا من صياغة قانون اتحادي جديد للاستثمار الأجنبي المباشر، تصل من خلاله نسبة الملكية الأجنبية لأكثر من 49 % وإلى 100 % في بعض الأنشطة والقطاعات خارج المناطق الحرة بموجب موافقة يمنحها مجلس الوزراء". وتوقع طرح مشروع القرار على مجلس الوزراء قريباً، أما عن القطاعات التي سيغطيها القانون فسيتم تحديدها من قبل مجلس الوزراء بناء على دراسة تأثير السماح للأجانب بالتملك الكامل أو الجزئي لها، ومدى أهمية القطاع المستهدف في توطين المعارف ونقل الخبرات وتعزيز منظومة الابتكار، وبما يقدم مصلحة الاقتصاد الوطني.

وأشاد الكيت بالتعاون البناء والفاعل في مجال التجارة بين دولة الإمارات وكوريا الجنوبية، حيث تعد الإمارات حالياً أكبر شريك تجاري لجمهورية كوريا الجنوبية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهي ثاني أكبر مزود للنفط لكوريا، وبلغ حجم التبادل التجاري بين الإمارات وكوريا الجنوبية بنهاية العام الماضي نحو 24 مليار دولار. مؤكداً حرص الإمارات على التعاون في مجال الصناعة مع كوريا الجنوبية، التي تمتلك خبرات وتجربة صناعية عريقة أهلتها لكي تكون من كبرى الاقتصادات الاصطناعية على مستوى العالم، موضحاً حرص الدولة في الوقت نفسه على نقل التكنولوجيا والمعرفة إلى القطاع الصناعي بها.
وبيّن الكيت أن فوز مجموعة من الشركات الكورية بعقد بناء 4 مفاعلات نووية لتوليد الطاقة الكهربائية في الإمارات ارتقى بالعلاقات الاقتصادية إلى مستويات رفيعة، حيث قدرت قيمة العقد بنحو 20.4 مليار درهم، مشيراً إلى أنه على الرغم مما تحقق على صعيد المبادلات التجارية، فإن المرحلة المقبلة تتطلب عملاً أكبر لتطوير وتعميق هذا التعاون وزيادة حجم المبادلات.
وذكر الكيت أن رؤية الإمارات 2021 المتقدمة -التي ستسهم في وضع خارطة طريق اقتصادية طموحة ومدروسة لتطوير اقتصاد متنوع وقائم على المعرفة- تضمن عدم اعتماد الاستقرار والازدهار الاقتصادي للبلاد على سلعة أساسية واحدة، حيث تتلخص أهداف تلك الرؤية في تعزيز التنويع الاقتصادي، ووصول مساهمة القطاعات غير النفطية بنسبة 80 % من الناتج المحلي الإجمالي للدولة بحلول 2021، قائلاً إننا الآن في المسار الصحيح، حيث بلغ حجم المساهمة الاقتصادية من القطاعات غير النفطية 69 % في عام 2014، ويعتبر القطاع الصناعي واحداً من أهم القطاعات التي تميز الاقتصاد المتنوع لدولة الإمارات، حيث وصلت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى 14 % مع نهاية العام الماضي.
وأكد وكيل وزارة الاقتصاد المساعد في هذا الخصوص أن الاهتمام بالاستثمارات الأجنبية، وخصوصاً الصناعية لا ينحصر في ضخ السيولة ورؤوس الأموال وإيجاد المزيد من فرص العمل، بل يتجاوز ذلك إلى المنافع غير المباشرة والآثار الإيجابية، التي تأتي بها الاستثمارات كنقل التكنولوجيا والخبرات العملية والإدارية والتنظيمية، علاوة على تشجيع المنافسة والابتكار.

وقال كوون هاهريونغ سفير كوريا الجنوبية لدى الدولة إن زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي للإمارات يتطلب التركيز على الابتكار في قطاعات متعددة، أبرزها الطاقة المتجددة والفضاء والسياحة، والخدمات المالية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة بجانب الصحة والتعليم.

بدوره، قال الأمين العام لمجلس الإمارات للمستثمرين بالخارج، جمال سيف الجروان إن "إجمالي حجم الاستثمارات الإماراتية في الخارج بلغ 242.7 مليار درهم (66 مليار دولار) بنهاية عام 2014". وأوضح أن القطاعات التي تتركز فيها هذه الاستثمارات تتمثل في الطيران والنفط والغاز، والقطاع العقاري والبنية التحتية والأسهم والسندات.

التجارة الإلكترونية بدول مجلس التعاون الخليجي.. معوقات وآفاق النمو

المهندس علي عبد الله بهزاد
ماجستير هندسة وإدارة تصنيع
aliabdulla@hotmail.co.uk

نمت التجارة الإلكترونية في دول مجلس التعاون الخليجي في السنوات الأخيرة نمواً ملحوظاً، نتيجة توسع النطاق الجغرافي لفضاء الإنترنت، وتنامي استخدامات الخدمات الحكومية إلكترونياً، وزيادة المتعاملين بالإنترنت.

ووفق البيانات الإحصائية، فقد بلغ حجم التجارة الإلكترونية في دول الخليج 10 مليارات دولار في 2005، وقدرت مبيعات التكنولوجيا في 2011 ما بين 3 . 3،5 مليار دولار، ومن المتوقع زيادتها إلى 15 مليار دولار العام 2015، أما عربياً فمن المتوقع أن يتضاعف حجم التجارة من 1،1 مليار دولار إلى 2،2 مليار دولار عام 2016.

وبنظرة سريعة على البيانات يتبين الاستخدام واسع النطاق للتجارة الإلكترونية على الإنترنت، خاصة مع اتساع العولمة، وتحول العالم إلى قرية صغيرة تأخذنا إلى عالم التجارة ومنتجاتها وابتكاراتها عبر دول العالم بضغطة زر.

فقد هيأت دول الخليج أرضية شبكية للاستخدامات التكنولوجية، من خلال تحديث البنية التحتية الأساسية كالطرق والاتصالات والتقنية والأسواق والمجمعات البشرية، التي تساعد على بناء صياغة ملائمة من التقنية وفضاء إلكتروني مرن.

كما وضعت تشريعات وإجراءات تفتح آفاقاً واسعة للتجارة والاستثمار والاقتصاد عبر الشبكة العنكبوتية، فأنشأت المدن الإلكترونية ومواقع الخدمات الحكومية، والبيانات الرقمية والتعاملات المالية البنكية، التي تتم عبر استخدامات الحاسوب.

ومن هنا كانت النتائج الإحصائية مبشرة وواعدة، فقد احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى بين دول مجلس التعاون، وكانت المرتبة الثانية للمملكة العربية السعودية، والمرتبة الثالثة لدولة قطر، وتعد هذه الدول الأكثر استيعاباً لأسواق التجارة الإلكترونية من حيث معدلات النمو.

ووفق الإحصائيات تصدرت الإمارات طلبات شراء عبر الإنترنت في 2013 بلغت 46،5 % من إجمالي الشركات، ومن المتوقع أن يتضاعف حجمها إلى 56،7 % في 2018.

أما السعودية فتمتلك ثاني أكبر سوق للتجارة الإلكترونية، حيث تقدر المبيعات بحوالي 520 مليون دولار، وفي العام 2013 صنفت السعودية ضمن الأعلى عالمياً، حيث تجاوزت المليار ريال سعودي في

حجم التجارة، ويقدر عدد المستخدمين وفق هيئة الاتصالات السعودية بـ 15،6 مليون مستخدم للإنترنت، منهم 3،9 مليون مستخدم يجرون معاملاتهم عبر الإنترنت. واحتلت مملكة البحرين المرتبة الثانية في مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في 2008 بين الدول العربية، واحتلت ثالث أعلى استخدام يقدر بنسبة 37،21 %.

وفي دولة الكويت، بلغ نمو التجارة الإلكترونية 30 % العام الحالي، وقدرت المبيعات بـ 460 مليون دينار، أما العمليات التجارية التي تمت في العام الماضي فبلغت 11 مليون عملية بقيمة 385 مليون دينار، ويتوقع نموها بنسبة 15 %.

وبرؤية أكثر قرباً للتجارة الإلكترونية في دولة قطر، فقد بلغ معدل النمو 10 %، وهو أعلى من معدل المتوسط العالمي، حيث قدر حجم المبيعات بين المؤسسات والأفراد بنحو مليار دولار، وكانت بين مؤسسات الأعمال بنحو 1،3 مليار دولار العام 2014.

ويتبين من الإحصائيات الخليجية نمو السوق الإلكترونية بشكل ملحوظ، في ظل انفتاح الأسواق على العالم، وزيادة أعداد مستخدمي الشبكة العنكبوتية، والتوسع الخدمي للوزارات والمؤسسات الحكومية، ما دفع المتعاملين إلى التعامل الإلكتروني.

والرؤية المستقبلية من واقع البيانات، فإنّ النمو لافت، وسوف يتضاعف مع اكتمال البنية التحتية لشبكات الاتصالات والطرق والخدمات في كل دول الخليج، لأنها ستعمل على التوسع الشبكي، وزيادة حجم المتعاملين في السوق التجارية التي باتت تستقطب جمهوراً من الأسر والأفراد والشركات، لكونها الأكثر سهولة وقرباً من المتعامل، ويمكنه الوصول إلى البضاعة أو المنتج عبر الفضاء التكنولوجي.

وتعتبر الهدايا والأجهزة الرقمية والمجوهرات والألعاب والمواد السياحية وحجوزات الطيران والفنادق وأماكن الترفيه من أكثر المواد المنتجة التي تستهوي المتعاملين عبر الإنترنت لشرائها، إذ يقدر عدد كوبونات الشراء على مواقع التسوق عالمياً 16 مليار كوبون شراء حول العالم، ومن المتوقع أن يرتفع إلى 31 مليار كوبون شراء في 2019، كما يبلغ حجم نمو سوق التجارة عبر الجوال 300 % حتى 2016.

وعلى الرغم من القفزة النوعية التي حققتها دول التعاون في التجارة الإلكترونية، فإنها تكثف جهودها في زيادة أعداد الشركات التجارية الخليجية على الشبكة، وإتاحة بيع المنتجات، وزيادة مساحة اللغة العربية في الإعلانات التجارية المروجة للمنتجات العربية، وإتاحة الفرصة لدخول الشركات الأجنبية لعرض بضاعتها كمنافس في الأسواق العربية التي لديها مواقع على الشبكة، وتوعية المستخدمين بالسلوك الإيجابي للتعامل مع السوق الإلكترونية من حيث العرض والتسوق والشراء والدفع الإلكتروني.

كما عملت دول الخليج على تحسين كفاءة استخدام الإنترنت، وزيادة القدرة التنافسية لسوق المعرفة والمعلوماتية، وتمكين الأفراد من الدخول إلى السوق التجارية المفتوحة بيسر، ولعل أبرز مثال على ذلك المواقع الخدمية الحكومية على الشبكة التي تقدم خدمات رسمية لوزارات وهيئات، وهي التي قربت ثقافة الاستخدام الرقمي للمتعاملين.

وفي ظل ما تشهده منطقة الشرق الأوسط من أحداث ساخنة من التوتر والنزاعات أثرت سلباً على البنية التحتية للاتصالات، والكثير منها تراجع أو تعرض للدمار بسبب ويلات الحروب والصراعات، تأثر نمو التجارة الإلكترونية، حيث كان عدد المستخدمين يشكل 66 % من المستهلكين الذين يبحثون عن منتجات وخدمات عبر الشبكة.

خلال مشاركتها في مؤتمر "وظائف الدولة المعاصرة من منظور الاقتصاد المعرفي"

"جويك": تعزيز ثقافة الإنتاج من أبرز ركائز الولوج إلى الصناعة المعرفية في الخليج

شاركت "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) في مؤتمر "وظائف الدولة المعاصرة من منظور الاقتصاد المعرفي"، الذي عُقد تحت الرعاية السامية لسمو أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، لمناقشة سُبل تطوير الحكومة لوظائفها عبر أجهزتها ومؤسساتها على نحو يعزز الإنتاجية والفاعلية، وبما يُحسّن بيئة الاستثمار المعرفي، ويطور البنية المعرفية.

وقد مثلت "جويك" الدكتورة ليلى ذياب إشرير مستشارة التخطيط الإستراتيجي في المنظمة وخبيرة الاقتصاد المعرفي، وقدمت مداخلة خلال الجلسة الحوارية حول "دور البيئة الابتكارية في دعم الأنظمة المعرفية"، شرحت فيها ماهية الصناعات المعرفية ومميزاتها عن باقي الصناعات القائمة، لافتة إلى أن "الصناعة المعرفية تعتمد بشكل كبير على عملية تجهيز المعلومات، والتكامل في تحويل المعلومات إلى نشاطات أخرى، بالإضافة إلى عملية توليد ونشر أنواع جديدة من المعرفة ومن المنتجات".

وفي ردها على سؤال حول كيفية دخول الدول الخليجية إلى عالم الصناعات المعرفية وهي دول رعوية غير صناعية لا تمتلك ثقافة الإنتاج، قالت: إن الاقتصاد المعرفي والصناعة المعرفية تمتلك ركيزة خامسة أحياناً، تسمى الركيزة المفقودة (missing pillar)، وهي تميل إلى تسميتها بالركيزة الاجتماعية، وتتعلق بالمعايير والقيم الاجتماعية والثقافية للمجتمع، حيث إن ثقافة الإنتاج لدى الشعوب لا تزال ضعيفة، ونحتاج تعزيزها من خلال تنشئة الأطفال عليها وإدراجها ضمن المناهج الدراسية، والترويج لها من خلال وسائل الإعلام، التي تؤثر بطريقة مباشرة على أفكار الناس وقيمهم. بالإضافة إلى ضرورة التركيز على قيم اجتماعية وثقافية تعطي للعمل الإنتاجي أهمية وللعلماء قيمة ومكانة عالية في المجتمع، وأيضاً رفع الحوافز المالية للبحث والباحثين، وبذلك نستطيع أن نلج إلى الصناعة المعرفية.

وحول أسباب عزوف المستثمر الأجنبي عن الاستثمار في البيئة الخليجية وآثار ذلك على نقل المعارف والتكنولوجيا وتوطين الصناعات المعرفية، قالت: إن دول المجلس تسعى بشكل حثيث لتطوير تشريعاتها الاقتصادية بما يساهم في تشجيع جذب الاستثمار الأجنبي، مع العلم أن دول المجلس تواجه بعض الصعوبات والتحديات في مجال استقطاب الاستثمار الأجنبي، نتيجة غياب الإستراتيجيات الواضحة لجذب هذه الاستثمارات في بعض دول المجلس، ومع ذلك فإن دول المجلس ستمتلك فرصاً واعدة في كثير من الأنشطة الصناعية.

وعن أهم القطاعات الإنتاجية الصناعية بدول مجلس التعاون التي يمكن أن تكون مدخلاً للصناعات المعرفية، ذكرت أن أهم القطاعات هي: قطاع المياه (معالجة المياه)، والمملكة العربية السعودية متقدمة في هذا القطاع، وإضافات الخرسانة النانو لقطاع البناء، والتحفيز الأحيائي في صناعة البتروكيماويات والكيماويات، وتقنيات الطاقة الشمسية المعززة بالجسيمات متناهية الصغر، وأجهزة الاستشعار للتطبيقات البيئية والكيميائية، والنانوية القائمة على الزجاج الذكي لصناعة السيارات والبناء، والبوليمر الحيوي القائم على الأغذية الوظيفية، ومنتجات العناية الشخصية لمنطقة دول مجلس التعاون الخليجي. إضافة إلى المعادن ذات الاستخدام الكثيف للتكنولوجيا والمواد البلاستيكية والكيميائية والمواد المركبة والذكية، والطاقة النووية، والمبادرات في هذا المجال بدت واضحة في دولة الإمارات، أما السعودية فهي في طور عقد اتفاقيات مع شركاء عالميين في هذا المجال.

وختمت بالحديث عن دور المنظمة والإسهامات التي قدمتها في مجال الصناعة المعرفية في دول المجلس، لافتة إلى أن "جويك" بادرت عام 2005 لإعداد دراسة بالتعاون مع شركة SRI حول جاهزية دول المجلس للانتقال للصناعات المعرفية، من خلال تشخيص وضع الدول ونقاط القوة ونقاط الضعف. وفي يناير 2012 نظمت المنظمة مؤتمر الصناعيين الخليجيين الثالث عشر حول الصناعة المعرفية والتقنيات الحديثة، والذي كان له الأثر في إحداث توعية حول أهمية الصناعة المعرفية ومتطلباتها وكيفية الولوج إليها. وبعد هذا المؤتمر توالت طلبات الدول الأعضاء على المنظمة لإعداد دراسات في مجال الصناعة المعرفية. كما تقوم المنظمة بتقييم سنوي تشخص فيه الأوضاع الراهنة للصناعة المعرفية لدول المجلس، وتقييم مدى جاهزيتها للانتقال للصناعة المعرفية وفق مؤشرات دولية عالمية، ويرفع التقرير السنوي لأعضاء مجلس المنظمة. وقد أنجزت المنظمة في سبتمبر 2015 دراسة للصناعة المعرفية لمملكة البحرين بالتعاون مع البنك الدولي، وعرضت نتائجها والفرص الصناعية في نوفمبر 2015 خلال منتدى "استثمر في البحرين"، كما أن المنظمة بصدد إعداد دراسة لدولة الكويت في المجال نفسه.

ملتقى الاستثمار السنوي

11 – 13 أبريل 2016

دبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

www.aimcongress.com/en

معرض ومؤتمر الاتصالات وتقنية المعلومات (كومكس)

12 - 16 أبريل 2016

مركز عمان الدولي للمعارض – مسقط - سلطنة عمان

معرض البناء والديكور

15 - 16 أبريل 2016

مركز عمان الدولي للمعارض - صحار - سلطنة عمان

The annual Expo for construction and building materials

gulfBID

26th – 28th of April 2016

Manama، Bahrain

معرض الحديد والصناعات المعدنية

1 - 4 مايو 2016

مركز الرياض الدولي للمؤتمرات والمعارض - المملكة العربية السعودية

المعرض الدولي للألومنيوم والأبواب والنوافذ

1 - 4 مايو 2016

مركز الرياض الدولي للمؤتمرات والمعارض

مؤتمر جيبكا لسلاسل الإمداد

3 - 5 مايو 2016

دبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

gpcasupplychain.com

معرض الطاقة السعودي 2016

9 - 11 مايو 2016

مركز الرياض الدولي للمؤتمرات والمعارض - المملكة العربية السعودية

معرض المطارات 2016

9 - 11 مايو 2016

مركز دبي التجاري العالمي - دولة الإمارات العربية المتحدة

معرض الفرص الاستثمارية

10 - 11 مايو 2016

مركز الرياض الدولي للمؤتمرات والمعارض - المملكة العربية السعودية

المعرض الصحي السعودي

16 - 18 مايو 2016

مركز الرياض الدولي للمؤتمرات والمعارض - المملكة العربية السعودية

المعرض التجاري للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

22 - 26 مايو 2016

مركز الرياض الدولي للمؤتمرات والمعارض - المملكة العربية السعودية

معرض الجلود

23 - 26 مايو 2016

مركز الرياض الدولي للمؤتمرات والمعارض - المملكة العربية السعودية

معرض عمان للطاقة والمياه والصرف الصحي

23 - 25 مايو 2016

مركز عمان الدولي للمعارض - مسقط - سلطنة عمان

القمة العالمية للصناعة والتصنيع

10 - 12 أكتوبر 2016

أبو ظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

صحيفة "الاقتصادية" السعودية

مفاوضات لإنشاء مصانع للسيارات الأميركية في السعودية

كشف جوزيف دبليو ويستفول سفير الولايات المتحدة الأميركية لدى السعودية، أن حجم الاستثمارات الأميركية في المملكة بلغ نحو 10.5 مليار دولار خلال عام 2015، مشيراً إلى توجه بعض شركات السيارات الأميركية إلى فتح فروع في عدد من مناطق المملكة، وأشار ويستفول، في حواره مع "الاقتصادية"، إلى أن مفاوضات جادة ومثمرة جرت بين مستثمرين سعوديين وأميركيين، ومذكرات تفاهم بين الأطراف المعنية بصناعة السيارات في البلدين من أجل إنشاء مصانع سيارات في السعودية، وذلك في مناطق محددة من المملكة"، مؤكداً "أن الفرص متاحة هنا للاستثمار في هذا المجال بشكل كبير وإيجابي".

صحيفة "السياسة" الكويتية

الكويت خامسة عالمياً وثانية عربياً في نصيب الفرد من الناتج المحلي

احتلت الكويت الترتيب الخامس عالمياً والثاني عربياً في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بـ 71,6 ألف دولار (21,37 دينار كويتي). وتصدرت قطر عالمياً وعربياً بـ 146 ألف دولار للفرد حسب إحصائية أعدتها "غلوبال فاينانس" انطلاقاً من بيانات صندوق النقد الدولي. وضمت القائمة 184 دولة، واحتسب الناتج المحلي على أساس القوة الشرائية في 2014، وقد حلت لوكسمبورغ ثانية على الصعيد العالمي بـ 94,2 ألف دولار للفرد، تلتها الإمارات بالمرتبة الثالثة على الصعيد العربي، وفي الترتيب السابع عالمياً بـ 67,2 ألف دولار، ثم السعودية في الترتيب الرابع عربياً والحادي عشر عالمياً بـ 56,3 ألف دولار، تلتها البحرين في الترتيب الثاني عشر عالمياً بـ 52,8 ألف دولار، ثم سلطنة عمان بـ 44,9 ألف دولار أهلتها للترتيب السادس عربياً والـ 22 عالمياً.

موقع "أرقام" الاقتصادي

يومير: مليار دولار إنفاق قطر على تكنولوجيا المعلومات

أكد فيروش يومير مدير شركة بالاديون المتخصصة في حلول إدارة مخاطر أمن المعلومات على أن حجم إنفاق دولة قطر على تكنولوجيا المعلومات يقدر بمليار دولار سنوياً، لافتاً إلى أن 25 % من هذا المبلغ تخصص لأمن المعلومات.

وقال يومير إن النمو الاقتصادي الكبير الذي شهدته دولة قطر انعكس بشكل كبير على تطوير البنية التحتية التكنولوجية وعلى رأسها قطاع الأمن الإلكتروني. وأضاف أن معظم الهيئات والمؤسسات والشركات الكبرى في قطر رصدت ميزانيات جيدة لحماية بنيتها التحتية الإلكترونية، متوقعاً زيادة حجم الإنفاق على أمن المعلومات في قطر بنسبة تتراوح ما بين 15 إلى 20 % خلال 5 سنوات.

وأشار إلى أن القطاع المصرفي يعد من أكثر القطاعات استهدافاً للهجمات الإلكترونية خلال السنوات الأخيرة، حيث لاحظنا تنامي عدد الهجمات على ذلك القطاع بالمنطقة بشكل كبير، نظرة للطفرة التنموية التي تشهدها منطقة الخليج. وأوضح فيروش يومير أن طبيعة منفذي الهجمات الإلكترونية أخذت منحى خطيراً خلال السنوات الأخيرة، حيث تبنت دول الهجوم الإلكتروني على دول أخرى بعد أن كان منفذو تلك الهجمات مجرد أفراد أو

مجموعات، مشيراً إلى أن هذا بدوره يتطلب رفع درجة الجاهزية الإلكترونية للمنشآت المختلفة بالدولة.

وأشار فيروش أن القطاع البنكي الأكثر إنفاقاً في قطر على الأمن الإلكتروني، يليه قطاع الاتصالات، وقطاع النفط والغاز، يليه عدد من شركات القطاع الخاص مثل شركات الصرافة والضيافة والتجزئة. ونوه إلى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة لديها أزمة كبيرة في توفير الحماية الضرورية لأعمالها من الهجمات الإلكترونية، خاصة في ظل عدم قدرتها على تمويل برامج الحماية أو التعاقد مع الشركات المتخصصة لحمايتها.

صحيفة "مال" الاقتصادية

اتفاقية كفالة محافظ التمويل لدعم أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة

في إطار الجهود المشتركة لدعم أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وقع بنك الرياض اتفاقية تعاون مع برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، لإطلاق خدمة كفالة محافظ التمويل، التي تهدف إلى تيسير التمويل لهذه المنشآت بنسبة كفالة تصل إلى 80 % من قيمة التمويل، ولا تتجاوز في حدها الأقصى مبلغ 1.600.000 ريال (مليون وستمائة ألف ريال سعودي)، إضافة إلى تسريع وتسهيل إجراءات الكفالة.

صحيفة "مكة" السعودية

المشاريع الخليجية الصغيرة لا تحظى بالاهتمام الكافي

أكد تقرير أن الاستثمار الصناعي في الصناعات الصغيرة والمتوسطة على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي أصبح ملحاً، ويتطلب مزيداً من الاهتمام والتركيز الاستثماري خلال الفترة الحالية والمقبلة. وشدد تقرير شركة "المزايا" القابضة على ضرورة أن يستحوذ التركيز الاستثماري على المشاريع الصغيرة والمتوسطة على الأهمية ذاتها على استثمارات المشاريع الكبيرة ضمن الاقتصاد المحلي للدول وقطاعاته الرئيسية. واستشهد التقرير بالبيانات الصادرة عن "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية"، والتي أشارت إلى أن عدد المصانع الصغيرة والمتوسطة لدى دول مجلس التعاون وصل إلى 13.5 ألف مصنع في نهاية 2014، ووصلت القيمة الإجمالية للاستثمارات فيها إلى 14.3 مليار دولار.

وسلط التقرير الضوء على ضآلة الاستثمارات في الصناعات الصغيرة والمتوسطة، مشيراً إلى أنه وفقاً لبيانات "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية"، ما زالت تستحوذ على نسبة صغيرة من الاستثمارات الصناعية، ويأتي ذلك في الوقت الذي تقوم فيه هذه القطاعات بتشغيل ما يزيد عن 44 % من القوى العاملة في القطاعات الصناعية، بينما تستحوذ الاستثمارات في الصناعات الصغيرة والمتوسطة على ما نسبته 4. % من إجمالي الاستثمارات الصناعية لدى دول المنطقة والتي تقدر بـ 380 مليار دولار. وذكر تقرير شركة المزايا القابضة أن الطريق لا يزال طويلاً أمام القطاع الصناعي الخليجي ليصل إلى مرحلة من التكامل والشمول، ليحقق كل الأهداف التي من أجلها تتجه الاستثمارات وتزدحم الخطط والإستراتيجيات الحكومية نحوه.

ونوه بقدرة دول المنطقة في جذب الاستثمارات الأجنبية للقطاع الصناعي، فيما تتركز جهود الدول على تحسين البنية الاستثمارية في المجال الصناعي، وذلك من خلال تحديد سياسات واضحة لتطوير الخطط التنموية القائمة على حزمة من العوامل والمقومات التي من شأنها جذب الاستثمار الأجنبي، بالإضافة إلى وضع إستراتيجيات طموحة لتطوير القطاع الصناعي والنهوض به، بهدف جذب المزيد من الاستثمارات الخارجية، وتطوير التشريعات والقوانين ذات العلاقة، والبحث في تقديم تسهيلات وحوافز للاستثمار الأجنبي، والتي ستعمل مجتمعة على تأسيس بيئة استثمارية واعدة.

صحيفة "البيان" الإماراتية

التكييف يقفز باستهلاك أبوظبي من الكهرباء 60 %

أكد سيف سعيد القبيسي المدير العام لمكتب التنظيم والرقابة لقطاع الكهرباء في أبوظبي بالإنابة أن حكومة أبوظبي تبذل جهوداً كبيرة في تنويع مصادر الطاقة لتلبية الاحتياجات المتزايدة من اقتصاد وسكان الإمارة للكهرباء. وأكد القبيسي في دراسة لتقرير "حالة الطاقة في الإمارات لعام 2016" الذي أصدرته وزارة الطاقة مؤخراً "أن تطور اقتصاد أبوظبي وتزايد النمو السكاني يساهمان بشكل كبير في زيادة الطلب على المياه والكهرباء، مشيراً إلى أن الطلب على الكهرباء في أبوظبي بلغ العام الماضي 9 غيغاواط، بينما بلغت ذروة المعروض من المياه 763 مليون جالون".

وشدد القبيسي على وجود طلب متزايد على الكهرباء والمياه في أبوظبي، وقال: "وفقاً لتقديراتنا فإن التكييف مسؤول عن أكثر من 60 % من الطلب على الكهرباء خلال الصيف في أبوظبي، حيث ترتفع درجة الحرارة إلى أكثر من 50 درجة مئوية".

ونشر القبيسي في دراسته أرقاماً وإحصائيات

عديدة عن الطلب والمعروض والاستهلاك من الكهرباء والمياه في أبوظبي، مشيراً -على سبيل المثال- إلى أن المباني التجارية والسكنية تستحوذ على 60 % من استهلاك الكهرباء في أبوظبي بنسبة 30 % لكل منهما، تليهما المباني الحكومية 24 %، ثم المنشآت الصناعية 10 %، ثم الزراعية بنسبة 6 %، بينما تستحوذ المباني السكنية على 53 % من استهلاك المياه والمباني الحكومية.

ونوه إلى أن أبوظبي تعتمد في تشغيل غالبية محطات الكهرباء على الغاز الطبيعي، مشيراً إلى أن الحكومة تنفذ خطة طموحة لتنويع مصادر الطاقة بالتركيز على الطاقة النظيفة وخاصة النووية، لسد احتياجاتها المتزايدة من الكهرباء، ومن المتوقع أن توفر أول محطة نووية في براكة لأبوظبي 1.4 غيغاواط 2017 ترتفع إلى 5.6 غيغاواط في 2020.

صحيفة "الشرق" القطرية

أسس شركتك في قطر عبر الجوال

أعلنت وزارة الاقتصاد والتجارة القطرية عن إطلاق خدمة تأسيس الشركات بالكامل عبر تطبيق الهاتف الجوال الخاص بها والمتوفر على أجهزة أيفون وأندرويد تحت اسم MEC_QATAR، حيث سيتمكن المستثمرون في أي مكان بالعالم وفي أي وقت من تأسيس الشركات عبر التطبيق.

وأوضحت الوزارة أن هذه الخدمة الجديدة تأتي ضمن عدد من الخدمات الإلكترونية الذكية التي تقدمها للارتقاء بمنظومة خدمات الأعمال في دولة قطر، والإسهام في تيسير وسرعة إنجاز الخدمات المقدمة للمتعاملين مع الوزارة، مما يسهم في تشجيع مناخ الاستثمار والتجارة في قطر. وأضافت أنه يمكن للمستثمر الانتهاء من إجراءات تأسيس الشركة بمجرد اتباع عدد من الخطوات البسيطة عبر تطبيق الهاتف الجوال، فقبل البدء في تأسيس أي شركة يجب أن يقوم مقدم الطلب باختيار نوع الشركة وفقاً لاحتياجاته، ومن ثم الدخول على خانة الخدمات العامة، واختيار خدمات المستثمر.

وبعد ذلك يقوم مقدم الطلب باختيار خدمات التأسيس (بعد حجز الاسم التجاري) واختيار نوع الشركة التي يود إنشاءها، سواء كانت شركة ذات مسؤولية محدودة من مالك واحد أو أكثر (ذ.م.م)، وتسجيل مؤسسة فردية. كما يتعين بعد ذلك على مقدم الطلب إضافة الاسم التجاري الذي تم اختياره مسبقاً، وتحديد مدة الشركة بالسنوات، وأصحاب العلاقة وتحديد صلاحياتهم، وإدخال بيانات المنشأة الأساسية، ومن ثم إضافة الأنشطة الخاصة بالشركة ليتم بعدها تحميل المرفقات المطلوبة.

وبعد الانتهاء يمكن لمقدم الطلب استعراض ملخص الطلب قبل تقديمه، وستقوم وزارة الاقتصاد والتجارة بإرسال رسالة نصية تفيد بتحويل الطلب للدراسة، وسيقوم موظفو الوزارة بمراجعة الطلب وإبلاغ مقدم الطلب عند الحاجة لأية معلومة إضافية إذا لزم الأمر. وبعد الموافقة على الطلب ستصل رسالة تدعو المستثمر لزيارة أي من فروع الوزارة في دولة قطر لتوثيق عقد التأسيس وإصدار السجل التجاري، حيث سيتمكن المستثمر من بدء أعماله التجارية في زيارة واحدة.

GCESSE2016

Global Clean Energy and Sustainability Summit & Exhibition

14-15 November 2016
Westin Hotel, Doha - Qatar

Organized by:

CALL FOR PAPERS

"Global Clean Energy and Sustainability Summit & Exhibition"

The Gulf Organization for Industrial Consulting (GOIC) in association with Abdullah Bin Hamad Al-Attiyah Foundation for Energy and Sustainable Development (ABHAFESD) are organizing a Summit in Qatar in Nov 2016.

The Summit will be entitled "Global Clean Energy and Sustainability Summit & Exhibition".

The main part of the Summit will consist of a series of scientifically based papers presented by their authors (or their representatives). Papers which chiefly consist of advertising for a given organization will not be accepted.

TOPICS OF INTEREST:

PAPERS SHOULD BE RELATED TO ONE OF THE FOLLOWING TOPICS:

1) How can the existing energy supply contribute towards sustainability?
2) The Role of "clean" energy in sustainable development.
3) Technology Developments in clean energy.
4) Natural gas as a clean fuel source versus other fossil fuels.
5) Carbon emissions in Industry and Multilateral Environmental Agreements.
6) Investment Opportunities in clean energy supply.

Paper Submission:

Parties interested in submitting papers should submit an abstract by May 1st, 2016 by email. A selection of abstracts will be made by July 1st, 2016 and author will be informed not later than July 31st. Full papers submitted by email by October 1st, 2016.

Note:

Abstracts & Full Papers should be sent to shafai@goic.org.qa the emails should be clearly marked within the Subject line as "GCESSE Clean Energy Paper" as must contain the names of the authors and the organization they represent plus an appropriate email address for further correspondence.

Managed by:

سيكون العام 2016 حافلاً بالفعاليات التي تحضّر لها "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك)، في إطار عملها الدؤوب للنهوض بالقطاع الصناعي الخليجي.

ومع صدور هذا العدد من مجلة "التعاون الصناعي في الخليج العربي"، تكون "جويك" قد أتمت التحضيرات لمنتدى مصنعي الحواسيب والمنتجات الإلكترونية في دول مجلس التعاون الخليجي" الذي يُعقَد في مايو المقبل بالدوحة. هذه الفعالية المهمة التي تُنظَّم تحت رعاية سعادة السيد جاسم بن سيف السليطي وزير المواصلات والاتصالات في دولة قطر، من شأنها أن تلقي الضوء على واقع ومكونات صناعة الحواسيب والمنتجات الإلكترونية، وزيادة الإنفاق عليها، والانتقال إليها بشكل أوسع في دول المجلس.

وهذا المنتدى الأول من نوعه في المنطقة، من شأنه أن يثير نقاشاً مهماً حول واقع الصناعات المعرفية، التي سيكون لها الدور الأبرز في تنمية وتطوير القطاع الصناعي بدول المجلس، وستكون مساهمتها مؤثرة في عملية التنويع الاقتصادي، خصوصاً مع طرح قضية نقل وتوطين التكنولوجيا للصناعات الإلكترونية في دول المنطقة.

والجدير بالذكر أن صناعة المنتجات الإلكترونية على الرغم من حداثة عهدها في دول مجلس التعاون، فقد حققت نجاحات ملحوظة، ومنها على سبيل المثال صناعة وتجميع الحاسبات الآلية، والأقراص المغنطة، وأجهزة ومعدات الاتصالات، وصناعات معدات القياس والاختبار والتحكم وغيرها. والمطلوب أن تتطور هذه الصناعة وتتجاوز المعوقات التي أدت إلى عدم توسعها في الخليج، لتصبح صناعة مستقلة، قادرة على مواجهة الصعوبات، ومواكبة للتقدم التكنولوجي، تدعمها أبحاث علمية متطورة، وتكون مرتكزة إلى مقومات

"جويك".. مسيرة متواصلة للنهوض بالقطاع الصناعي الخليجي

متينة قادرة على تنمية وتطوير هذه الصناعات في دول المجلس، حيث يتوفر رأس المال، وهناك إمكانية لتوفير كوادر وطنية علمية مؤهلة، وتدريبها، وتوفير مراكز أبحاث وتطوير.

وستواصل "جويك" خلال العام 2016 مبادراتها الخاصة الهادفة إلى تحقيق التنمية الصناعية، وسيكون أبرزها القمة العالمية للطاقة النظيفة والاستدامة بالتعاون مع مؤسسة العطية للطاقة والتنمية المستدامة، وتحت رعاية سعادة عبد الله بن حمد العطية نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الطاقة والصناعة سابقاً بقطر، وذلك في 14 و15 نوفمبر 2016. وتهدف القمة لمناقشة تطورات إنتاج الطاقة وكيفية تقليل الآثار السالبة لإنتاج واستخدام الطاقة، ومناقشة تقنيات الطاقة النظيفة، ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، إضافة إلى طرح بعض الفرص الواعدة في مجال إنتاج الطاقات النظيفة، وطرق تقليل الآثار السالبة لإنتاج واستخدام الطاقة.

كما ستنظم "جويك" والشركة الأوروبية للاستشارات البترولية (EPC) "منتدى السلامة الخليجي" الذي يُعقَد تحت رعاية معالي الشيخ عبد الله بن ناصر بن خليفة آل ثاني رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية في دولة قطر بالعاصمة القطريّة الدوحة في 30 و31 أكتوبر 2016.

وسيناقش المنتدى إستراتيجيات تهدف لتحسين إجراءات السلامة، على اعتبار أنها جزء أساسي ومتكامل من البنية التحتية للجودة في القطاع الصناعي، بالإضافة إلى تبادل التجارب الناجحة، ووضع خارطة طريق نحو تحقيق هدف القضاء على الحوادث.

وتخطط المنظمة أيضاً هذا العام لعقد منتديات أخرى متنوعة، منها ما يتعلق بالاستثمار في الرعاية الصحية، إلى جانب النسخة الثانية من المنتدى الخليجي للمترولوجيا الصناعية، هذا إلى جانب برامجها لتدريب الكوادر الخليجية، وإنجاز الدراسات الصناعية المتنوعة، وطرح ملفات الاستثمار الصناعي، وجميعها نشاطات تدور في فلك التنمية الصناعية الخليجية للنهوض باقتصاد دول المجلس، ومواكبة التطور العالمي في هذا القطاع الحيوي.

عبير عادل جابر
aajaber@goic.org.qa

البوابة التفاعلية
المطورة
لمعلومات
الأسواق الصناعية

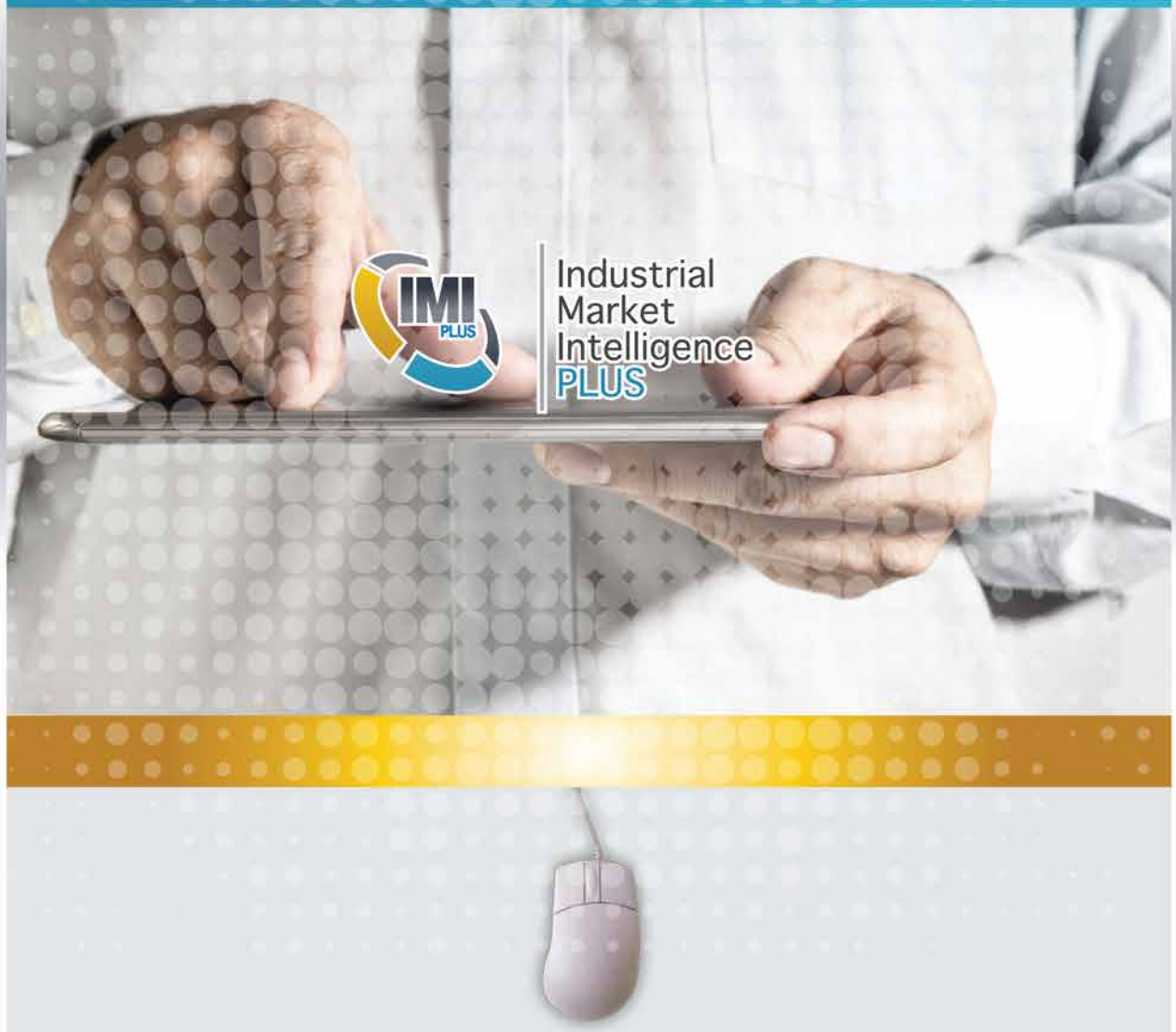

www.imiplus.goic.org.qa

GSF2016

GulfSafetyForum

ORGANISED BY GOIC EPC Euro Petroleum Consultants

PROMOTING SAFE OPERATIONS IN INDUSTRY

30 & 31 OCTOBER 2016 • HILTON DOHA • QATAR

Conference Highlights

The Regulatory Environment and Safety Standards

Construction and Safety in the Workplace

Crisis Management

How to Develop and Sustain Process Safety Leadership

Improving Workforce Competence

Managing Mature Assets Safely: How best to triage and leverage your data

Frontiers in Plant Safety - Novel and Distinctive Approaches

Making Safety Communications More Vital

Under the Patronage of
H.E. Sheikh Abdullah Bin Nasser
Bin Khalifa Al Thani, Prime Minister
and Minister of Interior of the State of Qatar

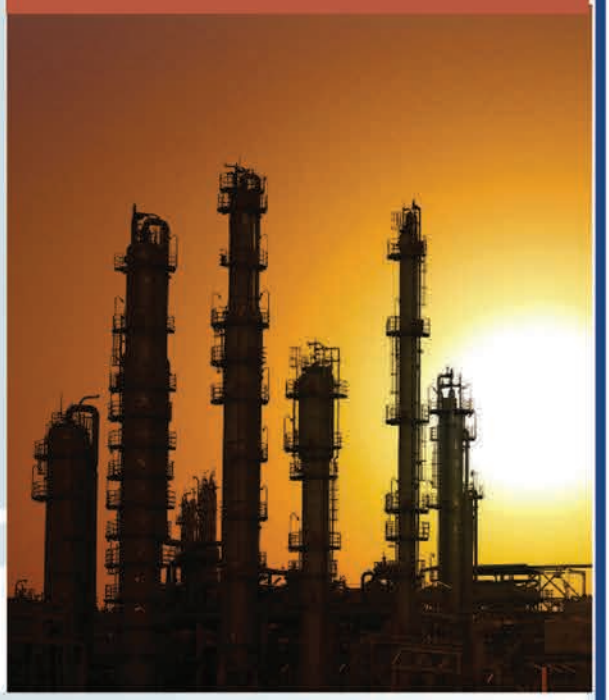

SPONSORS & SUPPORTERS

TEES | MARY KAY O'CONNOR PROCESS SAFETY CENTER
TEXAS A&M ENGINEERING EXPERIMENT STATION

SPEAKERS

ORYX GTL · Kuwait Petroleum Corporation · EPC Euro Petroleum Consultants · TEES MARY KAY O'CONNOR PROCESS SAFETY CENTER · SASO

DUPONT · PHILLIP TOWNSEND ASSOCIATES · DEKRA Insight · Schneider Electric · aspentech · HEALTH & SAFETY LABORATORY

Special Feature: Training Seminars

Operational Excellence Strategies in Oil, Gas & Petrochemicals
1 & 2 NOVEMBER

Fundamentals of Process Safety Management
1 & 2 NOVEMBER

Register at www.gulfsafetyforum.com | +971 (0)4 421 4642 | office@europetro-me.com